AL - REWAQ

رواق

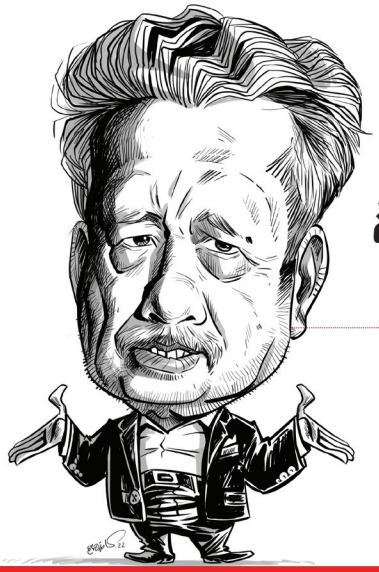

النائب محمد عنوز:

هناك إمكانيةٌ فعليةٌ لتشكيل معارضة

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة

العدد السابع - آذار - 2022

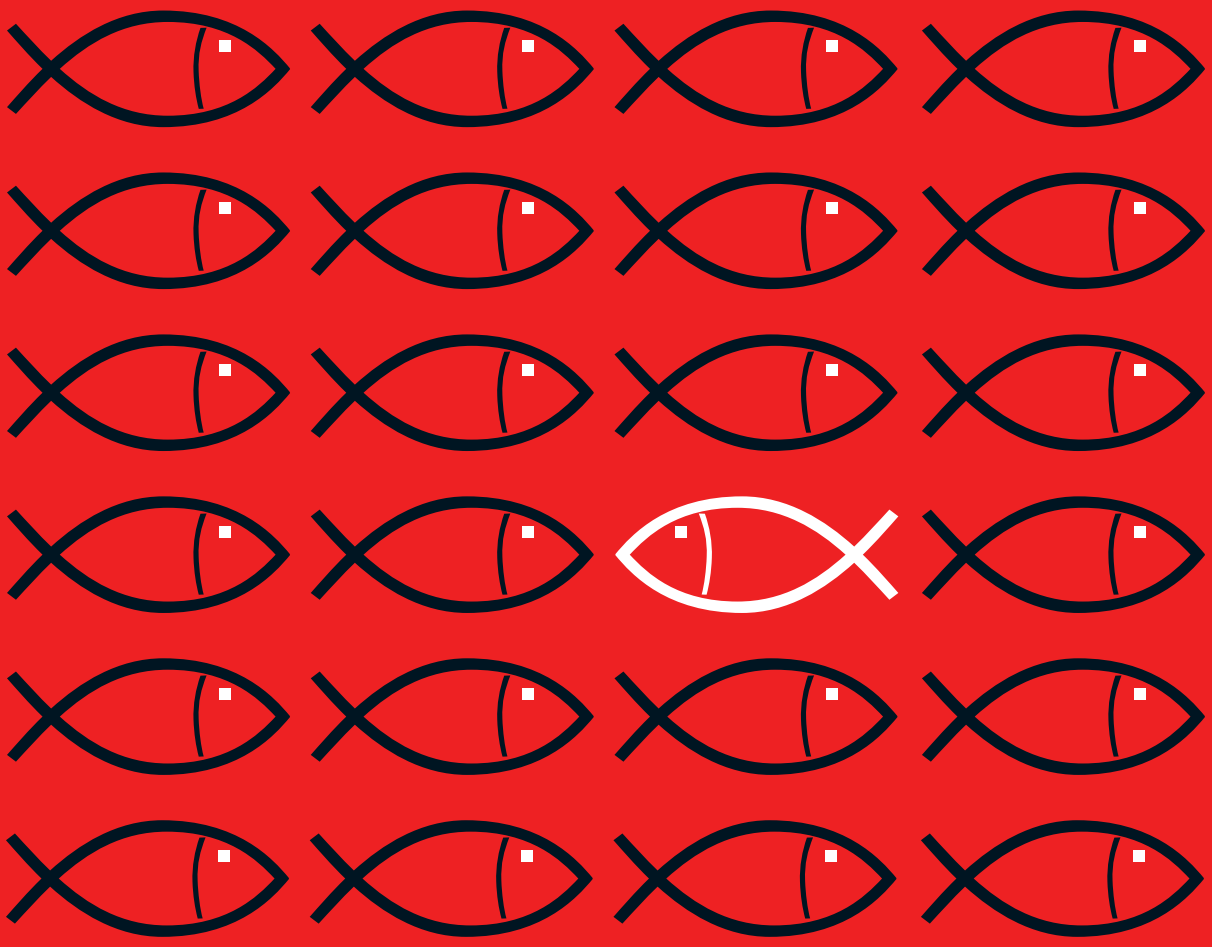

المعارضة السياسية

AL - REWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد السادس - تشرين الأول - 2021

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**
رئيس التحرير : **د. علاء حميد إدريس**
نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**
مدير التحرير: **علي حسون**

المحتويات

افتتاحية **المعارضة .. ثقافة وممارسة** - عباس العنبوري 4

بحوث ودراسات

- **هل ستتكوّن المعارضة الجماعية في مجلس النواب العراقي؟** - طالب كاظم عودة 6
- **قراءة تاريخية من تأسيس الدولة حتّى الانتخابات المُبكرة** - د. أمجد حامد الهذال 17
- **الاصول الفكرية والعقدية لقوى المعارضة العراقية** - م.د. ماجد حميد خضير 26
- **مسرح الاعتراض .. نسق الصراع الاعلامي في العراق** - حيدر زوير 34

مقالات

- **أثر النظام القانوني في تشكّل المعارضة السياسية وسلوكها** - د. نبيل الذبحاوي 42
- **هل ستفرز انتخابات 2021 معارضة حقيقية؟** - سالم مشكور 45
- **المعارضة النيابية استحقاق واجب التطبيق لتعزيز النظام السياسي واستدامة العملية السياسية** - د. أحمد عبد الأمير 50
- **علاقة المجتمع بالمعارضة..** - د عماد رزيك عمر 54
- **المعارضة البرلمانية في العراق.. الجذور والآفاق** - كامل داود 59
- **معارضة بجلباب ممانعة، أم ممانعة بقبّعة معارضة؟** - د. رضا حسان الجابري 64
- **المعارضة وقواعد اللعبة السياسية في العراق بعد عام 2003** - د. أحمد يحيى الزهيري 70

سياسات مقارنة **غياب المعارضة السياسية في العراق** - أ.م.د. أثير ناظم الجاسور 76

مقابلة **مع النائب محمد عنوز** - سارة صباح 82

كتاب الرواق **قراءة في طبائع الاستبداد** -حكمت البخاتي 86

ترجمة

الانكليزية - **الحكومة العراقية الجديدة.. تحديات المستقبل** - Nagapushpa Devendra ترجمة: مصطفى الفقي 96
الفارسية - **السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة العراقية..** ترجمة: علي نجات 104
الفرنسية - **التنظيمات السياسية في قلب الحرب الأهلية العراقية** آثر كيني - ترجمة: موسى أشرشور 113
التركية - **المعارضة السياسية في تركيا** علي آچيق گوز - ترجمة : امجد طارق 118

المركز والأقليم «**المعارضة البرلمانية**» **لا وجود لها في حسابات القوى الكردية** - سامان نوح 128

تقدير موقف **نتائج انتخابات 2021 ..أملٌ أم يأس؟ المشاركة النسوية أنموذجاً** -عدنان عبد الحسين بنين محمد جابر 136

الرواق الأخير **المعارضة السياسية.. المعنى والدور** - د.علاء حميد إدريس 152

المعارضة..
ثقافة وممارسة

عباس العنبوري

يجري الحديث منذ إعلان نتائج الانتخابات وحتّى كتابة هذه السطور عن أهمّية وجود معارضة داخل قبّة البرلمان، سيّما بعد الإصرار الذي أبدته كتلة التيار الصدري في تشكيل حكومةٍ عبّرت عنها بأنّها حكومةُ أغلبيةٍ وطنيةٍ. كما وبات من المسلّم به، أنّ معظم أو كلّ الأحزاب الجديدة التي فازت بعددٍ من المقاعد، إذا ما أضفنا لها عدداً آخر من المستقلّين، فإنّها ستختار الذهاب إلى المعارضة. ليكون العدد الإجمالي المتوقّع لنواب المعارضة البرلمانية حوالي (30-35) نائباً. وهي العمود الفقري لمجموع كتل هي: (الجيل الجديد- امتداد - إشراقة كانون)، بالإضافة إلى بعض النوّاب المستقلّين المنضمّين لهم.

إنّ هذا العدد القليل من نوّاب المعارضة لن يشكّل قوةً سياسيةً لكبح جماح الكتل السياسية التقليدية، التي من المتوقّع مشاركتها في تشكيل الحكومة، إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار التحدّيين الرئيسيين لقوى المعارضة الجديدة وهما: ضعف الخبرة البرلمانية لدى قوى المعارضة الجديدة، في مقابل خبراتٍ سياسيةٍ وبرلمانيةٍ متراكمةٍ لدى الأحزاب التقليدية من جهة، وفقدان رؤيةٍ جامعةٍ مشتركةٍ وبرنامجٍ شاملٍ يضع جميع هذه الكتل الصغيرة تحت مظلّته من جهة أُخرى. وبالتأكيد فإنّ هذا لا يعني غضّ النظر عن إمكانية قيام المعارضة -بحساب دور نوّابها كأفراد - بدورها التشريعي والرقابي في توجيه أسئلةٍ واستفساراتٍ، بل وحتّى استجواب السلطة التنفيذية، رغم محدودية تأثير ذلك، مع عدم وجود ائتلاف كبيرٍ قادرٍ على التهديد بسحب الثقة من مسؤولي السلطة التنفيذية؛ إذ تكمن الفكرة من وجود المعارضة في الأنظمة البرلمانية الكلاسيكية في قدرتها على تشكيل حكومة ظلٍّ تعمل على إسقاط الحكومة القائمة، وتقدّم نفسها بديلاً عنها، إمّا خلال الدورة البرلمانية أو الانتخابات التي تليها. كل ذلك بفرضية وجود معارضةٍ صغيرةٍ لا يتجاوز نسبتها الـ(10%) من عدد نواب المجلس. أمّا في حال لجوء الإطار التنسيقي أو بعض كتله، أو كتل أُخرى من الكرد والسنة إلى المعارضة، فيمكن التوقّع بأنّها - أي المعارضة - من الممكن أن تشكّل قوةً أكبر، باستطاعتها التنسيق مع الكتل المعارضة الأقل عدداً وخبرةً؛ لاستعراض قدراتها أمام الكتل التي ستشكّل الحكومة. وهو احتمال غير راجح حتّى الآن!

وفي خضم النقاش حول فاعلية وأهمّية وجود معارضة برلمانية، يجري الحديث عن الإطار النظري والقانوني الذي سيحكم معادلة الحكم بين طرفي (الموالاة - المعارضة)، إذا ما فشلت

الجهود التي تعمل على تشكيل حكومة مشاركة سياسية واسعة. وفي تصوري أنّ واحداً من أهمّ أسباب تعثرات نظامنا السياسي الحالي هو القفز بالتركيز على (الممارسة) وإهمال (الثقافة) التي من شأنها أن تؤسّس وتسهّل عمل الأُطر النظرية والقانونية. وهذا ما سبّب التلكؤ في حركة نظامنا السياسي وقدرته على إنتاج حلولٍ مقنعةٍ ومؤثرةٍ في حياة المواطنين. فقد كان الحديث عن الدستور والانتخابات والديموقراطية في وقتٍ سبق إدراك أهمّية كلّ هذه المفاهيم من خلال خلق ثقافة لها في الوسط الاجتماعي. وكأنّنا نضع الحصان خلف العربة بدلاً من وضعه أمامها. فرغم مساحة التفاؤل التي يختزنها كثيرٌ من المراقبين في تعديل مسارات العمل البرلماني، إلّا أنّ التحدّي الأكبر الذي يواجهه منهج المعارضة البرلمانية وضرورته في نظامنا (الديموقراطي)، هو ضعف وجود ثقافة المعارضة في الفهم والسلوك الاجتماعي. ويعود مردّ ذلك إلى الجذور التأسيسية للأنظمة السياسية المتعاقبة. سيّما التي أعقبت الأنظمة العسكرية الانقلابية في العام 1958. إذ بني الذهن الاجتماعي العراقي على ثقافة الحزب الواحد، وأنْ لا مساحة لاختلاف الآراء. بل وانّ المخالفة في الفكر والتوجّه والعقيدة تعني المروق عن الوطنية والولاء للحزب والدولة.

ولذا، فعلى الدولة والمعنيين بنظامها التربوي والتعليمي والثقافي أيضاً أن يولوا اهتماماً بترسيخ ثقافة الاختلاف والمعارضة والاعتراض وقبوله، بل وتشجيعه أيضاً، ولو بطريقة المحاكاة (simulation). وبذلك نربّي جيلاً يدرك أنّ المعارضة جزءٌ ارتكازيٌّ ضامنٌ لفاعلية النظام وديناميكيته. وعند ذلك تكون الأُطر النظرية والقانونية تحصيل حاصل ونتيجة طبيعية لجهود بناة العقل الاجتماعي.

الرواق - REWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد السادس - تشرين الأول - 2021

سكرتير التحرير: سارة صباح

هيأة التحرير: حسن الصراف
سامان نوح
طالب كاظم عودة
قيس الموسوي
ياسر صالح
حسين البياتي

الهيأة الاستشارية: د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري - أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

مدير العلاقات العامة: آية الحكيم

القسم المالي: : زهراء عبد الكريم، بنين محمد

GRAPHIC BY

alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
07733478330

تنويه | المواد المنشورة في مجلة الرواق لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

هل ستتكوّن المعارضة الجماعية في مجلس النواب العراقي؟

طالب كاظم عودة

توطئة:

للمعارضة السياسية داخل المجلس النيابي أدواراً عديدة وضرورية، فهي تارة ناقدة بموضوعية لقرارات الحكومة ورئيسها، وتارة أخرى متعاونة معها لتحقيق الاستقرار والوفاء بالالتزامات المطلوبة، وتارة ثالثة متّهمة للمسؤول التنفيذي أياً كان، من خلال استجوابه وسحب الثقة منه، وقد يصل الحال إلى حجب الثقة عن الحكومة ورئيسها إذا تضامنت مع المسؤول التنفيذي المستجوب، فهي - وبعبارة موجزة - كفة الميزان الأخرى المقابلة للأغلبية داخل البرلمان، وبما أنّنا بصدد مناقشة المعارضة في (مجلس النواب العراقي)، فلابدّ من إعطاء لمحةٍ تاريخيةٍ عن المعارضة ومتى استُعمل هذا المصطلح في المجالس النيابية؟ وما هي الحاجة الضرورية لوجودها؟

للمعارضة وظيفةٌ ضروريةٌ في البرلمانات، متى كانت فاعلةً ولا تتهيّب من التشكيك بولائها للبلد أو اتهامها بالخيانة

يرجع استعمال عبارة «المعارضة» إلى النائب في مجلس العموم البريطاني (جون هوبهاوس) سنة 1826 على أثر نقاش دار في البرلمان البريطاني لمصطلح معارضة صاحب الجلالة الموالية، وقد كان المقصود بها أنّ أعضاء البرلمان في الهيأة التشريعية للبلد قد يعارضون سياسات الحكومة آنذاك التي تتألّف عادةً من برلمانيين من الحزب الذي يتمتّع بأكبر عددٍ من المقاعد في المجلس التشريعي المنتخب – مع الحفاظ على الاحترام للسلطة الأعلى للدولة وإطار أكبر تعمل ضمنه الديمقراطية[1].

أمّا الحاجة إلى وجودها، فللمعارضة وظيفةٌ ضروريةٌ في البرلمانات، متى كانت فاعلةً ولا تتهيّب من التشكيك بولائها للبلد أو اتهامها بالخيانة، وقد وُجدت المعارضة الموالية في العديد من دول الكومنولث، حيث يُطلق عليها رسمياً معارضة صاحب (صاحبة) الجلالة المُخلصة.

وقد عبّر عن ذلك زعيم المعارضة الموالية السابق في مجلس العموم الكندي النائب (مايكل أجناتيف) في خطابٍ ألقاه سنة 2012 في جامعة ستانفرد بالآتي[2]:

«تؤدي المعارضة وظيفية عدائية حاسمة للديمقراطية نفسها... ليس للحكومات الحقّ في التشكيك بولاء أولئك الذين يعارضونها (أحزاباً كانوا أو نواباً) فيظلّ الخصوم مواطنين لذات الدولة ورعايا مشتركين لنفس السيادة وخدام للقانون نفسه...».

ويمكن الحديث عن تجربة العراق خلال المدة الماضية من عُمُرَه السياسي بعد سنة 2003 وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس:

وُلد النظام الديمقراطي في العراق بعد سنة 2003 على أنقاض حكمٍ استبداديٍّ لا يقيم وزناً لآراء الناس أو توجّهاتهم وحريتهم في تأسيس الأحزاب والدخول في اللعبة السياسية، وقد بُنيت المعارضة والممانعة لهذا النظام على رفضه ومقارعته واجتثاثه بالقوة، وقد اتخذت مقراتها خارج العراق بفعل القمع والتصفية والتهجير، ومارست نشاطها في الخارج والداخل عبر مؤيدين وأنصار لها، وقد مهّدت تلك المعارضة لانهيار النظام الدكتاتوري الصدامي بفعل الغزو الأجنبي - بقيادة أمريكا والدول المتحالفة معها - للعراق في 2003/4/9 ، وكانت تلك المعارضة السياسية ممثلةً بتنظيماتٍ حزبيةٍ وعسكريةٍ، وشخصياتٍ نافذةٍ ومنظماتٍ إنسانيةٍ تحت مسمّيات عديدة، واتّخذت مقرات جديدة لها، وبدأت مرحلة التأسيس لنظامٍ جديدٍ لوجود تفاهماتٍ سابقةٍ مع الولايات المتحدة، وبالفعل تمّ الاعتراف بها من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والسلطة التي أُوكلت لها مهمّة إدارة شؤون العراق (Coalition

مهّدت المعارضة لانهيار النظام الدكتاتوري الصدامي بفعل الغزو الأجنبي - بقيادة أمريكا والدول المتحالفة معها، وكانت تلك المعارضة السياسية ممثلةً بتنظيماتٍ حزبيةٍ وعسكريةٍ

Provisional Authority)، أو (سلطة الائتلاف المؤقتة)[3] خلال الفترة الانتقالية، وجرى تشكيل مجلس للحكم الذي مثّل أقطاب تلك المعارضة السياسية بألوانها العرقية والأثنية والمذهبية، وفيما بعد تطوّر تمثيل هذه المجموعات الحزبية المعارضة في مجلسٍ وطنيٍّ مؤقّتٍ مؤلّف من مئة عضو، من ضمنهم أعضاء مجلس الحكم الذي تمّ استحداثه في 2004/6/1[4].

وقد مارست سلطة التحالف (CPA) إدارة الحكم في العراق خلال الفترة الانتقالية الممتدة لغاية انتقال السيادة إلى المؤسسات العراقية، إذ أُجريت انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في 2005 وتمّ تشكيل الحكومة الانتقالية استناداً لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، ولم تكن الجمعية الوطنية العراقية (سلطة التشريع التأسيسية للدستور) - والتي أغلب أعضائها من أحزاب المعارضة السياسية للنظام السابق بالإضافة إلى عددٍ من المستقلين - قادرةً على إيجاد معارضة في عُمرها الزمني المحدّد بموجب توقيتات قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية؛ نتيجة قصر فترة الولاية النيابية وانشغالها بكتابة الدستور والاستفتاء عليه والإعداد للانتخابات النيابية القادمة.

المرحلة الثانية: مرحلة بناء البرلمان:

بعـد الاسـتفتاء علـى الدسـتور أصبحت السـلطة التشريعية - بموجب النظام الديمقراطي البرلماني وفق دستور 2005 الذي أصبح نافذاً - متكونةً من مجلسـين (مجلس النواب) الذي جـرى انتخابه في 15/ كانـون الأول /2005، وهـو المجلـس النيابي الأول للـدورة الأولـى 2006 – 2010، و(مجلـس الاتحـاد) الذي نصّ عليه الدسـتور في المادة (65) منه، وأحال موضوع تنظيم هذا المجلس وشـروط العضويـة فيـه واختصاصاته وكلّ مـا يتعلّق به إلى قانون يشـرّعه مجلس النواب، يسـنّه بأغلبية ثلثي أعضـاءه لاحقاً، ولم يظهر هذا المجلس إلى الحياة السياسـية، فـلا يـزال وجوده دسـتورياً فقـط، أمّا المجلـس الأول (مجلـس النـواب) فقد بـدأ الحياة السياسـية والنيابيـة ممارسـاً لاختصاصاتـه مـن التشـريع والرقابـة، وكانـت المعارضة أثنـاء العمل النيابـي فـي الدورتيـن الأُولـى والثانيـة مـن عُمـر مجلـس النـواب ولجانـه متمثلـةً بأصـواتٍ فرديـةٍ منتقدةٍ لأداء المسـؤولين التنفيذييـن، واتّهامهم بالتقصير في أداء وظائفهم والسعي لاستجوابهم، حيث كانت معارضةً موالية للحكومة الائتلافية من أحزاب السـلطة المتوافقة، وهي في ذات السياق غير قادرةٍ على تشـكيل جبهةٍ أو كتلةٍ بديلةٍ تطمح لسـحب الثقـة من الحكومـة الموجودة وتشـكيل الحكومة بنفسها.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانتقال من المعارضة الفردية إلى الجماعية ومحاولات تكوين جبهة معارضة قويَّة ورسمية:

خـلال الدورتيـن الثالثـة (2014-2018) والرابعـة (2018-2021) مـن عُمر مجلس النـواب العراقي جـرت محاولتيـن لتشـكيل معارضـةٍ قويـةٍ داخـل مجلـس النـواب، وسـوف نتناولهـا وفق سـياقها السياسي والتاريخي كما يأتي:

- محاولة تشكيل جبهة معارضة في الدورة الثالثة لمجلس النواب (2014 - 2018):

جرى على أثر الاحتجاجات والتظاهرات[5] على سوء الخدمات والكهرباء وتفشي الفساد والرشوة نتيجة للمحاصصة في مؤسسات الدولة العراقية عام 2016 ، حراكٌ نيابيٌّ داخل مجلس النواب مؤيّدٌ ومتضامنٌ مع هذه الاحتجاجات ومتناغم معها؛ إذ اعتصم عددٌ من النواب المؤيّدين لها داخل قبة مجلس النواب، وشكّلوا مع نوّابٍ آخرين ممتعضين من الوضع السياسي وسوء الوضع الخدمي، جبهةً نيابيةً قوامها (174) نائباً من مختلف الكتل والاتجاهات النيابية، وقد عقدوا اجتماعاً داخل قاعة الاجتماعات العامّة في مجلس النواب امتداداً للجلسة الاستثنائية المفتوحة في 13/ نيسان / 2016، واعتبروا عدم حضور رئاسة المجلس أو الرئيس سليم الجبوري أو أحد نوّابه إلى منصة إدارة الجلسات - رغم الاتفاق معه على الحضور - أمراً معرقلاً لعمل المجلس ومُضيّعاً للوقت، فتمّ الاتفاق على أن يُدير الجلسة الطارئة النائب عدنان الجنابي الذي كان نائباً عن الكتلة الوطنية العراقية برئاسة أياد علاوي، وقد اتّخذ النواب بتلك الجلسة قرارات عدّة:

1 - التصويت على النائب عدنان الجنابي رئيساً مؤقتاً لإدارة الجلسة الطارئة بالإجماع.

2 - اعتبار الجلسة الطارئة في 13/ نيسان /2016 مستمرةً بالإجماع.

3 - قراءة بيان جبهة المعارضة من قبل الناطق باسمها النائب الدكتور عقيل عبدالحسين (نائب عن كتلة الأحرار التابعة للسيد مقتدى الصدر)[6].

4 - الإعلان عن انتهاء الجلسة والبدء بجلسة جديدة برئاسة النائب عدنان الجنابي.

وفي ذات الوقت، فقد تم افتتاح الجلسة الجديدة من قبل الرئيس المؤقت قائلاً: باسم الشعب ونيابة عن الشعب افتتح الجلسة (26) في 14/ نيسان /2016 ، وكانت فقرات جدول أعمالها تتضمن الآتي:

- قراءة آيات من الذكر الحكيم.
- التصويت على طلب موقّع من (174) نائباً إلى الرئيس المؤقت بإقالة هيأة الرئاسة لمجلس النواب.

وجرى التصويت على إقالة أعضاء هيأة الرئاسة وهم كلٌّ من:

- رئيس المجلس سليم عبدالله الجبوري.
- النائب الأول همام حمودي.
- النائب الثاني آرام ملا محمد.

واعتبر الرئيس المؤقت هذا التصويت الجاري أمامه بالإجماع كما يصفه في التسجيل غير المنشور لوقائع تلك الجلسة، وقد رفعت الجلسة إلى يوم السبت الموافق 2016/4/16 [7]. لكن سرعان ما مارست الكتل الكبيرة المتوافقة ضغوطاً

الدعاية الانتخابية: مجموع الوسائل والأنشطة المشروعة المستخدمة من قبل الكيانات والائتلافات والمرشحين، للتأثير على الناخبين وكسب ثقتهم لغرض التصويت لهم

كبيرةً على نوابها بالترغيب والترهيب للانسحاب من هذه الجبهة، وبالفعل سار الأمر وفق ما أرادوا وتمّ تفكيك هذه الجبهة بالانسحاب منها وعدم الاعتراف بها، وبما تم اتّخاذه من قرارات في الجلسة المذكورة التي تمّ عقدها في 14/ نيسان 2016 آنفاً، بل انّ رئاسة المجلس السابقة المتكونة من الرئيس سليم الجبوري ونائبيه (الدكتور الشيخ همام حمودي، والسيد آرام ملا محمد) قد عاودوا عملهم وكأنّ شيئاً لم يحدث، وتمّ التغاضي عن الوضع وعدم ذكره أو التعاطي معه رسمياً، حتّى أنّ محضر الجلسة لم يتمّ نشره ولا توصياتها، وتبدّدت جهود النواب في إيجاد هذه الجبهة المعارضة.

محاولة تشكيل معارضة رسمية في الدورة الرابعة لمجلس النواب (2018 – 2021):

شـهدت الـدورة الرابعـة محاولـةً أُخـرى لتشـكيل المعارضة الرسـمية، فقد أعلن النائب فالح الساري يوم السـبت 2019/6/22 عن لجـوء كتلة الحكمة النيابيـة لخيـار المعارضة، داعيـاً لتفاعل الجميع مع المعارضـة السياسـية والمسـاهمة فـي تقديـم الفاسـدين والمتلكّئين للاسـتجواب وسحب الثقة عنهـم خدمةً للصالـح العام. وقال النائب السـاري خـلال مؤتمـرٍ صحفيٍّ عقـده في مجلـس النواب: "بعد التوكل على الله، واتخاذ تيار الحكمة الوطني خيار المعارضة السياسية الوطنية الدستورية، التي مهدنا لها منذ حملتنـا الانتخابية في ٢٠١٤، وأكّدنا انّـه لابدّ مـن اكتمال جناحـي الديمقراطيـة أغلبية وطنية ومعارضة سياسية».

وتابع النائب السـاري» «فإنّ كتلة الحكمة إذ تبارك للشـعب العراقي انبثاق أوّل معارضةٍ رسميةٍ تؤكد استمرارها بنهجها الوطني واصطفافها مع الشعب للمطالبة بحقوقه المشروعة، وتكون صوته المعبر والصادح داخل قبة مجلس النواب»[8].

وقـد وجّه مجلس النواب إلـى المحكمة الاتحادية العليـا طلبـاً بتفسـير المـادة (76) مـن الدسـتور، التي أشـارت إلى تكليف رئيس الجمهورية لمرشـح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشـكيل مجلس الوزراء، والنصوص الأخرى ذات العلاقة تضمن هذا الطلب الإجابة على الأسئلة الآتية:

1 - هل يسـري مفهـوم المخالفة في المادة (76) من الدستور ليفهم منه الحق للكتلة أو الكُتل التي لا تنضـم أو تنسـحب منها، لتمثل كتلـة المعارضة البرلمانية؟

2 - هـل يحـق لكتلـة أخـرى أو أعضاء فـي مجلس النـواب الانضمـام إلـى جبهـة أو كتلـة المعارضـة بنفس الآلية التي سُجلت فيها؟

3 - الاستفسار عن الضمانات الدستورية التي توفّر لهذه الكتلة في النظام البرلماني اسـتناداً لأحكام الدستور، وما استقر عليه الفقه المقارن[9] ؟

وقـد أوضحـت المحكمـة الاتحادية العليـا بقرارها التفسـيري المرقـم (70/ اتحاديـة /2019) فـي (2019/7/28): «انّ الكُتلـة النيابيـة الأكثـر عـدداً قد تمّ تفسـير معناها بموجب قـرار المحكمة 25/ اتحاديـة /2010 وتـمّ التأكيـد عليـه فـي قرارهـا بتاريـخ 2018/8/11 بالعـدد (45/ ت . ق / 2014) وهـو تعريـف للكتلة الأكثر عدداً التـي تكوّنت بعد الانتخابات من خـلال قائمة انتخابية واحدة وحازت على العدد الأكثر من المقاعد أو التي تجمعت من قائمتيـن أو أكثر من القوائم الانتخابية وحازت على العدد الأكثر من المقاعد ...».

أمّـا من بقـي من النـواب ولم ينضموا إلـى الكتلة النيابيـة الأكثر عـدداً... فهم بالخيار إمّا أن يشـكّلوا كتلـة معارضـة وفق منهاج معين وتشـعر رئاسـة مجلس النواب بأسـماء نوابهـا ومنهاجها، أو البقاء فـرادى يعارضـون مـا يـرون معارضتـه مـن عمـل السـلطة التنفيذيـة، أو يؤيدونه حسـب قناعتهم، ولهم ولكتلة المعارضة التي تشكلت وفق خيارتها ووفـق منهاجها جميع الضمانات الدسـتورية التي كفلهـا الدسـتور وقانون مجلس النواب بممارسـة الاختصاصـات والصلاحيـات، باعتبارهـم يمثّلـون الشـعب العراقـي بأكملـه، إضافـة للحصانـة التي يتمتـع بهـا عمّـا يدلي بـه النائب من آراء فـي أثناء دورة الانعقـاد، ولهـم كذلـك كما لأعضـاء الكتلة الأكثـر عدداً التحوّل إلى أي من الكتل خلال الدورة الانتخابيـة حسـب قناعاتهـم وضمانـاً لحريـة الرأي والخصوصية...».

وبطبيعـة الحـال فـإنّ المعارضـة الجماعيـة فـي مجلـس النواب - حتّى تكون رسـميةً - تحتاج وفق القـرار آنفـاً إلـى متطلبـات لتحصل علـى الاعتراف بهـا، ومن ثمّ ممارسـة اختصاصاتها والحصول على الضمانـات الكفيلة بحمايتها والاسـتجابة لطلباتها وهي وفق القرار التفسيري:

1 - قائمة بأسماء كتلة المعارضة.

2 - منهـاج معيّن ومحدّد تتبنّاه ويتمّ التوقيع عليه من النواب المنضمّين لكتلة المعارضة.

3 - إشعار رئاسة مجلس النواب بموجب كتاب يحتوي على أسماء النواب والمنهاج.

وقد أكّد السيد عمار الحكيم - رئيس تيار الحكمة الوطني خلال لقائنا به - على تقديم الطلب لرئاسة مجلس النواب بتشكيل كتلة المعارضة الرسمية وإشعارها بذلك.

ولكن في حقيقة الأمر انّ هذه المعارضة لم تأخذ دورها في العمل النيابي؛ نتيجة اندلاع احتجاجات تشرين 2019 العنيفة والدموية ضد منظومة الحكم بمجموعها، ومطالبتها أول الأمر بالخدمات وإطلاق فرص التعيين، وسوء الخدمات، وتفشي الفساد والمحسوبية نتيجة المحاصصة، ثم ارتفاع سقف المطالبات إلى تغيير منظومة الحكم وإسقاط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة وتغيير قانون الانتخابات لمجلس النواب وإصلاح حال مفوضية الانتخابات وقانونها، وهو ما حدث بالفعل لاحقاً استجابة للمطالبات الشعبية.

المتوقّع - وكما نلمس من تصريحات بعض الفائزين في الانتخابات - انّهم جادّون في تشكيل كتلةٍ معارضةٍ رسميةٍ وقويَّة،

تحدّث عددٌ من المرشحين الفائزين في وسائل إعلام مختلفة عن أنّهم لن يشاركوا في الحكومة المقبلة، سواءٌ أكانت توافقيةً أم أغلبيةً

وللإجابة عن التساؤل الرئيس في هذه المقالة:

هل انّ المعارضة الجماعية في مجلس النواب ستكون قويَّة؟

من خلال التجارب السابقة لم تكن قويّةً، وهذا ما شرحناه مفصّلاً، وذلك لأسبابٍ عدّة، منها: سطوة وقوّة الأحزاب المُتَنفذة، وكتلها المسيطرة على العمل السياسي، حيث لا تسمح بالمعارضة الجماعية داخل مجلس النواب؛ لأنّه ببساطة يهدّد مصالحها ويُقصي ممثّليها المشتركين في التشكيلة الوزارية (مجلس الوزراء والأجهزة التنفيذية والهيئات المستقلة)، وذلك من خلال الإطاحة بهم عبر استجوابهم وسحب الثقة منهم، كما أنّه يعرقل سير الأُمور لصالح كتلهم.

أما الدورة المقبلة لمجلس النواب (الدورة الخامسة 2021/ - 2025) فالمتوقّع - وكما نلمس من تصريحات بعض الفائزين في الانتخابات - انّهم جادّون في تشكيل كتلةٍ معارضةٍ رسميةٍ وقويَّة، تمارس دورها في الرقابة والنقد الموضوعي للسياسات العامة للحكومة، وتسعى لمحاسبة المسؤولين المقصّرين، وسحب الثقة منهم، هذا ما أكّدته تصريحات بعض الكتل الفائزة والنواب المستقلين وكما يأتي:

- فقد أكّد المتحدّث باسم كتلة امتداد لـ(سكاي نيوز عربية) السيد منار العبيدي قائلاً: «كي نكون كتلة معارضة ورقابة قوية لن نشارك في الحكومة المقبلة، وهذا قرارٌ قطعيٌّ لا رجعة عنه، وليس محلّ مناقشة... وهدفنا على الأقل أن يكون عدد أعضاء كتلتنا المزمعة هذه لا يقلّ عن (25) عضواً كون النظام الداخلي يشترط ذلك العدد؛ كي تتمكّن أي كتلة نيابية من طرح طلبات استجواب المسؤولين الحكوميين من وزراء وغيرهم»[10].

- أيضاً صرّح المتحدث سجاد سالم لـ(وكالة الاناضول) باسم عددٍ من المستقلين الفائزين (لم يوضح العدد) على تشكيل الكُتلة الشعبية المستقلة، واختيار محمد عنوز منسّقاً رسمياً لها،

وأضاف: «إنّ الكتلة تسعى من خلال الحوارات مع كتل سياسية ومستقلين في البرلمان العراقي بهدف ضمّهم إلى الكتلة لتكون مؤثّرة في القرار السياسي داخل البرلمان ...». [11].

- كما تحدّث عددٌ من المرشحين الفائزين في وسائل إعلام مختلفة عن أنّهم لن يشاركوا في الحكومة المقبلة، سواءٌ أكانت توافقيةً أم أغلبيةً . ومن هؤلاء المرشحين المستقلين السيد هادي السلامي الفائز عن محافظة النجف[12] وغيره من الفائزين المستقلين.

ولو حدث في مجلس النواب القادم وجودٌ قويٌّ لمعارضةٍ نيابيةٍ قويّةٍ، فسوف تتطوّر التجربة النيابية في العراق، وتصبح المعارضة هي التي تصنع المشهد السياسي؛ لأنّ «التنافس في مجلس النواب سوف يكون للمحافظة على المال العام وكشف الفساد والمفسدين، وسوف يبدو المسؤول - مهما علا شأنه - محلّ مساءلة ومراقبة عن كلّ ما من شأنه الإضرار بالمال العام، أو الإهمال، أو التقصير في واجباته المُلقاة على عاتقه، لكن ذلك كلّه مرهونٌ بقدرة وصلابة الفائزين الذين سيشكلون هذه المعارضة، الأمر الذي سيواجه بعدم فسح المجال أمامهم من قبل الكُتل المُسيطرة على المشهد السياسي العراقي، وهو تحدٍّ كبيرٌ أمام المعارضة في المجلس القادم.

هوامش

1 و 2 - الموسوعة الحرة ويكيبيديا تاريخ الدخول 2021/11/14 .

3 - نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (1) المنشور في الوقائع العراقية العدد 3977 في 17/حزيران /2003 .

4 - ملحق قانون إدارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية المنشور في الوقائع العراقية (3986) أيلول 2004 .

5 - الاحتجاجات والتظاهرات التي حدثت في 2016 والتي كان أحد الداعين لها السيد مقتدى الصدر وقد اقتحم هو وأنصاره المنطقة الخضراء.

6 - نص البيان كما تلاه النائب الدكتور عقيل عبد الحسين:

بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه المنتجبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين وبعد: يا أبناء شعبنا العزيز لابد لليل الدجى من أن ينجلي ليُسفر عن صبح جديد حاملاً بشائر الحياة المتجددة ومنسياً لآلام الليل وآهاته، فلطالما شربنا كأس مرارة المقاسمة وتجرعنا سموم المحاصصة التي أصبحت نشيد شؤم تردده الغربان على أعتاب الكتل السياسية، فرأس برأس ووزير بوزير ومدير بمدير، والشعب من وراء ذلك مسكين وفقير، وأهلي بين شهيد وأسير، إنّ صحوة البرلمان اليوم التي جاءت بعد سبات طويل حجَّم أصوله وضيّع معالمه وأفقده عمله الحقيقي في التشريع والرقابة بسبب المحاصصة الطائفية والأثنية والفئوية، إنّ هذه الصحوة لهي مدعاة للفخر والاعتزاز؛ لأنّ البرلمان اليوم أصبح بحقّ يمثل رأي الشعب وتطلعاته من خلال نوابه المعتصمين الأغيار الذين كسَّروا قبل يومين في اعتصامهم داخل قبة البرلمان الموقّر أغلال التحزب والانتماءات، وهشَّموا أصفاد المحاصصة والمقاسمات، بلى يا شعبنا الأبي إنّنا اليوم لسانك المعبر وعقلك المفكر وصوتك الذي يهدر ليخرق مسامع القابعين في أحضان الفئويين والجهويين والمنتفعين.

إنّنا اليوم أمام إعصار أُسميه إعصار موتمادا الذي أنبأتنا الأنواء البرلمانية بحدوثه اليوم بأنه سيكون مهشّماً لزجاج الطائفيين ومنثراً لأوراق الفاسدين والمتلكئين!! قل لي بربك أيَّ إصلاح عملنا، وأيَّ منفعةٍ لشعبنا جلبنا، سوى التمزيق والتفريق بين تلك الكُتلة وهذا الفريق؟

مَن قال عنا متخلّفون فهو واهم؛ لأنّنا نعمر عن المحاصصة متخلفون وللعراق سائرون ولشعبنا معبرون ولإصلاحاته مطبقون.

أيّها المُترأسون كفاكم لعباً بالشعب ومقدراته والاستخفاف بالشعب ونوابه، لكننا نقول إلى الله المُشتكى وعنده المُلتقى وسوف تحاسبون يوم لا تنفع كتلة ولا جزب، إلا من أتى الشعب بقلبٍ وطنيٍّ أمين.

إنّنا النواب المعتصمون وهذه كلمتنا، لا كلمة كتلة أو حزب، أو كيان أو جهة... ما أُردّده الآن وما أنشده على مسامعكم وأسماع شعبنا الغيور هي كلمات مئة وأربع وسبعون نائباً اعتصموا داخل قُبة البرلمان، فصوتي الآن صوتهم، وصوته ما أقوله هو الآن...

إنّنا اليوم نرسم خارطة وطنٍ جديدٍ، خُطت بأنامل المخلصين من البرلمانيين المعتصمين، الذين عاهدوا شعبهم على المُضي قُدماً في سبيل علاج وطنٍ أثخنته جراح السراق وأعيته كدمات سماسرة السياسة وحيتانها.

ها هو اليوم الدخان الأبيض يخرج من قُبة البرلمان ليبشر بإقالة هيأة رئاسته وليعلن عن انتخاب هيأةٍ جديدة قوميتها العراق، وطائفتها الشعب، وكتلتها أرض الرافدين ومهد الحضارات، سيدي... الرئيس، معبراً عن مئة وأربع وسبعين نائباً وعن النواب الذين تضامنوا معنا وحضروا بهذه الجلسة نقدّم لك طلباً رسمياً موقعاً من (174) نائباً لعرض مسألة التصويت على إقالة هيأة رئاسة مجلس النواب للتصويت، فنرجو منك ذلك الآن... والسلام عليكم ورحمةُ الله وبركاته.

7 - التسجيل الصوتي لمحضر الجلسة التي يرأسها النائب عدنان الجنابي في 2016/4/14 .

8 - الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي https://ar.parliament.iq/2019/06/22 ، وأيضاً هذا ما أكده رئيس تيار الحكمة الوطني السيد عمار الحكيم في لقائنا به في 26 / آب /2019 .

9 - كتاب مجلس النواب بالعدد (ش. ل / 1/9/ 7582) في 2019/7/11 الموجّه إلى المحكمة الاتحادية العليا.

10 - الحديث بتاريخ 17/ أكتوبر / 2021 ، موقع سكاي نيوز عربية الإخبارية تاريخ الدخول 11/18/ 2021.

11 - الحديث بتاريخ 2021/11/3، موقع وكالة الاناضول الاخبارية تاريخ الدخول 2021/11/18.

12 - موقع روداو ديجيتال تاريخ الدخول 2021/11/20.

المعارضة السياسية

قراءة تاريخية من تأسيس الدولة حتّى الانتخابات المُبكرة

د. أمجد حامد الهذال

باحث في الشأن السياسي

المقدمة

يدلّنا تاريخ الأنظمة السياسية على وجود ثلاثة أصناف من ممارسة منهج المعارضة، ينحى الصنف الأول إلى المعارضة السلمية في ظلّ نظامٍ ديمقراطيٍّ يؤمن بالقواعد السلمية، وتعمل جميع الأحزاب السياسية تحت كنف هذا النظام، وتصل إلى مرحلة لا تحتاج فيها إلى العمل السري؛ لأنّها قادرة - فيما إذا أُقنع الجمهور - للوصول إلى السلطة وتغيير حالتها من دور المعارضة إلى دور الحكم أو المشاركة فيه.

أمّـا الصنف الثانـي من المعارضة فهو الذي ينشـأ تحت ظلّ الأنظمة الاستبدادية التي تخنق الحريات وتسـلب الحقوق وتصادر التعدّدية السياسـية ولا تسـمح بوجـود أحـزابٍ سياسـيةٍ متنوعـةٍ إلا فـي حدود خدمة النظام، وبهذا تلجأ الأحزاب السياسية - التـي لا تؤمن بفلسـفة هذا النظـام وتوجّهاته - إلى سلوك المعارضة غير السلمية، وتُفضّل العمل المسـلّح لغرض تغيير النظام السياسي؛ لأنّ عملية التغييـر مـن داخل النظـام غير ممكنـة، وإن حدثت فتكـون شـكليّةً وطفيفـةً وتحـت مظلّـة النظـام ورقابته.

أمّـا الشـكل الثالـث مـن المعارضـة، فهـو الـذي يجمع بين بعض عناصر النوعين السـابقين، ونقصد بذلك: أحزاب سياسـية تعمل ضمن النظام بشـكلٍ صريحٍ وتُعلـن إيمانها بالعمل السياسـي ومعارضة سياسـات الحكومـة، وأُخرى لا تؤمن بهـذا العمل السـلمي وتتّجـه للعمـل السـري، وربّمـا تتجـاوزه للعمل العسـكري؛ لأنّها لا تؤمن بفلسـفة النظام لأسـبابٍ عدّة، وعـادةً ما يحدث ذلك في الأنظمة المُتشـكّلة حديثـاً، أو الأنظمـة التي تمـرُّ في حالة التحوّل الديمقراطي.

ويبـدو أنّ العراق قد مرَّ بهـذه التجارب الثلاث في العهـد الملكـي والعهد الجمهوري وفـي المرحلة التي تلت عام 2003. سـوف تناقش هذه الدراسة تاريخيـة المعارضة السياسـية في العـراق عبر مئة عام من تاريخ البلد السياسـي، وذلك من تأسـيس الدولة العراقية وحتى انتخابات تشرين عام 2021.

المعارضة السياسية قبل عام 2003: من التأسيس إلى الانحسار

شـكّل تأسـيس الدولة العراقية عام 1921 وقيام الملكيـة فرصـةً مؤاتيـةً لبنـاء نـواةٍ لديمقراطيـةٍ واعـدةٍ في عراق ما بعد الاحتـلال العثماني الذي جثم على صدور العراقيين لقرون عديدة، مؤسسـاً أسـوأ أنواع الاسـتبداد، وممارسـاً لكبـت الحريات، ومصادراً لحقوق الإنسان.

الديمقراطيـة القادمة من الجانـب الغربي واجهت تحديـاتٍ كبيـرةً في ظـلّ مجتمع عـاش ضمن بيئة استبدادية، وتربّى على مبدأ الطاعة، وكذلك غياب النخب السياسـية القادرة على اسـتيعاب المبادئ والأُسـس الديمقراطيـة، فضـلاً عن وجـود جهاتٍ متعـدّدةٍ كان موقفهـا رافضـاً للنظـام السياسـي برمّته؛ لأسبابٍ دينيةٍ وسياسيةٍ وأيديولوجيةٍ.

جميـع هـذه العوامـل، وعوامـل أُخـرى لا يتسـع المجـال لذكرهـا، كانـت تُمثّـل عوائق لاسـتكمال اشـتراطات الديمقراطية في العهد الملكي، الأمر الـذي انعكـس فـي عرقلـة إنضـاح بعـض قواعـد الديمقراطية، وفي مقدّمتها المعارضة السياسية. فهل كانت هناك معارضةٌ في العهد الملكي؟ وإذا كانت موجودةً فعـلاً، فهل كانت معارضةً حقيقيةً أم صورية؟

لا تعمل المعارضة السياسـية إلا في بيئةٍ تسودها التعدّدية، فحرية تأسـيس الأحزاب السياسـية ركنٌ أسـاسٌ مـن أركان تشـكيل معارضـة فعّالـة، وهذا الأمر كان مأخـوذاً بنظر الاعتبار، فقد نظّم القانون الأساسـي العراقـي لسـنة 1925 فقـراتٍ وأبواباً هامّـة لعمـل المعارضـة السياسـية تحـت عنـوان (حقـوق الشـعب) فـي البـاب الأول، وهـي عبارة عـن ضماناتٍ دسـتوريةٍ متعلّقـةٍ بالمعارضة بمجال الحقوق والحريات الخاصّة بالمساواة أمام القانون، وتحريم الاعتقال الكيفي، وحرية تشكيل الجمعيات (الأحـزاب) والانضمـام لها، إلـى جانب حرّيـة الرأي والنشر والاجتماع، وضمن حدود القانون.

وقبل ذلك تمّ إصدار أول قانون للأحزاب السياسية عـام 1922، وتأسّسـت بموجبه ثلاثة أحـزاب، كان اثنـان منهما معارضين، هما حـزب النهضة والحزب الوطنـي، والثالـث مؤيّـد للسـلطة، وهـو الحـزب الحر. تلاها تأسـيس حزب الأُمّة، وحزب الاسـتقلال الوطنـي وحـزب التقـدم برئاسـة عبـد المحسـن السعدون، وحزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي وحزب العهد برئاسة نوري السعيد.

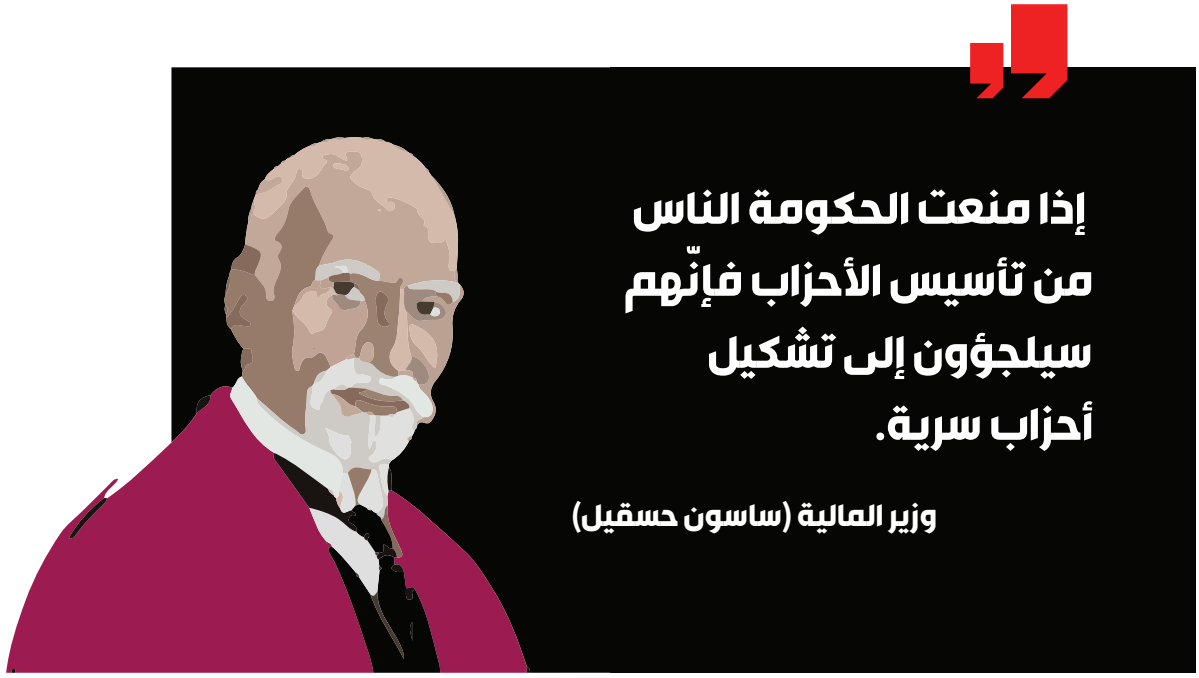

ويذكـر الدكتور علي الوردي في (لمحات اجتماعية مـن تاريـخ العـراق الحديـث) إن أبـرز أسـباب إصدار قانـون الأحـزاب هـو النصيحـة التـي قدّمهـا وزير الماليـة (ساسـون حسـقيل) الـذي أبـدى رأيـاً في مجلـس الـوزراء هـو أنّ الحكومـة إذا منعت الناس من تأسـيس الأحزاب فإنّهم سيلجؤون إلى تشكيل أحزاب سرية.

والظاهر أنّ الوزراء والإنكليز ومن وراءهم، كما يُعبّر الوردي، قد اقتنعوا بصحّة هذا الرأي، لاسـيّما وإنه صادر من (ساسـون) الذي كان موضع ثقة الإنكليز وإعجابهم.

انقسمت المعارضة في الحياة البرلمانية التي بدأت عـام 1924 إلى قسـمين: القسـم الأول عمل من داخـل الحياة السياسـية في العهـد الملكي، ومن تلك الأحزاب: حزب النهضة برئاسة أمين الجرجفجي، وكان يصـدر صحيفـة النهضة ويـرأس تحريرها أمين الخـزار، والحزب المعـارض الآخر هو الحزب الوطني. أمّـا الأحزاب المعارضة التي لم تشـترك في الحياة البرلمانية فيقسّـمها باحثون بشـكلٍ عامٍّ إلى ثلاثة مجموعـات هي: التيار الماركسـي، والتيار القومي، والتيار الديني.

كان للمعارضـة مواقـف شـديدةٌ مـن الاحتـلال البريطانـي وسياسـته فـي البلد، وكذلـك كان لها دورٌ فـي الجـدل الدائر الذي أثارتـه المعاهدة، تلك المواقـف دفعـت بـ(السـير كوكـس) للطلـب من الملـك بضرب المعارضة، إلا أنّـه أبدى رفضه، وقرّر (كوكـس) أن يأخـذ علـى عاتقـه مسـؤولية ذلـك، فأصدر بياناً شـديد اللهجة ملأهُ بالتهديد والوعيد، وأعقـب ذلك إغلاق الحزبيـن المعارضين، وتعطيل جريدتي (المفيد) و(الرافدان)، وحينما ذهب (جعفر أبو التمن) و(حمدي الباججي) إلى دائرة التحقيقات الجنائيـة للاحتجـاج على هـذه الأعمال التعسـفية كانـت الشـرطة فـي انتظارهمـا، وألقـت القبـض عليهمـا حـالاً. وكذلـك ألقت القبض علـى (محمد مهدي البصير) و(أمين الجرجفجي) و(عبد الرسـول كبّة) و(سـامي خوندة)، وأُبعـدوا جميعا إلى جزيرة (هنجام). مثلت تلك الإجراءات أول ممارسةٍ قمعيةٍ للمعارضة السياسية في العهد الملكي.

كان الإنكليز والملك يظنّون أنّ المعارضة قد انتهى أمرها، وأنّ الانتخابات ستجري حسب الخطة المرسومة. وبحسب الوردي، تبيّن بعد أيامٍ معدودةٍ أنّ ظنّهم ذاك كان خاطئاً. فلقد انبعثت المعارضة من جديدٍ وبزخمٍ شديدٍ، وكانت في هذه المرة بزعامة المجتهدين في الكاظمية والنجف وفي مقدّمتهم الشيخ مهدي الخالصي.

عاد الحديث عن المعاهدة بعد أن حُدّدت مهام المجلس التأسيسي بالتصويت على المعاهدة، والنظر في سنّ الدستور، وإقرار قانون للانتخابات، هذا الأمر أثار جدلاً ورفضاً لدى كثير، فكيف ينظر المجلس في أمر تصديق المعاهدة قبل النظر في سنّ الدستور.

ويذكر الأُستاذ عبد الرزاق الحسني في (تاريخ الوزارات العراقية) بأنّه ظهرت أُولى بوادر المعارضة على لسان (ناجي السويدي)، وذلك على أثر تقديم المعاهدة إلى المجلس في (2 من نيسان)، فقد قدّم السويدي حينذاك اقتراحاً قال فيه: إنّ المعاهدة يجب أن تعلن على الشعب، وإنّ النواب لا يجوز لهم أن ينظروا في المعاهدة إلا بعد أن يطّلعوا على رأي الشعب؛ لأنّهم مجبورون على العمل برأي الشعب، وطبق أمانيه ورغباته. وحين عرض اقتراح السويدي هذا في التصويت قبله المجلس.

بالعموم يضيف باحثون في شأن المعارضة السياسية في العهد الملكي بأنّه شهدت فترة الأربعينات – وذلك لأوّل مرّة في تاريخ الحياة النيابية - ظهور الكتل البرلمانية المعارضة، على غرار الدول الديمقراطية الغربية، وكان بالإمكان تطوير تلك التجربة، لولا الموقف الحكومي المضاد لكلّ توجّه معارض، وموقف نواب الحكومة داخل المجلس من تلك الكتل، بحيث اضطرّ نواب المعارضة إلى تقديم استقالةٍ جماعيةٍ في عام 1950 احتجاجاً على تلك المواقف.

حرصت الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي على اقتصار عضوية المجالس على دائرةٍ ضيّقةٍ من الأنصار والمحسوبين، ولاسيما كبار المُلّاك ورؤساء العشائر؛ لارتباط مصالح هؤلاء مع مصالح الفئة الحاكمة، واستعدادهم لتأييد كلّ الحكومات في حال ضمان مصالحهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية.

وبالرغم من سياسة الحكومة تلك، ناضلت المعارضة الوطنية من أجل اقتحام المجلس النيابي، رغم الضغوط الحكومية الشديدة. ويمكن القول بأنّ الحياة السياسية في العهد الملكي كانت تؤشّر إلى إمكانية تطوير العمل السياسي باتجاه وجود حكومة وأحزاب تقف إلى صفّها، ومعارضة داخل المجلس النيابي تقودها أحزابٌ سياسيةٌ تراقب العمل الحكومي، ورغم قوة وسيادة السلطة التنفيذية على مجلس النواب في العهد الملكي، إلّا أنّ صوت المعارضة كان واضحاً منذ تأسيس الأحزاب السياسية عام 1922، وحتّى انهيار الملكية عام 1958.

قيام النظام الجمهوري: عهد ضمور المعارضة السياسية

انتهت التجربة البرلمانية بقيام ثورة 14 تموز 1958، والإجهاز على النظام الملكي بدستوره ومؤسّساته السياسية والدستورية، وتغيّر شكل النظام من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، ولم تظهر معارضةٌ سياسيةٌ رسميةٌ، كما لم يُشرّع قانونٌ للأحزاب، بل كانت أغلب الأحزاب المعارضة تعمل في السر وفي الخارج. أدّى ذلك إلى تعاظم دور الجيش في السياسة، وظهور الأحزاب الآيديولوجية الجماهيرية. وفُتح بذلك الباب لعصر الثورات والانقلابات حتّى عام 2003.

وعلى الرغم من وجود نصوصٍ في الدستور المؤقت الجديد - الذي كُتب خلال يومين وصدر بتاريخ 1958/7/27 - تقدّم ضماناتٍ لعمل المعارضة العراقية، من حيث حرية التنظيم وإنشاء الأحزاب وحرية الاعتقاد والمساواة أمام القانون،

لم يتم في جمهورية (عبد الكريم قاسم) إطلاق الحريات السياسية، ولم يُسمح للأحزاب بالعمل بشكلٍ علنيٍّ، إلّا بعد مضي أكثر من سنة على استلام السلطة

إلّا أنّ ما جرى هو أنّ قادة النظام الجديد لم يستطيعوا الاتفاق على برنامجٍ سياسيٍّ محدّدٍ يشكّل عمل ومنهاج الوزارة، وبالتالي الافتقار للانسجام السياسي والفكر لعمل الوزارة الأُولى.
كما أنّ طبيعة العلاقة بين السلطات افتقرت لمبدأ الفصل بينها، وذلك عندما منح مجلس الوزراء صلاحية السلطة التشريعية والتنفيذية له.
في ظلّ انعدام الرقابة القضائية على دستورية القوانين، وانفراد السلطة بالحكم والرأي.
ومن الناحية الواقعية لم يتم في جمهورية (عبد الكريم قاسم) إطلاق الحريات السياسية، ولم يُسمح للأحزاب بالعمل بشكلٍ علنيٍّ، إلّا بعد مضي أكثر من سنة على استلام السلطة وصدور قانون الجمعيات، وذلك الأمر ينطبق في مجال حرية الصحافة والنشر، والتي كانت تشهد رقابةً صارمةً قبل إعطاء الموافقة على النشر أو المنع من الصدور.
هذا الخنق للحريات والتعدّدية السياسية أدّى وسيؤدي بالنهاية إلى صفحة جديدةٍ من الانقلابات والثورات، الأمر الذي حدث بالفعل عام 1963

بالانقلاب الذي حصل، والإطاحة بنظام حكم عبد الكريم قاسم.

صدر في عام 1964 دستورٌ مؤقّتٌ ينظّم سلطات الحكم في الدولة، وينظم العلاقة فيما بينها، والذي أفرد باباً خاصاً للحقوق والحريات والتي تمكّن المعارضة السياسية من حق مزاولة النشاط السياسي، وحرية تشكيل الجمعيات والنقابات ضمن حدود القانون، لكن المشكلة هنا أنّ الدستور أعطى لرئيس الجمهورية حقّ إعلان الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ، وبالتالي فإنّ الحقوق السياسية للمواطن ستكون رهناً بقراراته، ووفق تقديراته للأوضاع السياسية.

بعد مضي ثلاث سنوات شهد العراق دستوراً جديداً مؤقتاً سنة 1968، عبّر وبشكلٍ واضحٍ عن رؤى وأفكار من تولّى السلطة، والذي لم يختلف كثيراً عن سابقيه في مجال الحريات السياسية وعمل المعارضة السياسية، حيث كرّس حزب البعث الذي سيطر على السلطة وأوجد تعديلات وصيغ دستورية تكرّس فلسفة نظام الحزب الواحد.

عام 1970 ولد الدستور المؤقّت الجديد، الذي ضُمِّن العديد من الأفكار والتوجّهات الجديدة المتعلّقة بالمعارضة السياسية نصّاً أو مضموناً، لكن التنفيذ لم يختلف عن سابقيه؛ إذ تمّ محاربة المعارضين، وتهجير الكثير منهم بحجّة التبعية الإيرانية، ومصادرة ممتلكاتهم، ومحاربة ذويه في مجال التربية والتعليم وشغل المناصب، فضلاً عن عدم السماح لأيِّ تظاهراتٍ أو احتجاجاتٍ معارضةٍ لفكر السلطة، باستثناء المؤيدة لها.

كما أنّ حزب البعث لم يكُن يؤمن بفكرة التعددية الحزبية، كي يتمّ تكوين معارضة سياسية، وإن وجدت هذه الأحزاب فهي هامشية تابعه له في ظلّ التعديلات التي أُجريت على تشكيل الأحزاب والنقابات، بحيث يكون من المحال إنشاء حزبٍ سياسيٍّ جديدٍ ما لم يتواجد فيه أعضاءٌ من حزب البعث.

تلك الأجواء السياسية ذات الصبغة الاستبدادية أدّت إلى إنشاء الأحزاب السرية التي كان يعمل بعضها داخل العراق وبعضها كان يعمل خارج العراق، ولم تكن تعمل تلك الأحزاب بالعمل السياسي الطبيعي، بل كان غالبية تلك الأحزاب يعمل في إطار ما يسمى بالعمل العسكري أو الكفاح المسلّح؛ بسبب حالة الخنق السياسي الذي كان يمارسها نظام البعث؛ لينهار بعد ذلك النظام عام 2003، بعد اجتياح قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة، ليتمكنوا من احتلال العراق وتبدأ بذلك صفحة جديدة من صفحات الديمقراطية والتعددية السياسية، ولتفتح شكلاً جديداً من العمل السياسي، يختلف في مضمونه وشكله عن العمل السياسي منذ عام 1921 حتّى عام 2003.

المعارضة السياسية بعد عام 2003: ديمقراطية التوافق التي أجهضت مشروع المعارضة

شهد العراق تحولاً سياسياً جذرياً بعد عام 2003 لم تشهده الدولة العراقية منذ تأسيسها؛ إذ تأسّس نظامٌ سياسيٌّ ديمقراطيٌّ يقوم على التداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية، واحترام الحقوق والحريات العامّة، وفسح المجال واسعاً لإنشاء الأحزاب والترشح للانتخابات، كافلاً الحق للجميع من دون التمييز بسبب الدين أو الطائفة أو العرق أو القومية. وقد تمكّنت جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه من المشاركة في هذه العملية السياسية، وأسهمت بشكلٍ أو بآخر في التأسيس لدستورٍ دائمٍ بعد الدساتير المؤقّتة على مرّ عمر الدولة العراقية. وهذه المقدّمات توحي بتطوّر البناء السياسي واستكمال الإرث الديمقراطي الذي تركته حقبة الملكية، وبداية لتأسيس عمليةٍ سياسيةٍ تفتح الباب واسعاً لممارسة معارضةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ قادرةٍ على محاسبة الحكومة؛ إلّا أنّ التعقيدات التي مرّت

بها هذه العملية، والتشوّه الذي حصل في عملية «التحوّل الديمقراطي» لم يكن في صالح تكوّن ثنائية الموالاة والمعارضة بمعناهما الحقيقي.

بدءاً شهد العراق التصويت ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية على دستوره الدائم عام 2005 بديلاً عن قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004، وضمن هذا الدستور بشكل غير مباشر مبدأ المعارضة السياسية؛ إذ أكّدت المادة (14) منه على المساواة أمام القانون دون تمييز بين العراقيين، ونصّت المادة (16) على تكافؤ الفرص بين العراقيين، كما كفلت المادة (20) حقّ المشاركة لكلّ العراقيين في الشؤون العامة، والتمتّع بالحقوق السياسية، وفي مقدّمتها حق التصويت والترشيح والانتخاب. وتأكيداً على التعدّدية السياسية نصّت المادة (22) الفقرة الثالثة على «تكفل الدولة حقّ تشكيل النقابات والاتحادات المهنية، والتي تعدّ إحدى وسائل المعارضة السياسية، ومن دون أن تتدخل الدولة في شؤون عملها.

وجاء في المادة (39) بخصوص تأسيس الأحزاب ما نصّه:

أولاً: حرية تأسيس الأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفول، وينظّم ذلك بقانون.

إلّا أنّ تنظيم هذه المادة بقانون تأخّر ما يَقرُب من عشرِ سنوات، إذ صدر (قانون الأحزاب السياسية) رقم (36) لسنة 2015، وبهذا بدأت مرحلةٌ جديدةٌ من الحياة الحزبية والتعدّدية في العراق.

وفيما يتعلّق بمديات الحرية التي أتاحها القانون في عملية تأسيس الأحزاب، فقد نصّت المادة (4) من القانون: «للمواطنين رجالاً ونساءً حقّ

المشـاركة في تأسـيس حزب سياسـي أو الانتماء إليه أو الانسحاب منه».

كما أكـد القانون على مبدأ أساسٍ يتعلّق بالتعدّدية السياسـية؛ إذ نصّـت المـادة (24) ثانيـاً بـأنّ الحـزب وأعضـاءه يلتزمـون بـ»مبـدأ التعدّديـة السياسـية ومبـدأ التـداول السـلمي للسـلطة». وهـذه المادة تقـف حائلاً أمـام الأحزاب التـي تتبنـى الأيديولوجية الثوريـة والانقلابيـة، كمـا أنّ التطبيـق الصـارم لهذه المـادة سـيمنع أي حزبٍ أو تنظيمٍ سياسـيٍّ لا يتبنى في مبادئه الحزبية الأساسـية مبدأ التداول السـلمي للسلطة والالتزام بالقواعد الديمقراطية المعتمدة.

فضـلاً عـن ذلك، فقد نـصّ النظـام الداخلي لمجلس النـواب فـي المادّة (3) علـى أنه «تكفـل أحكام هذا النظـام حرّيـة التعبير عـن الرأي والفكـر لجميع أعضاء مجلس النواب... وتضمن حرية المعارضة الموضوعية، والنقـد البنّـاء، وتحقيق التعـاون بين مجلـس النواب والمؤسسات الدستورية الأخرى.

إنّ جميـع هـذه النصـوص، وإن كانت لم تُشـر بشـكلٍ واضـحٍ وصريـحٍ إلـى آليـات تشـكّل وعمـل المعارضة السياسية، إلّا أنّها لم تمنع من وجود المعارضة ككيانٍ موازٍ للحكومة بمعناه الإيجابي التصحيحي التقويمي.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى قرار مجلس القضاء الأعلى الصـادر فـي (2019/7/25) الـذي أكّـد أنّ مـن حـقّ الأحزاب السياسـية أن تختار نهـج (معارضة الحكومة) وأن تعبّـر عـن وجهة النظر هذه بالوسـائل المناسـبة داخـل مجلس النواب وخارجـه، وكذلك قرار المحكمة الاتحاديـة العليـا رقم (70) لسـنة 2019، الذي أشـار صراحـةً إلـى المعارضـة البرلمانيـة، وكيفية ممارسـة عملها وتمتّعها بالحقوق كافّة، المنصوص عليها في دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

وبعيداً عن هذه النصوص التأسيسية لمبدأ المعارضة، فـإنّ الأخيـرة غـاب عنها الجانـب الإجرائـي المقصود والمدروس والممنهج داخل النظام السياسي ما بعد عام 2003؛ وذلك بسـبب الديناميكيا السياسية التي تبنّاها النظام السياسـي العراقي القائم على أُنموذج التوافقيـة، والتـي يتشـارك فيهـا الجميع ويتقاسـم منافعهـا، والـذي نتج عنه غيـاب فلسـفة المعارضة وأُسـلوب عملها. حيـث اعتمد أسـلوب التوافق في الحكـم وإعطـاء الجميع حصـص في المناصـب، مما أسهم في غياب تشكيل معارضةٍ حقيقيةٍ، وإن وجدت فهي تيارات معارضة وحاكمة في ذات الوقت.

كما أن تفسـير المحكمة الاتحادية عام 2010 للمادة (76) مـن الدسـتور المتعلقة بـ»الكتلـة النيابية الأكثر عـدداً» والذي منح الحقّ للأحزاب والكتل السياسـية في تشكيل الكتلة النيابية الأكثر عدداً بعد الانتخابات، قد ألحق ضرراً كبيراً بفلسـفة النظـام البرلماني، وعزّز مبـدأ التوافـق بأبعد مدياتـه ومسـتوياته، فبدلاً من أنّ الكتلـة أو الحـزب الفائـز فـي الانتخابـات - وهـذا مـا يُعمـل به فـي جميع الأنظمـة البرلمانيـة - يكون لـه الحقّ بتشـكيل الحكومـة واختيار حلفائـه، وتكون الأحزاب الأُخرى في المعارضة لتمارس دورها الرقابي داخـل قبـة البرلمـان، أصبـح هذا التفسـير واحـداً من الأدوات التي أجهضت مشـروع المعارضة السياسية، وأدّى ذلك إلى تسـابق جميع الأحزاب للمشاركة في الحكومـة؛ لتوزيع المناصب الحكومية فيما بينها، إلى جانب غياب شبه كامل للعمل الرقابي الحقيقي.

ومن أجـل الأمانـة العلميـة والتوثيق التاريخـي، فإنّ (كتلـة الحكمـة) النيابيـة التـي يترأسـها السـيد عمار الحكيـم أعلنـت فـي حزيـران مـن عـام 2019 - بعـد أشـهر من تشكيل حكومة السـيد عادل عبد المهدي - نفسَـها «كأوّل معارضة رسـمية داخـل قبّة مجلس النواب»؛ لتراقب عمل الحكومة ولتصحّح المسـار. إلّا أنّ شكل تلك المعارضة لم يُترجم إلى خطواتٍ عمليةٍ ومدروسـةٍ ببرنامجٍ تفصيليٍّ واضـحٍ وقادرٍ على جذب بعـض القـوى إلى جانبه لتأسـيس معارضـةٍ قويةٍ؛ إذ كانت المعارضة على المستوى الإعلامي طاغيةً على المشهد، ولم يكن الحال كذلك داخل قبّة البرلمان.

بعـد انتخابـات تشـرين عـام 2021، والتـي أفـرزت عـدداً مـن القـوى الجديـدة، ومرشـحين فائزيـن من المسـتقلين، ظهر توجّهٌ واضحٌ لهـذه القوى للابتعاد عن تشـكيل الحكومة وتقاسـم المناصب، وتأسـيس أول كتلـة معارضـة حقيقيـة داخـل مجلـس النـواب،

وبالفعل تمّ الإعلان في شهر كانون الأول عن تشكيل كتلة باسم (من أجل الشعب) بوصفها كتلةً برلمانيةً معارضةً، وقد ضمّت في صفوفها (28) نائباً يمثلون (حركة امتداد، وكتلة الجيل الجديد، وعدداً من النواب المستقلين)، وهناك توقعاتٌ متفائلةٌ بأن يزداد العدد ليصل إلى (100) نائب. إنّ هذه الخطوة قد تكون تحوّلاً مهمّاً في العملية السياسية فيما إذا نجح أعضاؤها في التأسيس لمشروعٍ سياسيٍّ ناضجٍ يُعبّر عن معارضةٍ سياسيةٍ حقيقيةٍ قادرةٍ على إقناع الجمهور في عملية مراقبة العمل الحكومي ومحاسبة المسؤولين بشكلٍ دقيقٍ ومستمرٍّ، وبحرفيّةٍعاليةٍ.

الخلاصة:

شهد العراق منذ تأسيس الدولة عام 1921 تحولاتٍ كبيرةً وعديدةً، ألقت بظلالها على عملية استقرار النظام السياسي، ووقفت حائلاً دون تطوّر ديمقراطيته الوليدة، وشوّهت عملية التحول الديمقراطي. فقد شهدنا في العهد الملكي بدايةً لنمو ملامح الديمقراطية، على الرغم من الملاحظات العديدة على ممارسة الملك والحكومة، وصورية مجلس النواب (في بعض الأحيان)، وكان بالإمكان تطويرها لتؤسس لتقاليد ديمقراطية رصينة، عبر تعدّد الأحزاب والتداول السلمي للسلطة، وتبلور معارضة سياسية حقيقية قادرة على تصحيح مسارات الأداء الحكومي، إلا أنّ ثورة تموز عام 1958 أنهت الحياة البرلمانية، ووأدت الديمقراطية التي كانت تحبو للتو، فدخل العراق في عصر الثورات والانقلابات، وعاش في فتراتٍ استبداديةٍ عصيبةٍ، خُنقت فيها الحريات وانتُهكت حقوق الإنسان، وسُحق مشروع التعددية السياسية، وقُضي على جميع الأحزاب الوطنية التي تأسست في العهد الملكي، واختفى من الوجود مصطلح المعارضة السياسية، سوى أحزاب مارست المعارضة المسلحة من داخل العراق وخارجه.

شكّلت لحظة عام 2003 فرصةً جيدةً لإعادة الاعتبار لفلسفة الديمقراطية ومبادئها التي تأسست في العهد الملكي، وبالفعل جرى التصويت على الدستور من قبل الشعب وأُجريت العديد من الانتخابات البرلمانية، وتأسّست مئات الأحزاب السياسية، وفُتح البابُ واسعاً أمام التعدّدية السياسية لجميع المكونات وعلى قدم المساواة، إلّا أنّ هذا النظام قد أخفق في صناعة الثنائية التي تتميّز بها الأنظمة الديمقراطية، ونقصد بها ثنائية الموالاة والمعارضة، وهي الصيغة الطبيعية لجميع الأنظمة التي تستطيع التعامل مع الأزمات السياسية وإدارتها، وصولاً إلى حلّهاأوتقليلآثارها.

غالبية المراقبين يعتقدون أنّ ما أفرزته انتخابات تشرين 2021 وعملية التحالفات، وكذلك ما سيفضي إليه تشكل كتلة المعارضة البرلمانية التي تمّ الإعلان عنها في شهر كانون الأول من هذا العام، والتي ضمّت نواباً من كتلتي امتداد والجيل الجديد، وعدداً من النواب المستقلين، ستكون أوّل نواةٍ لمعارضةٍ صريحةٍ داخل قبّة مجلس النواب، وسط تكهنات بأنّ هذه الخطوة ربّما تُعبّر عن عنصرٍ مهمٍّ في عملية البناء المستقبلي لترميم النظام السياسي الراهن الذي أنهكته عوامل داخلية وخارجية.

عدد من مصادر الدراسة:

• عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية.

• علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث.

• رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق.

• بشير حمود الغزالي، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي (1946-1958).

• سربست مصطفى رشيد، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لها: دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة.

• ناصر كاظم خلف وحسن سعد عبد الحميد، المعارضة السياسية في العراق (1925 - 2018).

الاصول الفكرية والعقدية لقوى المعارضة العراقية

تجربة بناء النظام السياسي بعد عام 2003م

م.د. ماجد حميد خضير

كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين

بـادئ ذي بـدء، القول إنّ الديمقراطية التي نشـأت كنزوع فكري كانت أول وهلة قد عبرت عن ترفٍ فكريٍّ تقدّم به المفكرون اليونانيون بدءاً من سقراط وافلاطون ومن ثم أرسطو، أو ربما حالة تأمل عقلي أرادوا من خلالها دراسـة تجربة الحكم وانتقال السـلطة والمشاركة فيها من قبل الحكام والمحكوم، على اختلاف وزن ونسبة هذه المشاركة، سواءٌ أكانت مباشرةً أو غير مباشرةٍ، تمثيلية نيابية... إلخ.

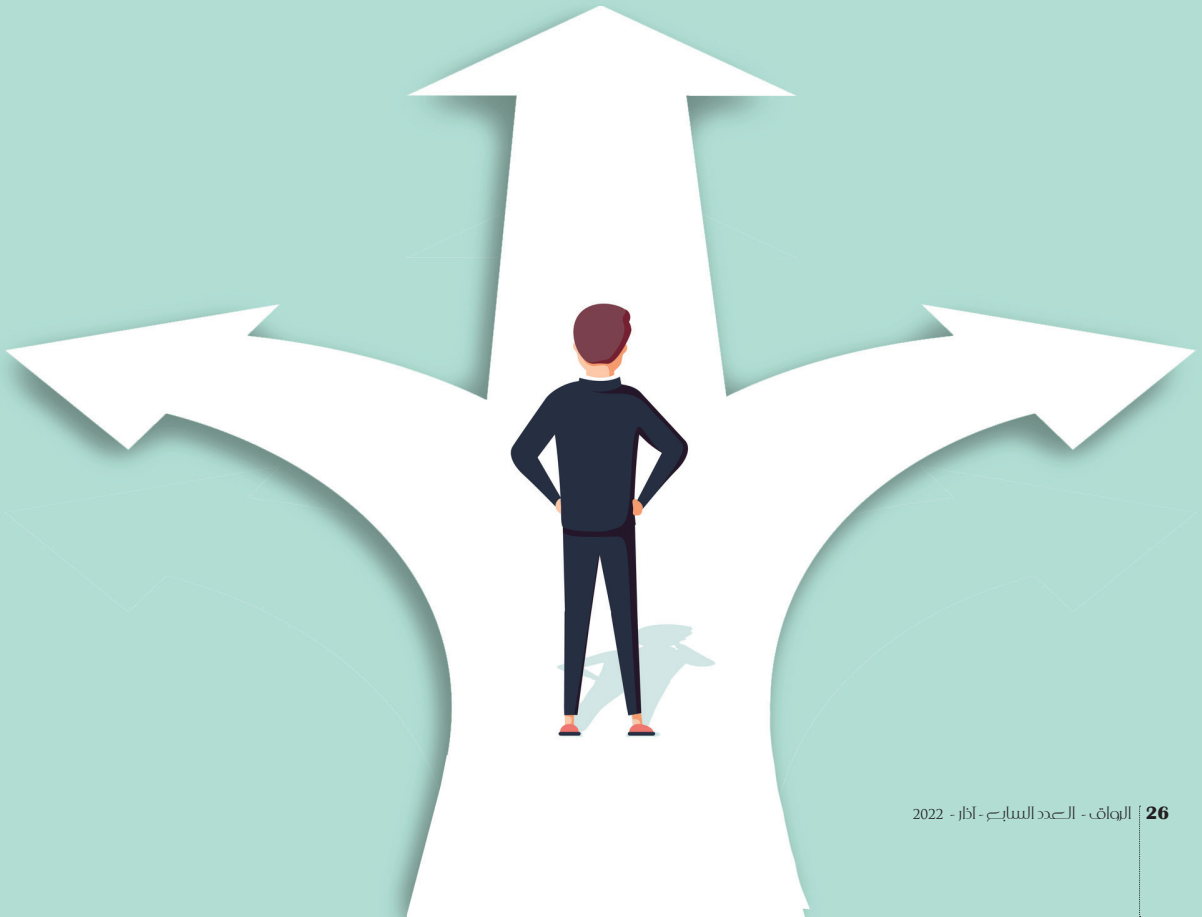

إلا أنّ اللافت للنظر هنا، والذي يمكن الجزم به هو أنّ الديمقراطية لم تأتِ دفعةً واحدةً، ولم يكثر مؤيّدوها في ظرفٍ تاريخيٍّ واحدٍ على مرّ التاريخ، ومن ثم أصبحت اليوم إحدى أهمّ المعايير لقياس مستوى تطوّر البلدان والشعوب التي تمارسها، فضلاً عن مستوى الاستقرار السياسي الناجم عنها وعن سيادة حالة الديمقراطية في تلك المجتمعات، ناهيك عن حالة الرقابة التشريعية الصادرة من قبل البرلمان، وفقاً للعرف الديمقراطي المتمثل في وجود حالة أغلبية ديمقراطية تتشكّل منها حكومة وأخرى معارضة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أنّ عالم اليوم أصبح لديه نزوعٌ نحو الديمقراطية، مع اختلاف البيئات التي نجحت فيها، سواءٌ في اوربا والولايات المتحدة أو اليابان وكوريا الجنوبية وأندونيسيا وماليزيا أو استراليا والهند؛ بسبب الظرف الدولي الداعم لانتشارها، فضلاً عن تلاشي كثيرٍ من النظم الاستبدادية، إلى جانب وجود أشكالٍ أُخرى أو مستويات من الديمقراطية اقتضتها ظروف كلّ دولة وطبيعة نظمها الاجتماعية ودرجة الانقسام المجتمعي فيها، وكذلك درجة الاستقرار الأمني، وهنا نتحدث عن الديمقراطية التوافقية التي شهدت انتشاراً واسع التطبيق كوصفة علاجية للتعافي وتناسي ذكريات الحروب الأهلية، وإشراك الجميع في السلطة؛ لتجاوز حالة عدم الثقة بين المكونات المجتمعية وإنجاح التجربة الديمقراطية الفتية، خصوصاً في لبنان والعراق ورواندا، وقد اختفت خلال تجربة التوافقية أهمّ أُسس الديمقراطية، وهي وجود معارضة حقيقية. فمنذ أوّل انتخابات أُجريت في العراق في عام 2005م أصبحت كلّ القوى السياسية مشاركةً في السلطة، والكل لديه امتيازات يعمل من خلالها على إدامة زخم الانقسام المجتمعي، عبر تدعيم أساليب استمرارية البقاء في السلطة من خلال كلّ تجربة انتخابية، خصوصاً إذا ما تمّ اتباع أنظمة انتخابية تعيد انتاج التوافقية عبر التحكم في الائتلافات الانتخابية، أو عبر القوائم الانتخابية، وكذلك استخدام الرموز التعبيرية ذات البعد المذهبي والمناطقي والعرقي.

إنّ فهم الديمقراطية يقتضي النظر إليها ليس بوصفها فكراً أو آلية فحسب، بل بوصفها تعبّر عن نهجٍ تفاعليٍّ مستدامٍ بين الفكر والعمل والغاية وسبل تحقيقها. إنّ السائد الناجح في الأنظمة السياسية الديمقراطية اليوم يعبّر عن مزيجٍ بين النخبوي الارستقراطي والاطار الشعبي الداعم للحريات، دون الخروج عن الثوابت العقدية والوطنية، المقيّد دستورياً والمنظّم قانونياً، والمتمكّن مؤسساتياً.

لذلك، ووفقاً للضرورات الأكاديمية، فإن من البديهي الشروع أولاً بتحديد طبيعة إشكالية دراستنا البحثية هذه، ومن ثمّ الشروع بوضع الفرضية التي تعدّ بمثابة حلٍّ مفترضٍ ومقترح لهذه الإشكالية.

إشكالية الدراسة: تتحدّد إشكالية الدراسة في غياب الأولويات والمحدّدات الوطنية في الخطاب السياسي للقوى السياسية العراقية، ووجود حالة من الانفصال بين النظرية والتطبيق في العمل الحزبوي والدولتي الجامع.

فرضية الدراسة: كلّما كانت الأُصول الفكرية العقدية للقوى السياسية العراقية واقعية في منحى تطبيقها، وذات منطلقات وطنية، أي بمعنى البعد المكاني تبتعد عن الأدلجة القومية العابرة للحدود في خطابها السياسي، كلّما كانت أقدر في بناء النظام السياسي وفقاً لأساسيات البناء الديمقراطي الوطني السليم.

منهجية الدراسة: تمّ اعتماد المنهج الاستقرائي والاستنباطي، فضلاً عن مجموعةٍ من المقاربات البحثية كالمقاربة التاريخية والسلوكية، واتخاذ القرار للمساعدة في كشف مدى تطابق الفرضية مع الإشكالية، ومن ثمّ تقديم نتائج الدراسة بشكلٍ علميٍّ.

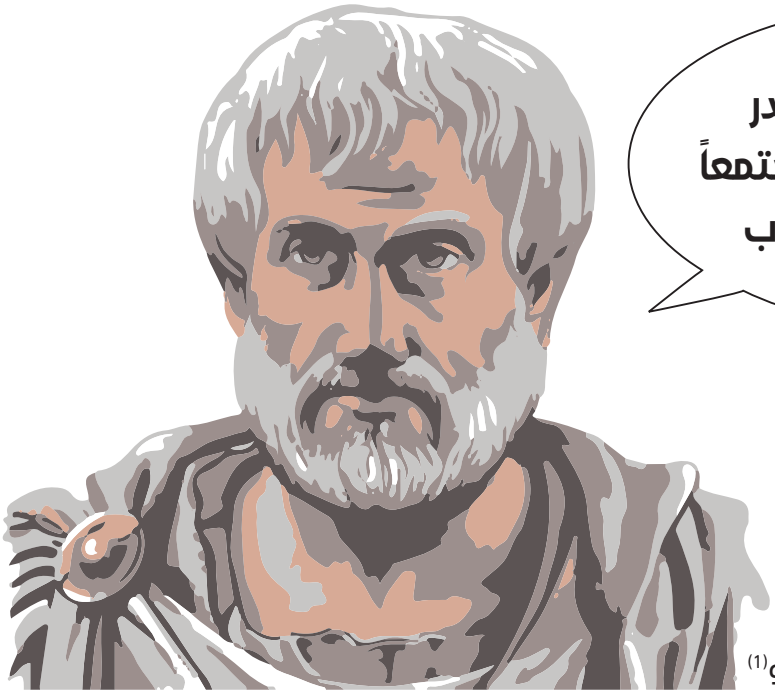

ارسطو[1]

المحور الأوّل: إمكانية بناء الديمقراطية في المجتمع التعدّدي:

انّ هنـاك ما يشـبه الحتميـة التاريخية فيمـا لو تم اسـتجلاب التجارب الناجحـة للديمقراطية والأُخرى غيـر الناجحة عبر الزمن؛ إذ انّ صعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المسـتقر وديمومته تبدو مسـتحيلةً فـي المجتمـع التعـدّدي؛ نظـراً لأنّ التجانـس الاجتماعـي والإجمـاع السياسـي يعدان شـرطين لازميـن للديمقراطيـة المسـتقرة[2]. فديمقراطية اثينـا فـي اليونـان القديمة كانت تتفـق والظروف المكانية والزمانية ونسبة السكان المثالية لنجاحها، في حين كانت الديمقراطية التوافقية قد اقترحت كمرحلة عابرة في تاريخ المجتمعات، وحالة علاجية لتجـاوز حالـة عدم الاسـتقرار السياسـي، ولأعطاء شـرعية جماعيـة من قبـل كلّ الهويـات المتضادة داخـل الدولة لعمليـة البناء الديمقراطـي. أمّا في كثيرٍ من التجـارب في عالمنا العربي المعاصر، فقد كانـت تعبّر عـن حالةٍ مسـتدامةٍ تعتـاش على هذا التضاد الاجتماعي، وتطيل من أمد عدم الاسـتقرار الأمنـي والسياسـي؛ لتعكـس حالـةً مـن الزبائنية السياسية إن صحّ التعبير (المنتج - والمستهلك).

إذاً فـإنّ مـردّ ذلـك يرجـع ربّمـا إلـى وجـود حالـةٍ نفعيـةٍ براغماتيـة بين المجتمـع المتضـاد هوياتياً، وبين اسـتمرار حالة التوافقية وفشـل بنـاء التجربة الديمقراطيـة بالمعاييـر الصحيحـة المتفـق عليها، ومـن ثـمّ فشـل بنـاء نظـامٍ سياسـيٍّ ناجـحٍ يلبّي متطلبات الموطنين في تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها كافة، وصولاً لنجاح الدولة كمؤسسـة وطنية جامعة.

إذا مـا افترضنا جـدلاً وجود عقـد اجتماعي عراقي أوجدته القوى السياسـية العراقية بعد عام 2003 للتخلـص من صور الاسـتبداد القمعـي الذي كانت عليه السـلطة الاسـتبدادية الشـمولية السـابقة، فإنّ هذا العقـد الاجتماعي العراقي كان للمواطن العراقـي - بمختلـف انتماءاتـه - دورٌ كبيرٌ وبارزٌ فيه مـن أُولـى محطاتـه؛ إذ شـارك هـذا المواطن في الانتخابـات وقبلهـا فـي التصويت على الدسـتور؛ لأجـل تنميـة المجتمـع العراقـي باعتبـاره الهدف الأسـاس لتنمية الاتفاق بيـن الأفراد. إذاً - والحالة أعـلاه - فـإنّ مـن أبسـط صـور المواطنـة أنّهـا

مجموعةٌ من الحقـوق التي يترتّب عليها مجموعةٌ مـن الواجبات، وهـي تمثل هوية جامعـة للهويات الفرعيـة التـي تكوّن فـي نهاية المطـاف مجتمعاً مـا, وصـور أو اتجاهـات هـذه المواطنـة سـتكون كالآتي: مواطنـة مدنية لكل ما له صلة بالمواطن، كحـقّ الملكيـة، والحريـات الشـخصية، والعدالـة. ومواطنة سياسية، وهي البعد السياسي للحقوق التي يتمتع فيها المواطن بالمشـاركة السياسـية, والصـورة الأخيـرة هـي المواطنـة الاجتماعيـة، والتـي تعبّر عن حـقّ المواطن في ضمـان حقوقه الاقتصادية والاجتماعية[3].

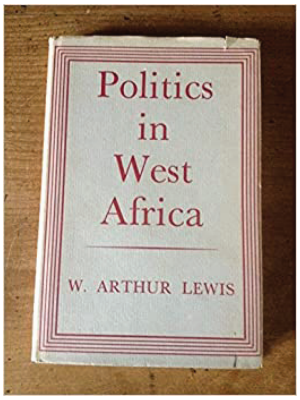

وفقاً لـ«لويس» في كتابه «السياسـة في افريقيا الغربيـة» فـإنّ إمكانية بنـاء الديمقراطية بشـكلها التقليـدي فـي المجتمعـات التعدّديـة غيـر قابـلٍ للبقـاء، وربمـا انّـه لا يلائمهـا غيـر الديمقراطيـة التوافقيـة، وإلا فـإنّ البديل هو العـودة إلى تجربة الحـزب الواحد، فتجربـة الديمقراطية فـي بريطانيا مبنيـةٌ علـى أسـاسٍ طبقـيٍّ يمكّنهـا مـن التعامل على أساسـه، في حيـن انّ بلدان أفريقيا والشـرق الاوسـط ومنهـا العـراق مشـكلتها تكمـن فـي التعدّديـة الاجتماعية، وما هو جيد لمجتمعٍ طبقيٍّ ربّما هو سـيّئٌ لمجتمعٍ تعـدّديٍّ، وإذا ما أُريد نجاح التجربة الديمقراطية في العراق، فلابدّ من التفكير فـي أسسـها، ومنّ ثمّ صعـوداً[4]. ومن ثـمّ فإنّ ما تحتاجـه المجتمعات التعدّديـة وفقاً إلى «لويس» هو حكومة ائتلافية وليس استقطاباً بين الحكومة والمعارضـة, فإلى جانب إتاحـة الفرصة للمواطنين للمشـاركة فـي صنع القـرارات، فإنّ حكـم الأكثرية وحدهـا أو الاقليـة وحدهـا يعـدّ غيـر أخلاقيٍّ في المجتمعـات التعدّدية، فضلاً عن أن يتمّ تمثيل كلّ القطاعات في المجتمع التعدّدي تمثيلاً نسبياً[5].

أيـن تكمـن المشـكلة إذا مـا أصبـح التخلّـي عـن الديمقراطية التوافقية مستحيلاً في العراق؟ وما هي إمكانيـة تطبيق حكومة توافقيـة ذات أغلبية وطنيـة بديلاً لعدم إمكانيـة تطبيق حكومة أغلبية سياسية لأنها تبدو أقرب للديمقراطية الطبيعية؟ يبـدو أنّ الامـر يتعلّق هنا في إمكانيـة إيجاد حلولٍ واقعيـةٍ لـدرء كلّ المخـاوف، مـن عودة اسـتبداد الأقليـة أو الاكثرية، أو فقدان ثقة الناخب العراقي بتجربتـه الديمقراطيـة الفتية، وأُولـى هذه الحلول هو الدسـتور الضامـن لحقوق المكونـات الوطنية كافـة، وقد أسـهب الدسـتور العراقـي الدائم في ديباجتـه لعـام 2005 طويـلاً فـي سـرد تفصيلاتٍ دقيقـةٍ عن هـذه الحقوق. والحـلّ الثاني يبدو في تفعيل الفيدرالية على الأُسس التي أتاحها الدستور، والتي لا تتشـكّل على أسـسٍ طائفيةٍ أو مناطقيةٍ، بمعنى إعطـاء المزيد من الخصوصيـة لكلّ مكوّن، أو ربمـا تفويض السـلطة إلى الحكومـات المحلّية فـي الولايات أو الفيدراليات، فضلاً عن تفعيل أحد النصوص الدسـتورية التـي تخصّ مجلـس الاتحاد، أي تطبيق مبدأ ثنائية السلطة التشريعية. وكذلك تطبيق مبدأ النسـبية في النظـم الانتخابية، فضلاً عن تطبيق نفس المبدأ في التمثيل على مسـتوى الهيئـات التشـريعية والتنفيذيـة وفـي التعيينـات الإداريـة، وتخصيـص الأمـوال العامة، مـع مراعاة جانـب الأهلية الوطنية والنزاهة فيمن يتولّون تلك الوظائف، والتوزيع العادل للثروات الوطنية.

لـن يتوقـف الامـر فقـط علـى تطبيـق الجانـب السياسـي من حقوق المواطنـة، بل الذهاب بعيداً باتجاه تطبيق صور المواطنة في جانبها الاقتصادي والاجتماعـي، فالمواطـن تـوّاقٌ إلـى تحقيـق أساسـيات العيش برفاهية, فالنظام السياسـي لا

تتوقّف وظيفته على تحقيق الديمقراطية في مجال وجود انتخاباتٍ وتداولٍ سلميٍّ للسلطة، بل انّ تحقيق تجربة التنمية والتحديث واحدةٌ من أهمّ أسباب فاعليته واستمراريته، وإلا فإنّ الأمر لا يعدو كونه تقاسم لغنائم السلطة.

التجربة الحزبية في العراق باتت تعدّديةً بشكلٍ غير مسبوقٍ في كل المجتمعات المشابهة لنا، وقد تبدو كانعكاسٍ طبيعيٍّ لتأثير البيئة والظروف السابقة التي عاشها العراق عقوداً طويلة في ظل الحكومات التسلطية التي زرعت الإحساس بالحيف والخوف من المجهول، وعدم الاطمئنان إلى المستقبل[6]. لا يكفي في التجربة الحزبية أن تكون انعكاساً للواقع، بل الطبيعي أن تسعى لتغييره نحو الأفضل، وأن تكون جزءاً من الوطن لا جزءاً من الطائفة أو العِرْق أو القومية, فالكثير من الأحزاب العراقية - خصوصاً الوليدة منها بعد عام 2003 - لا تحمل أُسساً حزبية علمية، بل بعضها تعدّ انعكاساً لزعاماتٍ حزبيةٍ سابقةٍ انشقت عن وسطها الحزبي السابق، وكوّنت أحزاباً جديدةً لا تحمل من الاسم إلا حداثته؛ لذلك من الضروري في هذه الدراسة معرفة الأُصول الفكرية والعقدية للأحزاب السياسية العراقية، ومعرفة مواءمتها للواقع العراقي، ومستوى إدراكها للأُسس الوطنية ومحدّدات العمل السياسي في المناخ الدولتي.

الكثير من الأحزاب العراقية - خصوصاً الوليدة منها بعد عام 2003 - لا تحمل أُسساً حزبية علمية

المحور الثاني: الأُصول الفكرية العقدية ذات البعد الديني:

وفقاً لعالم الاجتماع المعروف «ماكس فيبر» فإنّ واقع الثقافة الدينية وأشكال التديّن تتباين من فئةٍ إلى أُخرى، وحتّى على مستوى الطائفة الواحدة، فإنّ هناك واقعاً أكثر تعقيداً، فالقبيلة والعشيرة والأصناف الحرفية الحضرية وأصحاب المكانة من وجهاء وسادة وأبناء أحياء ومحلات تحظى بالقداسة الدينية والاجتماعية، تتشارك كلّها في فضاءاتٍ دينيةٍ وتجزّئ هذه الفضاءات، ومن ثمّ تتجاوز المقولات العامّة الخالية من التمايز من قبيل السنة أو الشيعة والأكراد[7].

Max Weber

وبشكلٍ عامٍّ، فإنّ الحركة الإسلامية في المجتمع العراقي هي جزء من بيئتها الدينية في منطقة الشرق الأوسط، وكانت استجابة لتحولاتٍ قيميةٍ شهدتها مرحلة العداء للحالة الشيوعية السوفيتية التي أظهرت عداءً تجاه التديّن في العالم. هذه الاستجابة القيمية هي جزء من استجابات إسلاميةٍ متعاقبةٍ على مرّ العصور، خصوصاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وربّما في جزء منها استجابات سلطوية شعبوية، وهي نزعة إسلامية بحتة، هذا من جانب، ومن ثم فإنّ البنى الاجتماعية التي سبقت نشوء الدولة الوطنية - خصوصاً في العراق - تشهد حالةً من السيولة واستمرار التغيير من عصبيات متشظّية قرابية أو تقليدية محلّية إلى تلاحماتٍ

حديثةٍ، ومن ثمّ فإنّ هذه التلاحمات ترجع للانصهار داخل القبيلة أو المحلّة والمدينة من جانبٍ آخر[8].

إذاً وفقاً للمقاربة أعلاه فإنّ الحالة الإسلامية في العراق لا تشكّل كياناً ثقافياً – اجتماعياً سياسياً متجانساً، ولا يتمتّع بهويةٍ موحّدةٍ، ولا يتشرّب بوحدة المصالح والهدف، بل ربّما يبدو واقعياً يناصر أفكاراً أيديولجية متباينة، وأثّرت في نتاجاته الخطابية التي تتباين بين الإسلامي والمذهبي[9].

إذاً ليس مستغرباً وجود تعدّديةٍ حزبيةٍ دينيةٍ ومذهبيةٍ في العراق من خلال متابعة تشكيل الخريطة الحزبية، فهناك الحزب الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة الإسلامية وحزب الفضيلة الإسلامي، إلى جانب التيارات الإسلامية ذات التوجّه الشعبوي الزعاماتي الكاريزمي، ولها محطات اتفاقٍ في كثيرٍ من القضايا المفصلية في الشأن العراقي، على الرغم من التمايز الهوياتي، لكنها اتّفقت على ضرورة توحيد قوى المعارضة في مواجهة النظام الاستبدادي، مثل مؤتمر لندن ومؤتمر صلاح الدين... إلخ. أمّا عن العمل الحزبي بعد التغيير، فإنّ جلّ الأحزاب الدينية في العراق قد شدّدت على ضرورة حرّية عمل المواطنين ونشاطهم الحزبي، دون أيّة قيودٍ أو مراقبةٍ، وتعزيز روح المشاركة الشعبية؛ منعاً من ظهور صورة لاستبداد أيّة جهةٍ سياسيةٍ[10].

لا يمكن إنكار انّ للأحزاب والقوى الدينية في العراق بعد عام 2003 دوراً كبيراً في إرساء النظام الديمقراطي التعدّدي القائم على وجود دستور دائم للبلاد، وهو أمرٌ لم يشهده العراق منذ عام 1958، والتأكيد على تقاسم السلطة بشكلٍ مكوناتيٍّ فيما عرف بالعرف التوافقي بوجود الرئاسات الثلاث، وهي ترجمة للواقع الاجتماعي العراقي، فضلاً عن تبنّي نظامٍ برلمانيّ الطابع، لكنه رئاسيٌّ بشكلٍ عمليٍّ؛ لعدم إمكانية سحب الثقة من الرئيس من قبل البرلمان، ولعدم إمكانية حلّ البرلمان من جانب الرئيس، وهذا أعطى اطمئناناً واستقراراً كبيرين لتعزيز ثقة المكونات بعضها بالبعض الآخر، خصوصاً مع بدايات تشكّل العملية السياسية وبداية بناء النظام السياسي[11]. لكن وفقاً لتجربة ثمانية عشرة سنة في الوصول إلى السلطة ومع كل مآلات التجربة السياسية الدينية في العراق التي يرى البعض أنّها قسّمت المقسَّم وركّزت على مسألة الهوية الإسلامية للدولة، وإلى حدٍّ ما المجتمع، بشكلٍ مبالغٍ فيه، ومن ثمّ كانت نتاجات هذه القوى الدينية في العراق أنّها تنظر إلى نموذج دولةٍ متخيّلٍ وليس واقعياً، نموذج دولة حركي، وخطاب دعوي فيه شيءٌ من التحريض والتجييش على الأقل خلال كلّ تجربة انتخابية، وما بعد الفوز في الانتخابات، لكنه بشكلٍ عامٍّ نموذجٌ ينتمي لمرحلةٍ تاريخيةٍ تختلف يوماً بعد آخر عن واقع العراق المعاصر، كدولةٍ بدأت بالنهوض ولديها التزامات وطنية في الداخل والخارج، ولها تعهّدات عليها الإيفاء بها.

معظم القوى السياسية الدينية المعاصرة هي أجيالٌ شابّةٌ، بعضها براغماتية النزعة، ينتمي لجيل الثراء المادي والمغانم السلطوية،

معظم القوى السياسية الدينية المعاصرة هي أجيالٌ شابّةٌ، بعضها براغماتية النزعة، ينتمي لجيل الثراء المادي والمغانم السلطوية، وقد خرجت معظمها عن قواعدها الحزبية الأصلية، معلنةً ولادة أحزابٍ دينيةٍ جديدةٍ، لكن معظم هذه الأحزاب والقوى الدينية ظلّت تنتمي إلى خطاب يوتوبيا يدعو إلى إقامة نظام حكمٍ اسلاميٍّ، وليست قادرة على التعاطي مع واقع العراق السياسي الذي يزداد تعقيداً، ولابد من التصالح مع واقع الدولة والاحتكام إلى ثوابت الوطن وصناديق الاقتراع.

المحور الثاني: الأُصول الفكرية العقدية ذات البعد العلماني:

واحدة من المفارقات في تجربة التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003 هي اختزال كلّ القوى السياسية والحزبية إلى جانب الشخصيات المستقلّة في تجربة مجلس الحكم العراقي الذي أوجد ثلاثية مقدّسة: شيعة وسنة وأكراد، إلى جانب المكوّنات الوطنية الأُخرى، بغضّ النظر عن حجومها السكانية، فالقوى العلمانية كانت ضمن هذا التقسيم، ومن هذه القوى السياسية العلمانية هي: الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب جبهة الحوار الوطني، وحركة الوفاق الوطني، إلى جانب شخصياتٍ وطنيةٍ مستقلّةٍ لم يعرف عنها توجّهاً دينياً أو مذهبياً سوى الهويات المناطقية، لكنها وجدت نفسها محكومةً وفقاً لهذه التراتبية. من ثم جاءت أوّل انتخاباتٍ وطنيةٍ في العام 2005 لتؤكّد واقعاً جديداً للعراق أظهر هذا التقاسم المذهبي والقومي للسلطة في العراق، ومن ثمّ كانت النظم الانتخابية استجابة ربّما تكون براغماتية بعض الشيء؛ لضمان إدخال أكبر عددٍ من هذه القوى السياسية إلى العملية السياسية التي جرت في العراق آنذاك وللحيلولة دون إعطاء فرصة لتبديد الجهد الدولي الذي ركّز على إنجاح التغيير وإيجاد نظام حكمٍ منفتحٍ يمثّل جميع القوى المكوناتية في العراق.

كان يؤخذ على هذه القوى السياسية والحزبية أنّها في نظر البعض كانت جزءاً من تجارب سياسية لم تنجح في العراق، وهي تؤيد مركزية الدولة العراقية، باستثناء الأحزاب الكردية العراقية، وتعدّ في معظمها تؤمن بفكرة الحزب الواحد في قيادة الدولة العراقية، وهذا أمرٌ لا يناسب العراق الجديد. فضلاً عن تراجع الأفكار العلمانية، خصوصاً ذات التوجّه القومي والاشتراكي على الساحة السياسية العالمية بشكلٍ عامٍّ والساحة العربية والعراقية بشكلٍ خاصٍّ.

التيار العلماني في العراق ضمّ تياراتٍ ليبراليةً ديمقراطيةً، وأخرى يسارية، وثالثة قومية، وينظر إلى بناء الدولة العراقية على أساسٍ ديمقراطيٍّ تعدّدي ليبرالي, وهو أمرٌ ينسحب على كيفية إدارة

الدولـة وتحديد شـكل النظام الاقتصـادي المتّبع فيهـا[12]. هذا التيـار العلماني يبـدو متوافقاً فقط مع النص الدسـتوري العراقـي لعام 2005، والذي يؤكّـد علـى مبـدأ الدولـة الديمقراطيـة التعدّدية الفيدراليـة, لكنـه تيّار اصطدم مع قـوّة نفوذ التيار الإسـلامي، ويبدو أنّه لا يملك خطاباً موحداً، وهو أقـرب إلـى تفكيـر النخب الثقافيـة العراقيـة، لكن حجومـه الانتخابيـة لم تؤهّلـه لنيل مسـاحة التأثير فـي واقـع العمليـة السياسـية، ومـن ثـمّ النظام السياسي في العراق.

كثيرة، لكنها على المستوى الاقتصادي كانت سبباً لوجود الكثير من مظاهر الفساد الذي يحتمي وراء الطائفـة والقوميـة، ويأمن من المحاسـبة، فضلاً عـن عـدم إتاحتهـا لفرصة تولـي الأفضـل والاكفأ لنيل المناصب الحسّاسة على المستوى السياسي والإداري. إنّ إنجـاز التحول الديمقراطي في العراق يتطلّب من جميع القوى السياسـية العراقية النظر إليه كقيمةٍ سياسـيةٍ، ويحتاج إلى ممارساتٍ يومية تعـزّز من القيم الثقافية الداعمة له, والديمقراطية تمثل منظومة قيمٍ شاملةٍ ومتضامنةٍ.

الخاتمة والاستنتاجات:

إنّ الأبعـاد والأُصـول الفكريـة العقديـة لكثيـرٍ مـن القـوى السياسـية العراقيـة بشـقّيها الديني والعلمانـي تلقـي بظلالهـا على كثيرٍ مـن الأزمات السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة، ومـن ثمّ على تجربـة بنـاء واسـتمرارية النظام السياسـي، وتمثّل المفتـاح لمغاليـق هـذه الأزمات، ومن ثـمّ ضرورة البحـث عن حلٍّ وطنيٍّ ينجـح بتجاوز الكثير من هذه الازمات، وفقاً لأبعاد سياسـية تمثّل ثنائية التحول الديمقراطـي فـي العـراق. والدولـة فـي نهايـة المطاف تمثّل طوائـف وطبقات وقوى اجتماعية إلـى جانـب وظيفـة قيـام الدولـة بتحقيـق تجربة التنمية والتحديث بمختلـف جوانبه، وبخلاف ذلك فـإنّ انحسـار الهيمنة الكليـة للدولة الكلاسـيكية لصالـح العصبيات القبلية والمذهبية والقومية هو السائد.

فواحدة من بديهيات الفهم الديمقراطي هو كيفية تعاملـك مـع الآخر، وليـس الانغلاق علـى الذات، والتوظيـف السياسـي للديـن والطائفـة آفـة من آفـات الديمقراطية والحرية, فانتاج مناخ سياسـيّ فـي ظلّ الطائفية والمناطقيـة العرقية والقومية يحدّ مـن إمكانية نجاح القيـم الفردية ووضع الفرد في بوتقات ضيّقة عزلوية داخل الوطن الواحد.

التجربـة التوافقية في العالـم والعراق لها نجاحات

هوامش

1) آرنـت ليبهـارت :" الديمقراطيـة التوافقيـة في مجتمع متعدد", ترجمة حسـني زينة, معهد الدراسـات الاستراتيجية , بغداد - بيروت, ط1, 2006,ص 11.

2) المصدر نفسه , ص 11.

3) سعد محمد حسن: "المواطنة والانتماءات التقليدية في العراق بعد عام 2003", مجلة دراسات دولية, مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية, جامعة بغداد, عدد 85, نيسان 2021, ص ص318-319.

4) آرنت ليبهارت, مصدر سبق ذكره, ص 221.

5) المصدر نفسه , ص 222.

6) محمـود احمـد عزت البيـاتي: « بناء دولـة العراق: الفـرص الضائعة», بيـت الحكمة, بغـداد, ط1, 2013, ص153.

7) فالـح عبد الجبار: «العمامة والافندي سوسـيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني», ترجمة أمجد حسين, منشورات الجمل, بيروت, ط1, 2010, ص 46.

8) المصدر نفسه, ص 49.

9) المصدر نفسه, ص 50.

10) احمـد محمد علي العـوادي: « اشـكالية التجديد في فكر القوى السياسـية العراقية المعـاصرة», مكتبة قناديل, بغداد ,ط1, 2017, 175.

11) خـيري عبـد الرزاق جاسـم : «نظـام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثـرة فيه», بيت الحكمة, بغداد, ط1, 2012, ص ص55-65.

12) هيفاء احمد محمد و سـداد مولود سبع: « التيارات السياسـية الحزبية العراقية بعـد الاحتلال وموقفها من اعـادة بناء الدولـة» مجلة كلية التربيـة للبنات, جامعة بغداد, عدد مجلد 23(4), 2012, ص 1023.

مسرح الاعتراض...
نسق الصراع الاعلامي في العراق

حيدر زوير

باحث في الانثروبولوجيا السياسية واعلامي.

إبان المشـهد الرمزي والاسـتثنائي في التأريخ السياسـي العراقي، فـي 9 نيسـان 2003 حين اعتلـى جنود أمريكيـون تمثالاً حجرياً يجسّـد رئيـس النظـام العراقي صدام حسـين وسـط العاصمة بغـداد، وجروه بعد ذلك ليتهشّـم على الأرض، مؤشراً على لحظة وصورة التحول، كان هنالـك حفل صامت للعراقييـن، تُعجِزهم لغتهم السياسـيّة للتعبير عن تلك اللحظة وذلك الموقف، (فالحشـود التي تجمعت في التاسع من نيسـان في بغداد لم تكن قادرةً على أن تنطق شـعاراً سياسـياً واحداً، ولهذا غدت الرموز الثقافية الخرسـاء وسـيلة لاظهار الهويّة)[1]، فصحيح أنّ شـعارات «أبـد والله مـا ننسـى حسـيناه» أو «لا الـه إلا الله» هي تعبير عن الهوية والعقيدة السياسـية، لكنها في الآن ذاته، هي كل ما يملكونه من معجم لغوي وسلوكي.

فعلى مـدى عقودٍ من الزمان مـن الاضرار بـ(الروح الوطنيّـة)، اسـتعاض الجميـع بالهويات المباشـرة قوميـة أو دينية، وفي لحظة البـوح الأكبر لم يكن في الميدان غير الكلمات المختنقة لهذه الهويات، وهـي بعـد ذلـك مـن تسـيّدت المشـهد تنميطـاً اجتماعيا وسياسيّاً.

لـن يكـون مسـرح التمثـال المنهار لصدام حسـين، الخشبة الوحيدة للمعارضة، فبعد ذلك التأريخ، في كلّ مـرةٍ ينتظـر الاعتراض والمعارضـة من يقيم له خشبة أو منصة من أجل أن يقول أو يعبّر بطريقةٍ ما عـن ما يريد أو ما يريد غيره، وفي أحايين كثيرة كان هنالـك من يتحدث بالنيابة عنه، خاصة إذا كان مدار الحديث عن المعارضة الشعبية.

لن يكون مسرح التمثال المنهار لصدام حسين، الخشبة الوحيدة للمعارضة، فبعد ذلك التأريخ، في كلّ مرةٍ ينتظر الاعتراض والمعارضة من يقيم له خشبة أو منصة

الاعلام والمعارضة..
الوظيفة السياسية هي كل شيء

بـدأت المعارضـة المعاصـرة فـي العـراق بعد 2003، مـن قبـل طرفيـن، هـي قـوى قوميـة «بعثيـة» ودينية سـنية، ومن قبل السـيد مقتدى الصدر، وتكرّسـت وقتذاك حـول موضوع الاحتلال والعمليـة السياسـية المرتبطة به. وسـرعان ما تمّ احتـواء هاتيـن المعارضتين عبر دخول أبـرز قياداتها إلى العملية السياسـية. لتُنقل المعارضة بعد ذلك إلى مراحل الخلافات السياسية والايدولوجية.

حكومة 2010 ــ 2014 الإعلان الجاد

ما خلا الموقف الراديكالي من الاحتلال العسكري، والمواجهـة بيـن القـوات الرسـمية والمقاتليـن الصدرييـن في العام 2008 فـي الجنوب العراقي، لايمكن التأشير على محطة تتموضع في أي صنف من أصناف المعارضة سياسياً أو شعبياً.

بيد أنّ معالم المعارضة كانت قد بدأت تبرز بسياقٍ ما، في حكومة 2010 برئاسة السيد نوري المالكي، حيـث رفـض المجلـس الإسـلامي الأعلـى بزعامة السيد عمار الحكيم - الذي كان قد خلف أبيه مؤخراً، إذ توفي السـيد عبد العزيز 2009 - المشـاركة في تلـك الحكومة. وعمل عبر مؤسسـاته الإعلامية - خاصـة قناة الفـرات الفضائيـة - علـى التركيز على إخفاقـات الحكومـة وإبـراز الاحصائيـات السـلبية المتعلقة بالفقر والبطالة وسـوء الخدمات، وكرس المجلسـيون وقـت ذاك متحدّثيهـم والعامليـن معهم من الصحفيين لإشاعة نقد حكومة المالكي.

وفـي ذات الصعيـد تموضعـت معارضـة قـوى سياسـية للمالكـي لسـحب الثقـة عـن حكومتـه، تمثلـت باجتمـاع خمـس قـادة وهـم: «مقتـدى الصدر، مسـعود البارزاني، جلال الطالباني، أسـامة النجيفي، أياد علاوي»، عُرف باجتماع اربيل 2012» لكن سـرعان ما تشـتّت هذا الهـدف تحت مطرقة المفاوضـات الجانبية بين حكومة المالكي وأطراف منفردة من هؤلاء الخمسة.

علـى صعيـدٍ آخر، كانـت هنالك معارضـة قد بدأت بالتبلـور مؤخـراً، بيـد أنّها لـم تعلن عن نفسـها إلا فـي العـام 2011، وهـي المعارضة التـي يقودها مجموعـة مـن الصحفييـن والمثقفيـن الليبراليين، فعلـى الرغـم مـن أن أول تظاهرة لهـم كانت في العـام 2008، إلا أنّ التظاهـرات التـي نظّموهـا خاصّـةً بعد قتـل الصحفي الاذاعـي الجريء هادي المهـدي، كانـت هـي الأكثـر وضوحـاً عـن هـذه الايدولوجيـا النخبويّة، وقد حظيت بدعمٍ قويٍّ من قبل قناة الشـرقيّة الفضائية، التي حوّلت شعاراتها إلى برنامج ساخر بصيغة Animation بث في شهر

رمضان في تلك السنة. خاصة الشعار البارز "جذاب جذاب.. نوري المالكي" ، وهكذا الدعم والتغطيات الكبيرة التي أفردتها قناة البغدادية. وهما قناتان لرجلي أعمال، كانت لهما علاقة بالنظام الصدامي، ولهما موقفٌ سلبيٌّ من النظام السياسي الجديد.
امتازت معارضة المثقفين الليبراليين عن غيرها بأنّها مشكّلةٌ من كتّاب وصحفيين محترفين، يعمل كثيرٌ منهم في صحف وإذاعات وقنوات عربية ومحلّية، فضلاً عن دورهم في التعليق السياسي ضمن البرامج التلفزيونية. ومن جانبٍ آخر فهي المعارضة التي لا تحمل صبغة بعثيّة، وليست ضمن النظام السياسي فتُوصم بأنّ معارضتها تعبّر عن خلافات على المصالح والمكاسب.
إلا أنّ تلك المعارضة كانت تعاني من عدم قدرة تفريق نفسها عن معارضين سياسيين آخرين، أبرزهم المرتبطين بسعد البزاز صاحب قناة الشرقية وعون الخشلوك صاحب قناة البغدادية، ومؤسسة المدى التابعة لمسعود البرزاني، وهو ما أتاح استهدافها وموضعتها وسط هؤلاء.

المعارضة ... الحدود العراقية للمفهوم

المعارضة السياسية بوصفها فريقاً برلمانياً لم ينجح في تشكيل الحكومة، واستطاع بعد ذلك بضرباته النقدية للحكومة القائمة أن يطيح بها، ويتولى تشكيل حكومةٍ بديلةٍ عنها، ويتحول فريق الحكومة الأُولى إلى معارضة، كما يحصل في كثيرٍ من البلدان الديمقراطية العريقة، وأشهرها بريطانيا. هذا المعنى لم يحصل في أيّ وقتٍ مضى في العراق، ومن غير العودة إلى تأريخ المعارضة السياسية في الفترة الممتدة من 1921ــ 2003، والتركيز على ما بعد العام 2003، والتي هي الأخرى لازالت إلى اليوم تصوغ هويتها المفهومية من السياق المضطرب للتجربة العراقية المعاصرة، والذي يتمثل بإيمان الأطراف السياسية الفاعلة، فإنّ نسق الحضور والاستمراريّة قائمٌ على قوة الوظيفة التي تمدّها السلطة لكلّ من هذه الأطراف، والتحولات الرئيسة في المشهد السياسي العراقي هي نتاج لهذا «المعادلة»، وأنّ معادلة الصعود والنزول السياسي، هي علاقة طرديّة للقرب والبعد لاستعمال قدرات السلطة، وما خلا هذا، فإنّ جميع الأطراف تعتقد بأنّ المتاح من المعارضة لا يتجاوز بمفهومه ووظيفته سوى «الظاهرة الصوتيّة».

جميع الأطراف تعتقد بأنّ المتاح من المعارضة لا يتجاوز بمفهومه ووظيفته سوى «الظاهرة الصوتيّة».

هكذا هو مفهوم المعارضة إعلاميّا

لم يتجاوز مفهوم المعارضة السياسية في الشائع الإعلامي العراقي المعنى السياسي لها، فأبرز المنصات الصحفيّة هي أجنحة إعلاميّة لذات الفرقاء في التصنيف السابق، أو ضمن سوقهم للتنافس على المصالح والمكاسب، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنّ جميع المؤسسات الإعلامية العراقية ناطقات مباشرة أو غير مباشرة عن هذه الأحزاب السياسية، وتخلو الساحة العراقية بشكلٍ كاملٍ من نموذج مغاير لهذه التوليفة، أدركنا أنّ مفهوم المعارضة السياسية إعلاميّاً، لايتجاوز بفلسفته حدود وظيفته البرجماتيّة السابقة.
في الوقت ذاته لم تصمد أيّ تجربة صحفية مستقلّة أو ديمقراطية لبضعة شهور؛ بسبب غياب التمويل النقي لها، ومن صمدت لأكثر من ذلك كان فقرها التمويلي يحيل بينها وبين الفاعليّة التي تتمتع بها المؤسسات الغنيّة والمدعومة من جهات خارجية وداخليّة، وبهذا صاغ هذا الفعل والإعلام المعارضاتي السياسي، المفهوم المشوّه للمعارضة السياسية لدى الجمهور العام، امتدّ هذا إلى نهاية حكومة السيد المالكي في العام 2014.

بمنتصف حكومة السيد نوري المالكي الثانية، بدأت مواقع التواصل الاجتماعي خاصّة «فيس بوك» تمارس تأثيراً تصاعديّاً على الرأي العام في العراق

الإعلام الجديد.. المعارضة السياسية بروح أخرى

بمنتصف حكومة السيد نوري المالكي الثانية، بدأت مواقع التواصل الاجتماعي خاصّة «فيس بوك» تمارس تأثيراً تصاعديّاً على الرأي العام في العراق، وبدأت قبلها بنسبة أقل، نموذج «الوكالات الخبرية الالكترونيّة». وعلى أثر ذلك تشكّلت وقت ذاك ما سيعرف بشكلٍ واسع بإسم «الجيوش الالكترونيّة»، تأسّست هذه التنظيمات الافتراضية في بادئ الأمر عبر الوكالات الخبرية الالكترونية التي اضطلع بها مجموعة من الصحفيين المحترفين والمتوسطين. وقامت تلك الوكالات بدورين الأول ترويجي للمموّلين وتقديمهم بشكلٍ رائعٍ، وتسقيطي للخصوم, لتمثل تلك المرحلة تأسيس الصراع أو نشوب الحرب التي لازالت إلى اليوم مستعرة بين أطراف الصراع السياسي العراقي.

وفي سياق التحول الكبير الذي أرساه تطور تكنلوجيا ووسائل الاتصال، أقحم لأول مرة الجمهور العام طرفاً في معادلة التأثير الاعلامي، فبدلاً من التفكير في التنظيرات التقليدية لانتاج محتواه يمارس تأثيراً على المتلقي، ويكشف بعد ذلك عبر مؤشرات «ردّ الصدى» ها هو الجمهور جنباً إلى جنب مع منتجي المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي. لقد نقلت مواقع التواصل الاجتماعي الجمهور الى العيش افتراضيّاً في مباني الصحف والاذاعات والقنوات التلفزيونية، وليس على صناع المحتوى إلا التنافس بينهم على المستهلكين بوصفهم زبائن يتبضّعون القناعات من «بسطات» المنشورات والتغريدات الكتابية أو الصورية أو الفيديوية.

فضلاً عن الصراع الحزبي المحلي في المجتمع الافتراضي على قناعات الجمهور، كشفت مصادر متعدّدة أنّ الفاعلية والتأثير في هذه المواقع دخل

ضمن مشروع العولمة الإعلامية، ففي شهادة فيديوية للباحث نبراس الكاظمي نشرها على قناته على اليوتيوب، أكّد أنّ فريقاً أمريكياً يرافقهم مهندس تابع لشركة فيس بوك، قام بتنشيط ودعم صفحات لمدوّنين وصحفيين عراقيين لتأدية أدوارٍ معينةٍ[2]، وكذلك المحاذير التي وضعتها شركات مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تتضمن حجب المنشورات التي ترد فيها أسماء وصوروفيديوات لشخصيات ولجهات عراقية.

انتقل جنس الاعتراض، وهو المعنى الدقيق لمفهوم «المعارضة الشعبية» بوصفه نتاجاً للنسق الإعلامي الشائع لصراع القوى السياسية إعلاميّا، وفي جانبٍ آخر تموضع الصراع الايدولوجي هو الآخر كنتاج لثنائية الموالاة والمعارضة على مواقع التواصل الاجتماعي والاعلام التقليدي، وتمثل للوهلة الأُولى في عودة الليبراليين الجدد، والذين صاروا يحملون عنوان «المدنيون» في التظاهرات الصيفية التي غطت حكومة السيد حيدر العبادي «2014ـ 2018» وعبّر عنها شعار شعبي انتشر بشكلٍ كبيرٍ، وهو (بسم الدين باكَونا الحراميّة) حظي المدنيّون بدعم القوى اليسارية العراقية التقليدية، وأبرزها الحزب الشيوعي، واحزاب وشخصيات قوميّة وعلمانية نكايةً بخصومهم الإسلاميين خاصة الشيعة، واستطاع التيار الصدري أن يقنع أطرافاً فاعلة في التيار المدني على التحالف، وفعلياً أمر زعيم التيار الشعبي مقتدى الصدر أتباعه للنزول مع تظاهرات المدنيين، ممّا مدّها بزخمٍ بشريٍّ هائل. استمرت فاعلية الاحتجاج الشعبي إلى انتخابات 2018 التي فرضت صيحةً سياسيةً مدنيةً، فحمل هذا العنوان عدداً غير قليلٍ من الأحزاب أبرزها «الحزب المدن» لرجل الأعمال حمد الموسوي، وحزب التجمع المدني لرئيس مجلس النواب وقتذاك سليم الجبوري، وأفضى تحالف الصدر الذي شطر المدنيين إلى نصفين «مدنيون» و«مستمرون» اعترض الأول على التحالف مع الصدر، فيما ذهب «مستمرون» ومعهم الحزب الشيوعي ليشكّلوا مع الصدريين في نهاية المطاف تحالف «سائرون» الذي خاض انتخابات ايار 2018، حيث كانت تجربةً جديدةً بأن يتزعم رجل دين شيعي تحالفاً يضمّ الحزب الشيوعي وعلمانيين، ويخوض الانتخابات بحزبٍ من غير الإسلاميين السياسيين، وهو «حزب الاستقامة» الذي شكّله الصدريون من أكاديميين ومثقفين، منهم غير صدريين وغير اسلاميين. بيد أنّه سرعان ما انفضّ هذا التحالف بين المدنيين والصدريين بعد أن حصد الصدريون (55) مقعداً في الانتخابات، وتحالفوا مع قوى الفتح، وشكّلوا الحكومة التي ترأسها السيد عادل عبد المهدي، خلافاً للارادة الامريكية التي كانت تدفع عبر مبعوثها (بريت ماكورغ) بتشكيل حكومة يرأسها حيدر العبادي.

احتجاجات تشرين 2019.. ذروة الاعتراض وإعلامه

في السنة الأولى لحكومة عادل عبدالمهدي تصاعدت جملة من الأحداث الأمنية، تمثلت بضربات لمقرات تحتوي على أسلحة تابعة للحشد الشعبي، وفي المقابل تعرّضت أماكن يتواجد فيها عسكريون ومدنيون أمريكيون إلى ضربات صاروخيّة، وشيئاً فشيئاً عاش العراق مطلع عام 2019 إلى نهايته على صفيح ساخن، وساهمت أحداث شعبية منها التعرض بالأذى للتظاهرات الشرائحية المطالبة بفرص عمل وأبرزها تظاهرات المهندسين وحملة الشهادات العليا، خاصة الفتيات اللاتي انتقلت صور سقوطهن على الأرض جراء الرطم بأنابيب المياه القوية، وعزل قائد عسكري بارز في جهاز مكافحة الارهاب وفي حرب تحرير المدن من داعش، وهو الفريق عبدالوهاب الساعدي، وفي هذه الأثناء دعت تجمعات صغيرة غير معروفة للنزول بتظاهرةٍ في الأول من تشرين الأول، إلّا أنّ هذه الدعوات أخذت مساحةً كبيرةً على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيس بوك وتويتر.

تأسّست «الجيوش الالكترونيّة» في بادئ الأمر عبر الوكالات الخبرية الالكترونية التي اضطلع بها مجموعة من الصحفيين المحترفين والمتوسطين.

ومرة أخرى كان هنالك من يعدّ المسرح ليلتحق به جمهـور صامت يحمل قضايا حقوقية متعددة, بيد أنه يفتقـر إلى اللغة المناسـبة للتعبير عن قضاياه. كرّر الجمع الذي تصاعد على اثر العنف الذي تعرض له النفر القليل من المشاركين في الساعات الاولى لتظاهرات الأول من تشرين الأول، كرّر شعاراً شكّل مركزيـةً عاليـةً وهو (نريـد وطن)، كان هذا الشـعار يلهم حماسـةً منقطعةً النظير للجيل الشاب الذي يلتحق بمسرح أعدّه «إعلام الاعتراض» المشتمل على الايدولوجية والصراع السياسي في الآن ذاته.

الخلاصة

لـم يرتق مفهـوم الاعتـراض الشـائع، سـواء أكان سياسـياً أو شـعبيّاً إلـى مفهـوم «المعارضة»، بل انّ سـياقات النظـام القائـم تجهض انتـاج مفهوم ديمقراطـي للمعارضـة، وعوضـاً عنـه تعـزّز انتـاج الاعتـراض بـكلّ حمولاتـه النفسـية السـلبية، وما هـو أعمق من نسـق المعارضة القائـم، انّ خطاب المعارضـة بوصفـه منتوجـاً معجميـاً للحقـوق والواجبات لم يدشـن بعد لدى الاجتماع السياسي العراقي، وفي نسبة ليست بالقليلة لدى الجماعات السياسية العراقية؛ لذا كان إعداد مسرح الاعتراض منذ العام 2003 عملاً تقوم به الجهات غير المرئية.

الهوامش

١ - فالح عبد الجبار، العمامة والافندي، ص٢٦

2 - https://www.youtube.com/watch

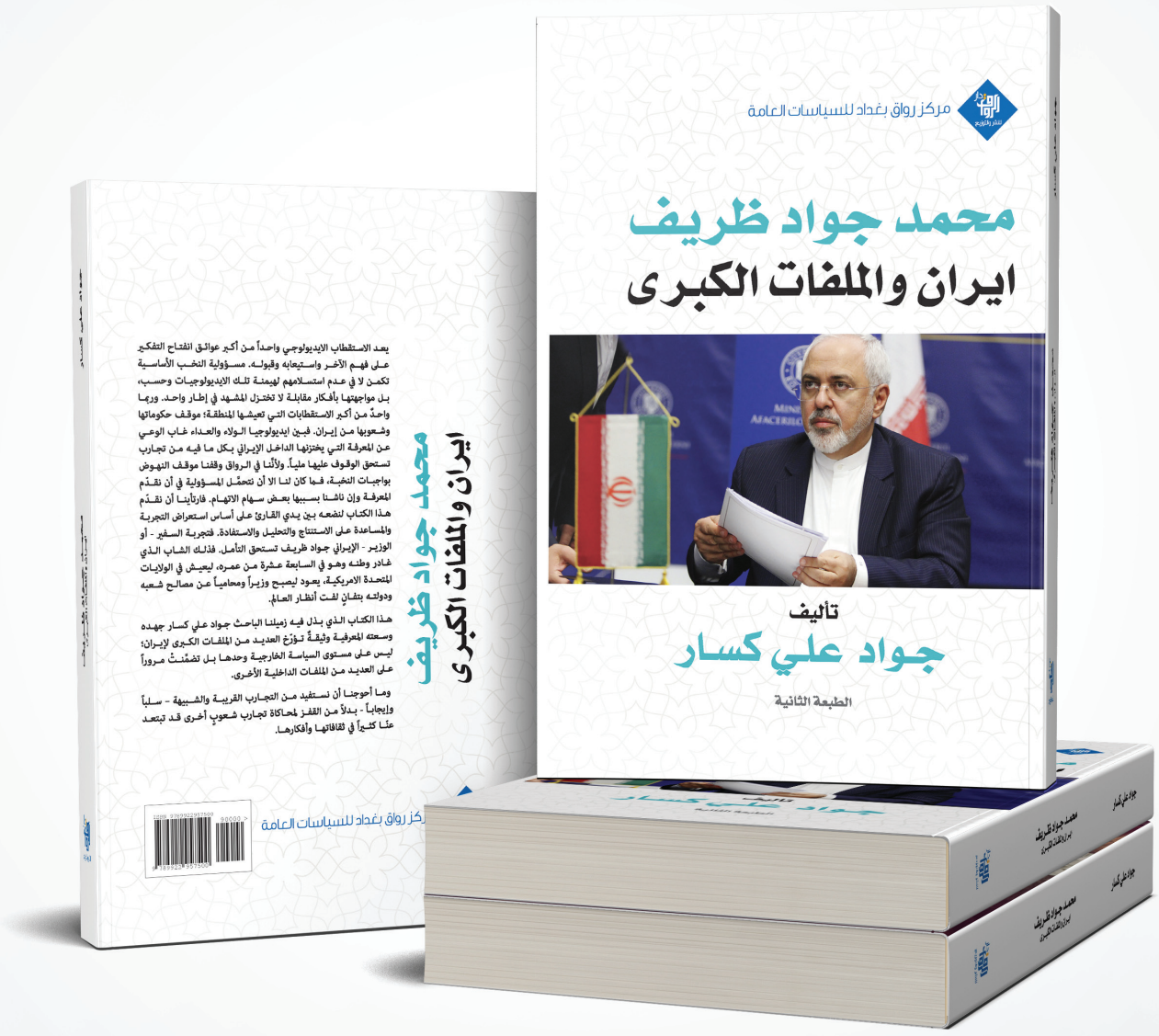

إصدارات مركز رواق بغداد

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

الرواق
مقالات

أثر النظام القانوني في تشكّل المعارضة السياسية وسلوكها
د. نبيل الذبحاوي

ديمقراطية بدون حكم أغلبية ومعارضة
هل ستفرز انتخابات 2021 معارضة حقيقية؟
سالم مشكور

المعارضة النيابية استحقاق واجب التطبيق
لتعزيز النظام السياسي واستدامة العملية السياسية
د. أحمد عبد الأمير

علاقة المجتمع بالمعارضة..
د عماد رزيك عمر

المعارضة البرلمانية في العراق.. الجذور والآفاق
كامل داود

المعارضة السياسية في العراق المعاصر
معارضة بجلباب ممانعة، أم ممانعة بقبّعة معارضة؟
د. رضا حسان الجابري

المعارضة وقواعد اللعبة السياسية في العراق بعد عام 2003
د. أحمد يحيى الزهيري

أثر النظام القانوني في تشكّل المعارضة السياسية وسلوكها

يعدّ الاختلاف سمةً لبني البشر وديدناً لهم، وهو اختلافٌ قد يكون على أصعدةٍ مختلفةٍ تتباين بتباين أهمّيتها الحاجة إلى تنظيم هذا الاختلاف. فعلى سبيل المثال لا يشكّل اختلاف الناس في مأكلهم أو ملبسهم ضرورةً ملحّة تدفع إلى تنظيم هذا الاختلاف، ما دام موضوعه أمراً خاصّاً غير مشترك. على الجانب الآخر فإنّ الاختلاف في الشؤون المشتركة يحتاج حتماً إلى تنظيمٍ يمنع تحوّل الاختلاف إلى خلافٍ ونزاعٍ يؤثّر سلباً على التماسك الاجتماعي.

د. نبيل الذبحاوي:
كلية الحقوق – الجامعة الوطنية الماليزية (UKM)

ولعل الاختلاف في الشؤون السياسية يعدّ في مقدمة الاختلافات التي تحتاج إلى التنظيم، ليس لأنّه اختلاف في شأنٍ مشتركٍ فحسب، بل لأنّه يرتبط بوحدة المجتمع ويكون اختلافاً طولياً يمتد من أعلى طبقات المجتمع إلى أدناها، وهو ما يوسّع تأثير هذا الاختلاف في المجتمع. لعل القاعدة الحاكمة فيما يتعلّق بهذا التنظيم في الأنظمة الديمقراطية هي أن تخضع الأقلية لرأي الأكثرية خضوعاً يستلزم قطعاً تحديد الأكثرية والأقلية من خلال الممارسات الديمقراطية كالانتخابات والاستفتاءات. لكن الأمر لا ينتهي عند هذه النقطة، بل يمتدّ ليشمل تحديد العلاقة بين الأكثرية والأقلية فيما بعد. ولعلّ الاهتمام ينصبّ على جانب الأقلية لأنّها الطرفُ الأضعفُ عادةً، من هنا كان رسم حدود للأغلبية في تحكّمها في القرار ووضع آليات لصيانة حقوق الأقلية هو الشغل الشاغل لواضعي السياسات والتشريعات في إطار هذه العلاقة.

إنّ الأقلية - ومن أجل الحفاظ على حقوقها - تلجأ إلى التكتّل والتشكّل في مجموعاتٍ سياسيةٍ معارضةٍ تحاول الحفاظ على مبدأي حدود الأغلبية وحقوق الأقلية من الضياع. من هنا تبرز الحاجة إلى تنظيم العمل الحزبي وضمان عدم ذهابه بعيداً عن خيمة الدولة؛ لذا كان لزاماً على مصمّم النظام القانوني أن يأخذ بالحسبان أنّ الاختلاف أمرٌ حتميٌّ طبعيٌّ، وأن وجود معارضةٍ قويةٍ وفاعلةٍ شرطٌ لوجود نظامٍ تعدّديٍّ ديمقراطيٍّ. إنّ غضّ النظر عن هذه الحقيقة سوف يؤدي إلى أن تتشكّل المعارضة خارج أروقة السلطة، ويجعلها بالتالي غير مهتمةٍ ببقاء النظام السياسي، ويعرضها لخطر الارتباط بجهاتٍ خارجيةٍ. لا شك أنّ الآثار السلبية لهذه النتيجة تفوق - بلا شك - الآثار السلبية لوجود تعدّد في الآراء السياسية قد يؤدّي إلى تعقيد المشهد السياسي.

إنّ هذه الرؤية البديهية البسيطة تستحيل أُحجية معقّدة وشائكة، حين محاولة تطبيقها على أرض الواقع في عددٍ من المجتمعات لعلّ أبرزها المجتمع العراقي الذي تأخذ فيه الاختلافات مناحٍ متعدّدةً، تعدّداً غريباً في بعض الأحيان تجعل وجود معارضةٍ قويةٍ وفاعلةٍ أمراً متعسراً. ولا نخوض عميقاً في التفسيرات التاريخية والاجتماعية لهذا الأمر؛ كي لا نخرج كثيراً عن موضوعنا الذي يتمثّل في أثر النظام القانوني على المعارضة السياسية، وهو أثر نتناوله في شقين، الأول: هو أثر النظام القانوني في العراق على تشكّل المعارضة ووجودها. وثانيهما: أثر النظام القانوني على عمل المعارضة وسلوكها. ونلفت الانتباه إلى أنّ ورقتنا تركّز على الوضع العراقي بعد 2003.

لا يخفى على كثيرٍ أنّ التفرّد في السلطة ومصادرة حقوق الأقليات كان الهاجس الذي سيطر على واضعي الدستور العراقي لسنة 2005، ولعل ذلك الهاجس مفهوم؛ لما شهده العراق قبل 2003 من حقبةٍ داميةٍ عاشها العراق. لقد انعكس ذلك الهاجس في بداية الأمر على الآليات المعقّدة التي وضعت للتعديل الدستوري، وهو ما جعل التعديلات الدستورية - التي كانت شرطاً لالتحاق العديد من الفصائل السياسية السنية بالعملية السياسية في مطلع تأسيس الدولة العراقية بعد 2003 - أمراً بعيدَ المنال. وفي السياق ذاته، تضمّن الدستورُ اشتراط أغلبية الثلثين في العديد من القرارات، لعل أبرزها هو انتخاب رئيس الجمهورية، وذلك حسب المادة (70) من الدستور العراقي، التي قضت بانتخاب رئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه، والبت في عضوية صحّة أحد أعضاء المجلس (المادة 52 أولاً) وإعلان حالة الطوارئ (المادة 61 تاسعاً / أ) وسنّ قانون مجلس الاتحاد (المادة 65) وسنّ قانون المحكمة الاتحادية (المادة 92 ثانياً).

إنّ هاجس منع الاستئثار بالسلطة الذي سيطر على واضعي الدستور العراقي أدّى بهم إلى التفريط في الموازنة بين منع هذا الاستئثار من جهة، وبين ضرورة وجود قوى في المنظومة السياسية تكون خارج مراكز اتخاذ القرار وتشكّل بديلاً سياسياً منظّماً وجاهزاً في حال عدم رضا المواطن عن أداء السلطة. إنّ رفع نسب التصويت في اتخاذ القرارات أدّى إلى تلاشي فرصة تشكيل معارضةٍ فاعلةٍ وقويةٍ. إن القوى السياسية الفائزة في جميع الانتخابات العراقية لم تكن قادرةً بمفردها على اتخاذ العديد من القرارات المهمة، وهو ما جعلها مضطرةً إلى طرق أبواب القوى السياسية الأُخرى لحشد التأييد لها، ولم يكن ثمن هذا التأييد في كثيرٍ من الأحيان غير المشاركة في السلطة وترك مقاعد المعارضة. لذلك يمكن القول: إنّ الدستور العراقي قد أثّر بشكلٍ سلبيٍّ على تشكّل معارضةٍ قويةٍ وفاعلةٍ

في النظام السياسي العراقي.

ومـن ناحية أُخرى، أثّـر النظام الانتخابـي العراقي علـى وصـول القوى المعارضة إلـى قاعة مجلس النـواب لغايـة الانتخابات البرلمانية لسـنة 2018. لقـد اعتمـد النظـام الانتخابـي العراقـي قبـل انتخابـات 2021 علـى الدائـرة الانتخابيـة الكبيرة، والترشـيح من خـلال القائمـة، ممّا جعـل وصول الكتـل الصغيـرة إلـى مجلـس النـواب أمراً شـبه مسـتحيل؛ لما يسـتلزمه هذا الوصول من تمويلٍ وقاعـدةٍ جماهيريةٍ لا تملكهما القوى السياسـية الصغيـرة والناشـئة. ولا شـك أنّ انتخابات 2021 قد خفّفت من مدى هذا الغياب، وسط بروز عدد من القوى البرلمانية الصاعدة حديثاً.

وإذا يمّمنا وجهنا شطر الشقّ الثاني من موضوعنا، وهـو عمـل المعارضة وسـلوكها، وجدنـا النظام القانوني العراقي قد فسـح المجال نسبياً للعمل السياسي المعارض، لقد تضمّن الدستور العراقي العديـد مـن الضمانـات للتعبيـر عـن الـرأي وحقّ التجمّـع والتظاهـر والاحتجاج. كمـا تضمّن قانون الأحـزاب العراقي بين طياته العديد من الضمانات التـي تتيـح العمـل الحزبـي المعارض فـي العراق بشـكلٍ واسـعٍ نسـبياً. ولا نُسـهب فـي التطريق لهذه النصـوص؛ لأنها من البديهيات التي يعرفها أيّ مشتغل في القانون. لكن الخلل الذي يعترض تطبيـق هذه النصوص الدسـتورية أمران، أولهما: عـدم فاعليـة جهـات إنفـاذ القانـون والأجهـزة المختصة بحماية حقوق الإنسان، وثانيهما: وجود العديـد مـن النصـوص العقابيـة الفضفاضة التي ورثها العراق من النظام القمعي السـابق، والتي تضـع في يد السـلطة أدواتٍ عديدةً تسـتخدمها متى ما شاءت ضدّ خصومها.

إنّ هـذا الوضـع غير المتـوازن بين نظامٍ سياسـيٍّ ديمقراطيٍّ تعـدّديٍّ من جهة، وبين نظامٍ قانونيٍّ لا يسـمح ببـروز معارضـةٍ قويةٍ داخـل المنظومة السياسية من جهة أُخرى، أدّى إلى مفارقةٍ خطيرةٍ بين 2003 و 2019 وهي وجود تيّار شعبيٍّ معارضٍ لا يمتلك تمثيلاً انتخابياً؛ بسبب النظام الانتخابي، ولا تمثيلاً سياسـياً؛ بسبب مشـاركة أغلب الكتل السياسـية في السـلطة. بقي هذا التيار الشعبي مشـتّتاً وغير منظّمٍ، حتى أتاحت له الثورة التقنية ووسـائل التواصل الاجتماعي التشكّل والتنظيم، وهـو ما أفرز احتجاجـات كادت أن تعصف بالنظام السياسـي والدولة بأسـرهما، وشـابها ما شـابها من اسـتغلالٍ وتوظيفٍ سياسـيٍّ. لكنها أسـفرت في نهاية المطاف عن وصول العديد من التيارات الناشـئة إلى السـلطة مـن خلال تعديـلٍ جوهريٍّ على النظام الانتخابي العراقي.

لقـد أتـاح التعديل علـى النظام الانتخابـي للمرة الأولـى منذ 2003 فرصةَ تشـكيل أغلبيةٍ برلمانيةٍ لا زالـت حديث السـاعة داخـل النخب السياسـية وخارجهـا. إنّ تشـكيل هذه الأغلبية يسـتلزم حتماً وجـود معارضـةٍ قويةٍ تكـون مؤهلةً مـن الناحية التنظيمية والسياسية.

إنّ القلـق الـذي يبديـه معارضـو فكـرة الأغلبيـة البرلمانيـة قلـقٌ مشـروعٌ، فالنظـام القانونـي العراقـي يفتقر إلى آلياتٍ واضحةٍ وشـفّافةٍ تؤمّن حقـوق المعارضة، بل انّه يشـتمل علـى عددٍ من النصوص التي يمكن - كما قدّمنا - استغلالها من قبل السلطة لتصفية خصومها.

إنّ التحـدي القـادم فـي حـال تشـكّل المعارضـة البرلمانية هو تأمين حقوق هذه المعارضة ووضع حدود للسـلطة تقف عندها. إنّ تشكل المعارضة البرلمانيـة بـدون هـذه الضمانات يعـرّض النظام السياسي لخطر التسلّط وهو لن يؤدي - من وجهة نظرنـا - إلـى اختفـاء المعارضـة، بل سـيؤدّي إلى انتقالها من أروقة السـلطة إلى الغرف المظلمة، لتكون أدواتها خارج إطار القانون والدستور.

ديمقراطية بدون حكم أغلبية ومعارضة

هل ستفرز انتخابات 2021 معارضة حقيقية؟

سالم مشكور

يحدد فقهاء القانون الدستوري والنظم الدستورية معنيين للمعارضة السياسية الأول شكلي، ويعني: القوى السياسية والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها، وفي الغالب السعي للحلول محلها ببرامج بديلة، والمعنى الآخر هو الموضوعي المادي، ويعني: الأنشطة التي تمارسها هذه القوى والهيئات وربما الشخصيات.

هذا التعريف غالباً ما ينطبق على الأنظمة الديمقراطية التي تسمح بالمعارضة كركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي الذي يقوم على التعددية السياسية، فلا يمكن تصور ديمقراطية بدون وجود حريات سياسية، وهذا يعني تشكيل أحزاب (هيئات سياسية يحكم بعضها، منفرداً أو مؤتلفاً مع أحزاب أخرى)، فيما يذهب الآخرون إلى ممارسة دور المعارضة، التي ترصد أداء الحكومة وتسلط الضوء على الثغرات في الأداء أو في السياسات المطبقة، وعادة ما تملك المعارضة برامج بديلة تسعى معها إلى الوصول إلى السلطة لتطبيقها.

تعمل المعارضة في ظل النظام الديمقراطي تحت سقف القانون والدستور، ويكون لها حقوق دستورية ولا تستخدم القوة في معارضتها، بما في ذلك السلاح، أو باقي الوسائل غير القانونية. تختلف في هذا الامر عن المعارضة في ظل الأنظمة الدكتاتورية التي تعمل في الظل، أو تلجأ إلى الخارج لممارسة نشاطها ضد النظام الذي تعارضه، وهو ما يوقعها تحت تأثير الدول التي تستضيفها، والسماح لها بالنشاط بقدر ما ينسجم مع سياساتها ومواقفها حيال الدول التي تنتمي إليها المعارضات. هكذا كان حال المعارضة العراقية لنظام الحكم الذي سبق ٢٠٠٣، التي كانت تتوزّع بين الدول المجاورة والأخرى الأبعد منها جغرافياً.
كان آخر عهد للعراق بالمعارضة الدستورية هو في العهد الملكي الذي أطيح به في الانقلاب العسكري على يد تنظيم «الضباط الأحرار» بقيادة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨. كانت الأحزاب المعارضة تعمل بشكلٍ علنيٍّ، وتمارس نشاطها في كسب المؤيدين والقيام بالتظاهرات، وهو ما أدى إلى اسقاط حكومات عديدة. لكن العراق دخل منذ ١٩٥٨مرحلة الحكم الفردي (باستثناء فترة حكم عبدالرحمن عارف نسبياً) أو حكم الأحزاب المتصارعة والانقلابات المتبادلة، ولم يشهد العراق معارضة سياسية حقيقية، خصوصاً بعد انقلاب ١٩٦٨ الذي نفّذه حزب البعث ليتفرد بالسلطة، ويشن حملة قمع لكافة الأحزاب الموجودة آنذاك، بدءاً بالتنظيمات الناصرية التي يفترض انه يشترك معها في الأيديولوجية القومية. ومنذ ذلك الوقت انتقلت الأحزاب المعارضة إلى العمل السري وبدأت كثيرٌ من العواصم تستقبل المعارضين الهاربين من البطش والباحثين عن فرصة للعمل ضد النظام في العراق، ولكن ضمن شروط الدول المضيفة، التي كانت تتغيّر وفقاً لتغيّر علاقاتها مع النظام العراقي فتنعكس انكماشاً، أو تنشيطاً على عمل المعارضين العراقيين. وابتداءً من ثمانينات القرن الماضي، باتت الأحزاب العراقية المعارضة تعمل بكامل أعضائها تقريباً من خارج العراق موزعة بين إسلامية وقومية وشيوعية.

المعارضة بعد 2003:

بسقوط نظام الحزب الواحد والحكم الفردي الاستبدادي عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلةً جديدةً من العمل السياسي القائم على الحريات والتعدّدية الحزبية، فباتت الساحة تعجّ بالأحزاب التي كان أغلبها يخوض المعارضة للنظام السابق من المنافي، وصدرت العشرات من الصحف التي تمثّل اتجاهات سياسية مختلفة، وباتت الحرية أشبه بحالة فوضى، حيث الاعلام يفتقد- في الغالب - المعايير المهنية، بسبب حداثة التجربة بالنسبة للأجيال التي ولدت وكبرت في ظلّ نظام حزب واحد ورئيس واحد.
قام النظام الجديد على ما سمي بالديمقراطية التوافقية، التي تستند إلى نظرية وضعها مفكرون مثل أرنت ليبهارت وغيرهارد لمبروخ بناءً على تجربة عملية خاضتها بلدان تتميز بالتعددية الاثنية غير المتجانسة، كضمانة لحقوق المكونات، مثل بلجيكا وسويسرا والنمسا سميت بالديمقراطية خلافاً للديمقراطية التي تقوم على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو، مثل الشرعية عبر الانتخاب وحكم الأكثرية (وفقاً للفوز بأكثر الأصوات) وتقسيم السلطات. لكن المشاكل التي أفرزتها هذه الصيغة دفعت منظّريها إلى إلغاء صفة الديمقراطية عنها والاكتفاء بتسمية «النظام التوافقي».
طبق العراق بعد ٢٠٠٣ الصيغة التوافقية التي تضمّنها قانون إدارة الدولة، ثم الدستور الذي تمّت المصادقة عليه العام ٢٠٠٥، مع الإبقاء على استعمال تعبير الديمقراطية التي باتت تطبيقاتها العملية مجرد تحاصص وتقاسم للسلطة، لدرجة ضياع مفهوم الوطن ومصلحته العليا. وقد نزلت المحاصصة من مستوى المكونات إلى مستوى الأحزاب السياسية داخل كلّ مكون، وهو ما جعل

عمليـة التوافـق أكثـر صعوبـة وأكثر إعاقـة لإدارة البلاد. ولعل العسر الذي أصاب تشكيل الحكومات فـي الأعـوام ٢٠١٨ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ مـا يغنـي عـن الشرح والتفصيل.

وفـي ظل نظـام توافقي محاصصـي، كيف يمكن لمعارضـة سياسـية بالمعنـى الصحيـح أن تولـد وتعمـل في ظـل وجود أغلب الأطراف السياسـية في السلطة، وغياب معارضة سياسية في البرلمان تمارس الرقابة وطرح البرامج البديلة وكسـب الرأي العـام؟ ومـا يحـدث فعلياً هـو أنّ أغلـب الأطراف السياسـية بـدأت تمارس دوريـن متناقضيـن، هما السـلطة والمعارضة معاً، فتجد الكيان السياسـي يسـتحوذ علـى وزاراتٍ حساسـة، فيمـا نـواب هذا الكيان يمارسـون تحت قبـة البرلمان دور المعارضة الشرسـة لحكومةٍ هم يشاركون فيها عبر وزراء من حزبهم!!

إنّ عـدم قيـام معارضـة سياسـية دسـتورية فـي العراق بعد ٢٠٠٣ يعود لجملة أمور:

الأول: وكما ذكرنا، طبيعة النظام السياسـي الذي يـوزع الحكومـة - فـي مناصبها العليـا - بين الكتل والأحـزاب السياسـية، وبالتالـي لا يبقـى مجـال للمعارضة بشـكلها الصحيح، وهذا يعني غياب ركنٍ أساسيٍّ آخر للديمقراطية بعد تغييب حكم الأغلبية السياسية باسم التوافق والتقاسم.

تجد الكيان السياسي يستحوذ على وزاراتٍ حساسة، فيما نواب هذا الكيان يمارسون تحت قبة البرلمان دور المعارضة الشرسة لحكومةٍ هم يشاركون فيها عبر وزراء من حزبهم!!

ثانياً: غياب النضج الفكري السياسي الذي يجعل المعارضة جزءاً أساسيّاً من النظام السياسي. فالرواسب السياسية للحكم الدكتاتوري الطويل، وطريقة التخوين والتشكيك بالوطنية التي مارستها الدكتاتورية ضد المعارضين، كان بمثابة غسيل أدمغة العامة، وترسيخ صورة سلبية عن المعارضة باعتبارها عميلة ومرتبطة بالأجنبي الذي تتآمر معه على البلاد.

ثالثاً: بسبب غياب الثقافة السياسية، والذي يشمل حتى طبقة الساسة، فإن من لا يكون في السلطة يتعرض للتنكيل والمحاصرة ونبش ملفاته، بحثاً عمّا يمكّن رجل السلطة من محاصرته ومنع قيامه بكشف ثغرات ومخالفات المؤسسات الحكومية، بما فيها الوزارات.

رابعاً: تدني الثقافة السياسية الشعبية، بحيث تجعل السياسي غير الموجود في السلطة غير مرحّب به حتى في المحافل الشعبية، ولا يحظى بالحد الأدنى من الامتيازات التي يحصل عليها رجل السلطة. بل انّ التعامل معه بعد مغادرته المنصب يتمّ بطريقةٍ ثأريةٍ. يستثنى من ذلك رجال الصف الأول الذين يبقون محتفظين بكثيرٍ من الامتيازات، بفعل القوة وليس الحق القانوني. في المقابل يتعرّض المسؤول النزيه، بعد مغادرته المنصب إلى تجريده من كلّ شيءٍ تقريباً، حتى من السيارة التي يتنقل بها.

خامساً: يؤدي تدنّي الثقافة السياسية إلى سلوكٍ غير بنّاءٍ لقوى المعارضة إن وجدت، إذ تعمد إلى التسقيط والتخريب ومنع الحكومة من الإنجاز خوفاً من أن يكسبها ذلك شعبية! واللافت أنّ هناك قوى مشاركة في السلطة والمعارضة في آنٍ أحبطت مشاريع كبيرة ومفصلية في عملية بناء العراق؛ لأسباب تنوعت بين تخريب للعملية السياسية ككل، أو سلب أية فرصة للنجاح، وأخرى تتعلق بخلاف شخصي مع رئيس الحكومة، دون تفكير بمصلحة البلاد ككل!!

هل ستكون لدينا معارضة بعد انتخابات 2021؟

منذ سنوات عديدة طرحت أطراف سياسية فكرة تشكيل حكومة الأغلبية السياسية التي تحافظ على مشاركة كلّ المكونات لتكون في الحكم، فيما تذهب الكتل الأخرى إلى المعارضة في البرلمان. وقد جربت بعض الكتل تطعيم تركيبتها بأعضاء من مكونات أخرى، لكن الأمر سرعان ما ينتهي بالانتخابات ويعود توزيع المناصب حسب الانتماءات المكوناتية.

وقبيل وبعد الانتخابات الأخيرة التي جرت في ١٠ تشرين الأول، أعيد طرح هذه الفكرة التي حوّلها بعضهم إلى دعوات سياسية، مع تغييرٍ في التسمية من «أغلبية سياسية» إلى «أغلبية وطنية»، وهو ذات المضمون السابق، وهي دعوات تلقى ترحيباً كبيراً لدى الساعين إلى ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ مكوّنةٍ من أغلبية - وفق نتائج الانتخابات - تحكم، وأقلية تعارض، وتشكّل حكومة ظلّ.

لكن السؤال هو: هل أنّ أصحاب هذه الدعوات السابقين والحاليين سيرضى بالفعل أن يكون في موقع المعارضة؟ وما هو شكل المعارضة وطبيعة عملها؟ هل ستكون معارضة إعاقة وإفشال يدفع ثمنها العباد والبلاد، أم معارضة بنّاءة تدعم الإيجابي وتشير إلى الثغرات، وفي نفس الوقت تعمل في الشارع بما يكسبها الأصوات استعداداً للانتخابات القادمة؟

باعتقادي أنّ حكومة أغلبية مقابلها معارضة في المرحلة القادمة أمر تكتنفه صعوبات كبيرة منها:

- لم يصل الوعي السياسي الشعبي ومثيله لدى أكثر السياسيين إلى درجة تقبّل وجود حاكم ومعارض أصولي، بل ستظل كلمة المعارضة بمثابة إساءة تتحاشاها الأحزاب والكتل.

- مشاركة الجميع في تقاسم المناصب التنفيذية خلال السنوات التي تلت ٢٠٠٣ وحتى الآن، بما في ذلك من مكاسب مادية أصبحت مصدراً مالياً للأحزاب والشخصيات يجعل من فكرة الابتعاد عن الوزارات بعيدة عن الاذهان.

- العقلية الاقصائية والاستئثارية التي تتحكم بالشخصية العراقية تحرّك المخاوف لدى الأطراف من القبول بموقع المعارضة الذي قد يطول أمده، في ظلّ نزعات التمسّك بالمواقع والسعي لاستخدام إمكاناته للبقاء مدة أطول.

العقلية الاقصائية والاستئثارية التي تتحكم بالشخصية العراقية تحرّك المخاوف لدى الأطراف من القبول بموقع المعارضة الذي قد يطول أمده

- بسبب الحساسيات والعداء المستحكم بين بعض الشخصيات والأحزاب والاتهامات المتبادلة بالتبعية لمحاور خارجية يدفع إلى التخوف من اعتماد خيار المعارضة وتسليم الأمور لجهةٍ واحدةٍ قد تقوم بالثأر والانتقام من خصومها المعارضين. وباعتقادي فإنّ هذا هو السبب الذي يمنع المعترضين على نتائج الانتخابات من ترك خصومهم يشكّلون الحكومة لوحدهم.

- ولو افترضنا أنّ القوى المعترضة على نتائج الانتخابات حصلت على ضمانات تمكّنها من ممارسة المعارضة دون قمع، وانّ هذه القوى تتنازل عن امتيازات المواقع الوزارية التي تتمول منها، فإنّ العامل الإقليمي سيكون مؤثراً في تحديد النتيجة. وفي وقتٍ لا تبدو أغلب أطراف العامل الخارجي مستاءة من انشطار الساحة السياسية الشيعية، بل انّ بعضها مرحّبٌ بذلك، فإنّ ايران تبدو بعيدة عن القبول بهذا الوضع؛ لما تراه من خطر على أمنها القومي المرتبط بالوضع العراقي بشدّة، في وقتٍ تبدو الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن العراقي تخوض منذ سنوات طويلة معركة تقليص النفوذ الإيراني في العراق.

يبقى الأهم من كلّ ذلك هو أنّ الحديث عن حكومة أغلبية مقابل معارضة يتمّ في الساحة السياسية الشيعية فقط، دون أي ذكر لساحتي المكونين الآخرين ومعرفة رأيهما، خصوصاً وأنّهما تبدوان قد حسمتا أمرهما وتوافقت مكوناتهما الرئيسية على تقاسم المواقع في ظلّ وجود حصّةٍ ثابتةٍ لكلّ مكوّن ضمن تركيبة الحكم. هنا سيكون الوضع شاذاً - إن افترضنا تحققه - إذ سنكون أمام جهة شيعية تتولى حصّة المكون الشيعي تاركة باقي الأطراف الشيعية في المعارضة، بينما الأحزاب السياسية الرئيسية لباقي المكونات تتحاصص المواقع دون معارضة فاعلة. أي انّنا سنكون أمام حالةٍ ديمقراطيةٍ في الساحة الشيعية وتوافقية في الساحتين الأُخريين.

أغلب الظن أنّ الازمة تشتدّ في الساحة الشيعية، فيما تدفع طهران باتجاه التوافق، سواءٌ بالضغط المباشر على زعيم التيار الصدري، أو خلق ظروف تحرمه من تحالف المكونين الآخرين معه، مستفيدة من تأثيرها وعلاقاتها مع رموزهما، لكن الأمر قد يأخذ وقتاً غير قليلٍ.

مصادر معتمدة:

- ماجد راغب حلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة سانت كليمنتس، عمان، الأردن.
- علي الخليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦.
- سربست مصطفى رشيد أميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١.
- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١(معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦).

المعارضة النيابية استحقاق واجب التطبيق

لتعزيز النظام السياسي واستدامة العملية السياسية

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

إنّ الحكم على مدى نجاح نظامٍ سياسيٍّ من عدمه، يقاس بحجم المنجزات التي حققّها، والذي يفترض بها أن تنعكس بشكلٍ مباشرٍ وواضحٍ على حياة المواطن اليومية، من مستوى معيشي وخدمات وضمانات اجتماعية، فضلاً عن قدرته في توفير الضمانات للأجيال القادمة. كما انّ هذه المنجزات تقاس بما يمكن أن يقدّمه من حفظ هيبة الدولة داخلياً وخارجياً، وتعزيز مكانتها وعلى كلا المستويين الإقليمي والدولي، وبما يضمن فاعلية دورها وتأثيره في مجمل العلاقات والقضايا ذات الاهتمام.

ولضمان نجاح النظام السياسي واستدامة هذا النجاح، يفترض أن تكون هناك مراجعةٌ مستمرةٌ للنجاحات والاخفاقات، والعمل على تعزيز النجاحات ومعالجة الإخفاقات في محاولة لتلافي الانزلاق إلى مراحل قد يصعب معالجتها، أو أنّها تتطلّب كُلَفاً باهضة، وهو أمرٌ غير محمود، لاسيما إذا كانت تلك الكُلَف يتحمّلها المواطن الذي تحمّل ما تحمّل طيلة الفترة الماضية.

ولهـذا فـإنّ مراجعة العمليـة السياسـية وتصحيح مسـاراتها أصبـح أمـراً ملحّـاً، ولا ننصـح بإغفاله أو التراخي في الاستجابة له[1].

ومـن المنجـزات التـي تحقّقـت فـي العـراق بعـد التغيير في العام 2003، والمتمثل بسقوط النظام السـابق، إقامة نظامٍ سياسـيٍّ جديدٍ تبنى العملية السياسـية القائمة والآليات الديمقراطية كوسيلةٍ وحيدةٍ للوصول إلى السلطة، كما اعتمدها كوسيلةٍ وحيدةٍ للتداول السـلمي للسلطة. وأولى الدستور عناية كافية لأهمّية مبدأ التداول السلمي للسلطة بإشـارته لهذا المبدأ في أكثر من موضعٍ منه. وهو منجـزٌ على جانبٍ كبيرٍ مـن الأهمية، يتطلّب العمل بكلّ ما من شأنه الحفاظ عليه.

وقـد جرى العرف السياسـي في العراق منذ العام 2003 علـى التوافـق بين الكتل السياسـية الفائزة بالانتخابـات لاختيار أعضـاء الحكومة، وأن تشـترك جميعها في الحكومة كلٌّ بحسب حجمه الانتخابي. وهـذا التوافـق أدّى إلى عدم وجـود معارضة في البرلمان، وحكومة غير منسـجمة إلى حدٍّ ما، فضلاً عـن تلكؤها فـي تقديم الخدمات، ومـا رافقها من عمليـات فسـاد. وهـو مـا يتطلب الوقـوف عنده وإصلاحه.

فالتوافقات السياسـية عطّلت جزءاً كبيراً من فرص تحسين أداء العملية السياسية، ولهذا فإنّ مغادرة عـرف التوافقـات السياسـية ومشـاركة كلّ الكتل الفائزة بالانتخابات في تشكيل الحكومة، والاحتكام إلى الاسـتحقاق الانتخابي، والاعتناء باختيار مرشح الكتلـة الأكبر لتشـكيل الحكومة، وإعطائـه الحرية في اختيار أعضاء حكومته، من شـأنه تعزيز العملية السياسـية ويعظّم فرص نجاحهـا، وهو ما ينعكس بشكلٍ ايجابيٍّ لصالح تعزيز قوة النظام السياسي[2].

إنّ حالة التوافقات السياسـية التي اسـتمرت طيلة السـنوات السـابقة ما بعد العام 2003 ولحدّ الآن قد عملت على:

1 - وجود حكوماتٍ ضعيفةٍ وغير منسـجمةٍ، باعتبار أنّ الكتل السياسـية الفائزة في الانتخابات جميعها مشتركة في الحكومة، وهي تتبنّى رؤىً وتوجهاتٍ وأهدافـاً فـي كثيـرٍ منهـا لا تكـون متوافقـةً أو منسجمةً مع بعضها.

2 - إنّ رئيـس الـوزراء غيـر مطلـق اليـد فـي اختيار أعضـاء حكومته، وأعضاء الحكومة يرشـحون، وفي بعـض الأحيـان يفرضـون، مـن قبـل بعـض الكتـل السياسـية، باعتبار انّه استحقاق لها بحسب رأيهم. والأمـر هنا لا يتعلق بالاسـتحقاق مـن عدمه، إنّما الأمر يتعلّق بمسـؤولية ترشيح الأشخاص الأكفّاء، وممـن يعرفـون بالمهنيـة والنزاهة والقـدرة على إنجـاز المهام الموكلة لهـم بحكم المنصب الوزاري الذي يتولّونه.

والسـؤال الجديـر بالإثـارة، هـل يجـوز محاسـبة رئيس الوزراء من قبل الكتل السياسـية المشـتركة فـي الحكومـة، وهـي التـي فرضت عليـه بموجب التوافقية وزراء غير أكفاء؟

هـذا الأمـر بحد ذاته أحـد المبررات التـي يتعذّر بها رئيـس الـوزراء، بأنّ فريقه الحكومي مـن الوزراء هو نتاج اختيار الكتل السياسـية الشريكة في الحكومة وليـس اختياره هـو، ومن جهـةٍ أُخرى تتعـذّر بعض الكتـل السياسـية التـي أسـهمت فـي تشـكيل الحكومات السـابقة والمشـاركة فيها بأنها ليست صاحبة قرار، وأنّ مشـاركتها في الحكومة لا تشكّل ثقـلاً يعتدّ به، وهو مـا عطّل المحاسـبة الحقيقية طيلة السنوات السابقة.

3 - تعطيـل محاولات الإصلاح ومكافحة الفسـاد، فطالمـا انّ الكتـل السياسـية الفائـزة بالانتخابـات جميعهـا مشـتركة في الحكومـة، فإنّ كثيـراً منها تدافع عـن وزرائهـا، وتحاول منع اسـتجوابهم في البرلمان، وتعطّل كشف ملفات الفساد.

وكل مـا تقـدّم أدّى الى نتائج غير مرضيةٍ للشـعب العراقـي، فضـلاً عن بعـض الكتل السياسـية التي أشـارت إلى هـذا الأمر، وعدم الرضى الشـعبي عن الإخفاقات المتراكمة والتلكؤ في تقديم الخدمات، نتـج عنـه سـخطٌ شـعبيٌّ واسـعٌ عبّر عنه الشـعب بمظاهـر عـدّة. كمـا انّـه أثّـر سـلباً في تراجـع ثقة

المواطن بالنظام السياسي والأشخاص الماسكين للسطلة بحكم الاستحقاقات الانتخابية، فضلاً عن تأثيره السلبي في الأحزاب السياسي، والذي ظهر بشكلٍ واضحٍ بتراجع التأييد الشعبي لها.

وربما تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات[3] يشير في أحد أوجهه إلى تراجع ثقة المواطن العراقي بالنظام السياسي والعملية السياسية والأحزاب الحاكمة طيلة السنوات السابقة[4].

ولهذا أصبح لزاماً الدعوة إلى أن تتصدّى كتلةٌ سياسيةٌ ممّن حصلت على عددٍ كبيرٍ من المقاعد البرلمانية إلى تشكيل الحكومة ومعه طرفٌ آخر أو أكثر بما يضمن حصوله على الأصوات اللازمة للتصويت على منح الثقة للحكومة، وأن تذهب كتلةٌ سياسيةٌ أُخرى ممّن حصلت على عددٍ كبيرٍ من الأصوات لتشكّل المعارضة في البرلمان ومعها كتلة سياسية أو أكثر.

كما انّه من غير المتوقع أن تقوم السلطة التنفيذية بواجباتها، وتنفيذ خططها السنوية وبنزاهةٍ وشفافيةٍ عاليتين بدون وجود رقابة برلمانية قوية وصارمة عليها. وهذه القوة والصرامة لا تتحقّق بوجود الحكومات التوافقية التي يشارك فيها جميع الكتل السياسية. فعلم الحكومة أنّ هناك كتلةً سياسيةً منافسةً لها تقوم بدور المعارضة من شأنه أن يشكّل حافزاً كبيراً للحكومة لتوخّي الحذر والدقّة في عملها، والحرص على مكافحة الفساد وإحالة الفاسدين إلى الجهات المختصّة.

وهذا الأمر من شأنه أن يحقّق مزايا كثيرة، منها:

1 - حكومة تشكّل من طرفٍ، وهو مسؤول عن نجاحها وفشلها، ولا يمكن التنصل من هذه المسؤولية. ففي الحكومات السابقة بعض الكتل السياسية شريك في الحكومة، وفي الوقت نفسه تنتقد الحكومة وتتنصل من المسؤولية. وهي

بذلك تتمتع بـكلّ الامتيازات التي يوفّرها المنصب التنفيـذي، كما هم يعتقدون، وفي الوقت نفسـه يحاولون إعطاء انطباعٍ بأنّهم يتفهّمون ويتعاطفون من مطالب الشعب ويؤيدونها، في محاولةٍ منهم لكسب تأييد المواطن في الانتخابات.

2 - وجـود معارضة قوية فـي البرلمان، وهو الأمر الذي من شـأنه حثّ الحكومة على تقديم الأفضل وتجنّب الأخطاء.

3 - تعزيز فرص مكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات المنشودة في مختلف القطاعات.

ولهـذا نقترح أن تتصدّى المعارضة النيابية - ممثّلة بكتلةٍ كبيرةٍ والأكثر تأثيراً - بتشكيل حكومة موازية (حكومـة افتراضيـة) تتكوّن مـن وزراء ورئيس وزراء مناظرين لرئيس الـوزراء والوزراء في الحكومة التي سـيتمّ تشـكيلها. وهذا الأمر سـيتيح للمعارضة أن تراقب عمل الحكومة بشـيءٍ من التركيز والحرفية، لاسـيما إذا ما تمّ اختيـار وزراء للحكومة الافتراضية وفقاً للاختصاص الدقيق. فعلى سـبيل المثال وزير الصحـة فـي الحكومـة يقابله فـي المعارضـة وزير صحـة افتراضي يقـوم بمتابعة أعمـال وزير الصحة ووزارة الصحـة. ولكـي يكـون العمل ناجحـاً يفضل أن يكـون وزير الصحة فـي الحكومة الافتراضية من أصحـاب الاختصاص. وكذلك الأمـر ما يتعلق ببقية الوزارات والهيئات والمؤسّسات.

وهـذا النـوع مـن العمـل الرقابـي سـيمنح كتلـة المعارضـة خبـرةً جيدةً فـي العمل التنفيـذي، ممّا يجعلهـا مسـتعدّةً لتولّـي السـلطة، سـواءٌ فـي حـال أخفقـت الحكومـة فـي تنفيـذ برنامجهـا، أم في السـياق الطبيعـي والمقصود به الاسـتعداد للانتخابات وتحقيق نتائج تؤهّلها لتولّي السلطة.

غير انّ هذه المعارضة يفترض بها أن تكون معارضةً إيجابيـةً، ومـا نقصـده هنا أن لا تتخـذ من موقعها كمعارضة للعمل على تسـقيط الحكومة بغير وجه حـقٍّ ومحاولة عرقلة عملهـا لتحقيق أهدافٍ حزبيةٍ وشخصيةٍ وغيرها. بل انّ عملها يفترض أن يركّز على رصد أخطـاء الحكومة، وأن يكـون نقدها للحكومة نقداً بنّاءً يستند إلى معطيات واقعية.

ومـن خلال عملهـا هذا، فـإنّ المعارضـة يمكن أن تعمل على كسـب رضى المواطن من خلال الدفاع عن مكاسبه وتوفير حقوقه التي أقرّتها له الشرائع السماوية وتلك المنصوص عليها بالدستور، وبذلك يكـون بإمكانها أن تعدّل وضعها من المعارضة إلى الحكم بالحصول علـى نتائج في الانتخابات تؤهّلها لذلـك. فالآليـات الديمقراطية توفّـر للجميع فرصاً متساويةً، إلى حد ما، للتنافس من أجل كسب رضى المواطـن والحصـول على صوتـه فـي الانتخابات. ففي حال حصول كتلة سياسية ما على نسبةٍ كبيرةٍ مـن الأصوات تؤهّلهـا لأن تكون الكتلـة الأكبر مع قدرتهـا على تشـكيل تحالف بقيادتهـا، مع الحاجة إليـه، أن تكـون الكتلـة الأكبـر وتشـكّل الحكومـة. وهـذا ما يجعـل اللجوء إلى أيّ وسـيلة أخرى وفي مقدّمتهـا العنـف المسـلح للوصول إلى السـلطة أمراً مرفوضاً وغير قابلٍ للتحقق.

هوامش

1 - سـبق للباحث أن أشـار الى هذا الأمـر، للتفصيل ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، مسـتقبل العملية السياسية في العراق بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات وفرض مراعـاة التوافقات السياسـية، مجلـة قضايا سياسـية، كلية العلوم السياسـية، جامعة النهريـن، العدد 58، آب – أيلول 2019 ص 57 – 70.

2 - للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 57 – 70.

3 - للتفصيل عن أهمية الانتخابات وتأثيرها

4 - سـبق أن حـذر الباحث من تراجع ثقـة المواطن بالنظام السـياسي والعملية السياسـية وتراجع نسـبة المشـاركة في الانتخابـات، للتفصيـل ينظر: د. أحمد عبـد الأمير الأنباري، الاصـلاح الانتخـابي وأهميتـه في تعزيـز ثقافـة المشـاركة في الانتخابات، مركز المسـتقبل للدراسـات الاسـتراتيجية، 2017/4/8، http://mcsr.net في استقرار العملية السياسية، ينظر: د. أحمد عبد الأمير الأنباري، تحسـين الوعي الانتخابي وتأثـيره في اسـتقرار العملية السياسـية في العـراق، مجلة دراسـات دولية، مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 82، تموز 2020، ص 183 – 189.

مقال

علاقة المجتمع بالمعارضة..

رؤية سوسيولوجية

ا.م.د عماد رزيك عمر

رئيس قسم العلوم السياسية / جامعة الأنبار

تعدّ المعارضة ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي، وتنبع أهمّيتها من كونها أحدى أهمّ قنوات تقنين الصراع السياسي من خلال تجميع المصالح والتعبير عن الآراء، إلّا أنّ تصوّرات المعارضة في العقل الجمعي تختلف من منظور الاجتماع السياسي باختلاف المجتمعات ودرجة تطوّرها، فالديمقراطية نشأت وترعرعت في المجتمعات الغربية التي تتميّز بوجود مجتمعٍ مدنيٍّ تسوده العلاقات المؤسسية الذي يزوّد العمل السياسي بالدينامية والتفاعل الاجتماعي، وهنا تظهر المعارضة تلبيةً لمصالح فئاتٍ معيّنةٍ، هدفها الوصول إلى السلطة لتحقيق أهدافها التي بلا شك لا تتعارض والصالح العام، هذا المنظور السائد في المجتمعات التي استطاعت أن تصل إلى مرحلةٍ عاليةٍ من النضج في العلاقة بين المجتمع والدولة، لا يتيسّر للجميع، فبعض المجتمعات لا زالت في مرحلةٍ انتقالية ولم تصل حتّى إلى مرحلة التحوّل الديمقراطي، خصوصاً عندما يكون هذا التحوّل كمشروعٍ تقوم به النخب السياسية من أعلى، وليس نابعاً من حراكٍ اجتماعيٍّ، هنا نكون أمام حالة المجتمع الذي يقوم على

ارتبطت المعارضة في كثيرٍ من الأحيان بفكرة الحركات الجهادية، والتي محتواها الأساسي رفض الآخر المختلف مادياً ورمزياً

علاقاتٍ أوّلية قبل الوطنية، مثل العشيرة والطائفة، ويكون المجال العام فيه متآكلاً، خصوصاً في تلك المجتمعات التي شهدت حقباً استبدادية متتالية، وهنا تكون المعارضة كآليةٍ ديمقراطيةٍ مفقودةً أو فاقدةً لوضعها وموقعها المثالي في الحياة السياسية، وهذا ما يميّز تماماً حال المعارضة في العراق، وجلّ البلدان العربية التي تسعى جاهدةً لوضع أُولى خطواتها على طريق التحوّل الديمقراطي الصعب، وأحد مسالكه الوعرة، هو إيجاد المعارضة الفاعلة أمرٌ مشروعٌ، في ضوء ذلك وعند محاولة تحليل العلاقة بين المجتمع والمعارضة نجد أنّ العلاقة محكومةٌ بجملة عوامل، منها:

1 - الذاكرة السياسية:

يرتبط تشكيل الذاكرة السياسية للمجتمع بالأحداث المفصلية التي يمرّ بها النظام السياسي، حيث تمارس تفسيرات الماضي تأثيراً كبيراً في تشكيل المواقف السياسية تجاه هذا الطرف أو ذاك، خصوصاً في المجتمعات التي لديها هوس التعلّق بالماضي، ما يؤكد مقولة فردريك نيتشه «إنّنا كلّنا نعاني من حمّى تاريخية خبيثه»[1]، ولعلّ تحديد أبعاد علاقة الذاكرة الاجتماعية العربية بالمعارضة يتمّ بهدي ثلاثة عوامل:

- الأول: إنّ تجربة المعارضة تاريخياً ارتبطت بفكرة

العنـف مـن خـلال ولادة الفعـل المعـارض مـن رحم مقاومـة الاحتلال؛ إذ انّ المـدّة الطويلة التي قبعت فيهـا هـذه المجتمعـات تحـت نيـر الاحتـلال، بلورت فكرة مقاومة الطغيان ضدّ ال، متخذةً شـكل العنف الثوري، وما تبع ذلك من توالي الانقلابات العسكرية التـي كان طابعهـا العـام الوصـول إلى السـلطة عن طريق العنف[2].

- الثانـي: ويتعلّق بطبيعة الصراعات السياسـية التي شـهدتها هـذه المجتمعـات بيـن النخبة المسـيطرة على السـلطة وبين قوى المعارضة، وانسداد المجال السياسـي أمـام المعارضة، وما تبـع ذلك من لجوئها إلـى أعمـال العنـف التـي كان مـن آثارهـا الجانبيـة استهداف المدنيين في كثيرٍ من الأحيان، ما يجعلهم يشـكّلون - بشـكلٍ انتقائـيٍّ - ذكريـاتٍ جماعيـةً ضـدّ المعارضة، مركّزين بشـكلٍ أساسي على مسؤوليتهم فـي تهديد الأمـن والاسـتقرار، وقد تقوم السـلطة بمأسسـة هـذه الذاكـرة الجماعيـة ضـدّ المعارضـة عبر القنـوات والمؤسسـات السياسـية والاجتماعية والثقافيـة، ويتـم نقل هذه الذاكرة أيضـاً إلى الأجيال الجديـدة من خلال الأنظمـة التعليمية[3]، خصوصاً إذا ما تمّ شيطنة المعارضة وممارسة التنكيل الرمزي من خـلال ربطهـا بالعمالة والتبعية لطـرف خارجي بقصد تسـقيطها والتقليـل مـن شـعبيتها وتبريـر ممارسـة العنـف والتنكيـل بحقّهـا، ما يجعل العنـف الممارس ضدّها أكثر قبولاً من طرف المجتمع.

- الثالث: يتعلّق بالذاكرة القريبة للمجتمع؛ إذ ارتبطت المعارضـة فـي كثيـرٍ مـن الأحيـان بفكـرة الحـركات الجهاديـة، والتـي محتواهـا الأساسـي رفـض الآخـر المختلـف مادياً ورمزياً، هـذه المعارضة كثيراً ما تمثّل طائفةً أو مكوّناً معيّناً من المجتمع، ممّا يثير حفيظة بقية الطوائـف والمكونات الأُخرى، وهنا نودّ أن ننوّه أنّ فكـرة المعارضـة فـي بعـض المجتمعـات العربية المنقسـمة - ومنها العراق ولبنـان - عجزت أن تكون عابرةً للطوائف والقوميات، وحتّى المحاولات الأولية لإيجادها لم ترقَ إلـى أكثر من كونها معارضةً هجينةً، وغيـر منظّمةٍ، ومتمحـورةً طائفياً بين جهة تتمسّـك بالسـلطة وطرف آخر ينافسها، هذه المفاصل الثلاث تتحكّـم إلى حدٍّ بعيـدٍ بمحتوى الذاكـرة الجماعية، ما يجعل جماعات المعارضة غريبةً ومعزولةً عن وسطها الاجتماعي.

المجتمع الاستبعادي
الذي يقوم على حكم
الاثنيات والطوائف

2 - الاستيعاب والاستبعاد:

لعلّ واحدةً من أهمّ وظائف المعارضة السياسية أنّها تشكّل آليةً استيعابيةً تعمل على تمثيل جماعات خارج السـلطة، وتدمجهـم فـي النظـام السياسـي، ولكنّ فاعليـة تلـك الآليـة تتوقّـف علـى طبيعـة المجتمع ومدى وصوله إلى مرحلة الاندماج، ففي المجتمعات التي تسـعى إلى ولـوج مرحلة التحـوّل الديمقراطي، بـكلّ مـا تعـجّ بـه مـن ولاءاتٍ فرعيـةٍ مختلفـةٍ ومستحكمةٍ، نكون هنا أمام "المجتمع الاستبعادي" الذي يقوم على حكـم الاثنيات والطوائف وإنْ كانت بشكل أحزاب، والجماعة التي يتمّ الاطاحة بها تُقصى من العمل السياسي، خصوصاً تلك التي كانت متربعةً علـى عرش النظام التسـلّطي، وهنا نكـون أمام حالة الاسـتبعاد المباشـر الـذي يكـون مبنيّاً على قـراراتٍ مقصـودةٍ بالإقصاء من الأنشـطة الحاكمة للمجتمع وبطرق شتّى تجعل من أفراد تلك الجماعة غير قادرين علـى الاندماج في النظام السياسـي، ممّا يؤدّي إلى حالة الاغتراب، وأخيراً سيجدون أنّهم الخاسر الأكبر من النظام، وهذا الشـعور يدفعهـم إلى العنف، خصوصاً إذا كانـوا يمثلـون هويـةً محـدّدةً اجتماعيـاً، سـواءٌ كانـت طائفيـة أو قوميـة، وهنـا ننـوّه أنّ التنوّع في المجتمـع قد يكون مصدر إغنـاء وتطوّر، ولكن اقتران

التنوع بالإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يؤدّي أن تنشأ معارضة من خارج النظام السياسي[4]، تحوّل الصراع من صراعٍ سلميٍّ داخل النظام، إلى صراعٍ على النظام، وإلى جانب ذلك هناك نوع آخر من الاستبعاد غير المباشر ويتعلّق بالإقصاء الاقتصادي، حيث تشعر فئة من الناس أنّها محرومةٌ من الامتيازات التي تتمتّع بها الفئات الأُخرى، خصوصاً إذا كان وعي التفاوت كبيراً؛ بسبب انتشار مظاهر عدم المساواة والغبن وتراكم الامتيازات عند فئةٍ دون أُخرى، وسيادة الروح العشائرية التي تقوم على توزيع غنائم كلّ فصيل لأفراده[5]، هنا نكون أمام استبعادٍ اقتصاديٍّ عموديٍّ بمقابل الاستبعاد الهوياتي الأفقي، وفي المجتمعات المنقسمة غالباً ما يتقاطع هذان النوعان من المعارضة، وهنا تجد المعارضة أنّها غير قادرةٍ على النفاذ إلى الفضاء العام ولملمة شتاتها، وعاجزةٍ عن مجاراة أو مزاحمة النظام الهوياتي القائم على تقسيم الغنائم.

3 - المجتمع الريعي:

المجتمع الريعي هو المجتمع الذي يعتاش على الواردات النفطية القادمة من الخارج، والتي لا تكون حاصل نشاطاتٍ اقتصاديةٍ منتجة داخلياً؛ إذ تقوم الفئات الاجتماعية بالاعتماد على الريع بشكلٍ كبيرٍ، مستبعدةً أساليب الانتاج الأُخرى، وتعمل على حماية شبكة المصالح المنبثقة من هذا الريع، حتّى وإن كان فيه إقصاء للفئات الأُخرى، هذا الاعتماد الاقتصادي سيؤدّي إلى تغيير الملامح الاجتماعية والسياسية، فتظهر طبقةٌ متوسّطةٌ تابعةٌ للدولة لا شأن لها بالسياسة، ومن خلال الوفرة المالية سيقوم المسؤولون بنشر الاستفادة وتوزيع الفائض، ومنها ستصبح الدولة مرادفة للفساد والرشوة، وخير مثال على ذلك العراق وانغولا ونيجيريا، هنا يصبح المجتمع خاضعاً للريع والسلطة التي تمثله، ويصبح الأفراد زبائن لا مواطنين[6]، لا يهتمون بالشأن السياسي بقدر الاهتمام بالتأمين على وضعهم الاقتصادي الذي يوفّره النفط، ويدعم تلك الزبائنية الممارسة من قبل الأحزاب، والتي تظهرُ بشكلٍ واضحٍ خلال الانتخابات، بل يتمّ ممارستها جهاراً نهاراً باعتبارها نوعاً من تقاسم الغنائم، هذا الريع يولّد خللاً في العلاقة بين المجتمع والمعارضة، فالأخيرة سوف تفتقر إلى ثلاثة من العناصر التي تؤمن تواصلها مع المجتمع:

الأول: الريع النفطي الذي توفره الموازنة العامة.

والثاني: قدرتها على ممارسة الزبونية.

والثالث: هو ارتباطها بالمجموعة باعتبارها منشقّة عن الصف، وربما تهدّد مكانة الجماعة التي تنتمي إليها بين الجماعات الأُخرى، خصوصاً أنّ الريع يشكّل بيئةً مناسبةً لانتشار الانتماءات الضيّقة، ويظهر ذلك جلياً في المجتمعات المنقسمة مثل العراق ولبنان وغيرها، حيث يديم ذلك آليات الضبط السلطوية، الأمر الذي يجعل الأفراد يتخلّون طوعياً عن حقوقهم.

المجتمع الريعي هو المجتمع الذي يعتاش على الواردات النفطية القادمة من الخارج

4 - ثقافة الاستبداد:

الدول التي مرّت بفترةٍ طويلةٍ من الاستبداد تترسّخ في مجتمعاتها ثقافة الخضوع والولاء المطلق للحاكم وليس للدولة، وخلال مراحل التحوّل الديمقراطي خصوصاً عندما يكون هذا التحول بشكل هرمي ينتقل هذا التقديس من الحاكم إلى الشخصيات البارزة في النظام الجديد، وفي الحقيقة تتوارى تحت عباءة هذا التقديس شبكةٌ من الروابط غير الرسمية أو علاقات الراعي – الرعية التي يتمّ من خلالها توزيع الغنائم الناتجة عن التحكّم في مقدّرات الدولة، وتكون هذه الروابط على شكلين رئيسين:

أوّلهما: وظائف وعقود وقروض ميسّرة وفرص

لتحقيق مكاسبَ غير مشروعةٍ.

وثانيهما: موارد لا تسيطر عليها الدولة مباشرةً، لكنها خاضعةٌ لتنظيمات الزعيم، مثل تصاريح الاستيراد وغيرها [7]. وما يساعد على ترسخ ثقافة الاستبداد أنّ الصورة الوحيدة في أذهان الناس في الوصول إلى السلطة هو استعمال العنف بين النخب، وهذا يجعل الأفراد في المجتمع ينقسم موقفهم من المعارضة باتجاهين: الأول يعدّ خروجهم على النسق العام أو جماعتهم أنّه كفرٌ وزندقةٌ، أمّا الاتجاه الآخر فلا يتفاعل معها، وهنا تجد المعارضة نفسها بلا قاعدة تستند عليها، وعند فشل النخب في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تجربة التحول يعدّ الزعماء الديمقراطيون أمام أنظار جمهورهم فاشلين وفاسدين، وسيكون ردّة الفعل ضدّ الديمقراطية بأنّها مجرّد وهمٍ، ومن ثمّ يسود الحنين إلى الاستبدادية وهذه من أخطر مشاعر السلبية [8].

هذه العوامل تتحكمُ بشكلٍ كبيرٍ في شكل وفاعلية المعارضة في أيّ مجتمعٍ على طريق التحوّل الديمقراطي، والمحصلة منها انّ البعد الاجتماعي هو الذي يعطي للمعارضة مضموناً ومعنىً في أيّ نظامٍ سياسيٍّ، فهي بدونه تبقى جسداً بلا روح، فلا يكفي وضع الأساس القانوني لوجود المعارضة ما لم تكن مستندةً إلى قاعدةٍ اجتماعيةٍ رصينةٍ، في مثل هذه الحالة قد تحصل في بعض الأحيان هبّةٌ شعبيةٌ مغلّفةٌ بمشاعر رومانسية لعزل الطبقة الحاكمة، سرعان ما يتبيّن أنّه فوران سريع ينتهي أمره بأوّل انتخابات[9]، بسبب طبيعة تكويينها الذي يتشكّل من خليطٍ غير متجانسٍ اجتماعياً، فضلاً عن افتقارها للتنظيم والمأسسة، واحتوائها على كثيرٍ من المصالح المتنافرة تعود لمشاربَ مختلفةٍ.

الخاتمة

إنّ تحليل المعارضة كأحد أهمّ آليات الديمقراطية من منظور اجتماعي تبيّن لنا بشكلٍ جليٍّ عمق الأزمة التي تعاني منها النظم السياسية الساعية للتحوّل الديمقراطي - ومنها العراق - في القدرة على إنتاج معارضةٍ سياسيةٍ قادرةٍ على تحقيق التوازن داخل البرلمان، فالمعارضة ما هي إلّا انعكاس لبيئتها، فمن الممكن أن تظهر حركاتٌ اجتماعيةٌ على شكل احتجاجاتٍ مطلبيةٍ ما تفتأ أن تنزوي وتضمحلّ، سواء بتفكّك المطالب، أم بتفكّك الحركة نفسها؛ بسبب القمع المقبول اجتماعياً، وهنا فإنّ القول بأنّ مجرد وجود معارضة رسمياً سوف يؤدي إلى إصلاح النظام السياسي، يعدّ طرحاً سطحياً وغير واقعيٍّ؛ لأنّ ظهور معارضة من دون توافر شروطها الموضوعية سيصيّرها إلى مجرد «ديكور» تجميلي للنظام السياسي من دون أن تمتلك القاعدة الاجتماعية والسياسية لانجاز دورها المفترض في التوازن السياسي.

هوامش

1 - Peter J. Verovšek, Collective memory, politics, and the influence of the past: the politics of memory as a research paradigm, Politics, Groups, and Identities, 2016 Vol. 4, No,2016,p530.

2 - عبدالاله بلقزيز ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2001،ص17.

3 - Ed Cairns and Mícheál D. Roe(ed), The Role of Memory in Ethnic Conflict Palgrave Macmillan,2003 , p7 .

4 - see, Frances Stewart , Social exclusion and conflict: analysis and policy implications, Report prepared for the UK Department for International Development, London,2004.

5 - غيورغ سورنسن ،الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات بيروت، 2015، ص173.

6 - لاري دايموند ، روح الديمقراطية والكفاح من أجل المجتمعات الحرة، ترجمة عبدالنور الخراقي، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2014، ص122.

7 - غيورغ سورنسن، مصدر سبق ذكره، ص112.

8 - صامويل هنتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1991، ص344.

9 - غيورغ سورنسن، المصدر السابق، ص112.

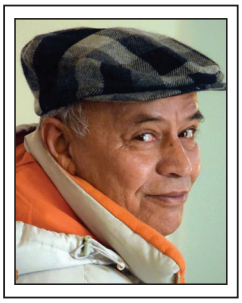

المعارضة البرلمانية في العراق.. الجذور والآفاق

كامل داود
باحث من العراق

البرلمان العراقي

تمهيد

ارتبطت المعارضة بالسلطة منذ انبثاقها ارتباطاً لا يمكن الفكاك منه مطلقاً، والتصقتا معاً منذ تبلور السلطة كمفهوم يعبّر عن ظاهرة ذات وجهين: الوجه الأول هو وجود رغبة عند الجماعة الإنسانية في الحياة الآمنة من جانب، وادّعاء بعضهم بامتلاك المقدرة على تحقيق هذا الأمان، على أن يطاع أمرهم، وهذا ببساطة، هو منشأ الإرغام الذي هو جوهر السلطة وصورتها الواضحة، والتي تطورت بتطوّر الجماعات الإنسانية إلى منحىً كبيرٍ من التعقيد والالتباس.

وبشكل عام، قد تختلف أشكال السلطة السياسية تبعاً لثقافة المجتمعات، وتزداد مع التجارب تنظيماً ودقّةً، وإنّ المعارضة قد توازي تلك السلطة أو قد تفوقها، خاصة في ظلّ الأنظمة الديمقراطية، حيث يسود الخضوع لمبدأ التعايش الدستوري بعيداً عن أجواء القوة والعنف، وقد يخلق ذلك مناخاً سياسياً ونفسياً يهيّئ لتطابق الآراء بين السلطة والمعارضة، ويمكن ملاحظة ذلك في الأزمات الوطنية الكبرى، كالكوارث الطبيعية والحروب مثلاً.

كان القانون الدستوري الغربي قد اجتهد ويجتهد في محاولة التوفيق بين غلواء السلطة ومعارضتها، وكلّ ذلك يجري داخل الاطار الذي يحتوي الدولة وتحويل الاحتجاج إلى جهدٍ منظّم، بل حتّى تقديم الدعم المادي والمعنوي لتشكيلات المعارضة؛ لأنّها جزءٌ أساسيٌّ وضروريٌّ لديمومة استقرار النظام السياسي لتحقيق مصالح رعاياه، لذلك فمهمّة علم السياسة الحديث كان ولا يزال تدجين سلطة الدولة وتنظيم ممارستها في ظلّ حكم القانون، وتوجيه نشاطاتها نحو أهداف تعتبر شرعية بنظر الشعوب التي تحكمها[1].

إنّ المعارضة البرلمانية المنظّمة هي الضمانة الواقعية لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم التي قد تنتهكها الحكومة بالاستبداد باستعمال السلطة الممنوحة لها بموجب العقد السياسي، وإنّ الافتقار إلى المعارضة السياسية التي ترصد فعاليات السلطة، يكون مدعاةً لتنصّلها عن وعودها وانحرافها عن مسارها المخطّط له، وهنا تكون المعارضة السدّ الذي يخلق التوازن في جسد الدولة[2]، وتكون المعارضة قوّةَ توازنٍ ضروريّةٍ رديفةٍ للسلطة السياسية، ولكن لابدّ من اختلاف الرؤى السياسية وتقاطعها خلال ممارسة البرامج السياسية، هذا الاختلاف والتقاطع يولّد الصراع بين السلطة والمعارضة، إذاً هو ظاهرة طبيعية، وهو صراع بين متلازمتين، حتّى بتشكّلاتهما الأولية البسيطة؛ لذا فقد أخذ هذا الصراع مساحةً واسعةً من الجدال في الفكر السياسي، وتعدّدت الطروحات التي تعالج تنظيم العلاقة بين السلطة وانجرارها للطغيان والاستحواذ، والاعتراض على سلوكها السياسي وتخفيف وطأتها على الحريات العامة.

جذور المعارضة البرلمانية في العراق:

على الرغم من أنّ المعارضة العراقية قد فاقت الحكومات بالنضج والوضوح الفكري بأحيان كثيرة، وأنّها عبّرت عن معارضتها للحكومات المتعاقبة بأساليب متعدّدة، وأبدت عدم الموافقة على سياسة الحكومة سواء بنشاطها السلبي أو الإيجابي الذي كان يستهدف تعديل سياسة الحكومة أو إسقاطها[3]، إلّا أنّها ظلّت أسيرة واقعٍ ثقافيٍّ بأنساقٍ قيميةٍ منقادةٍ لحمولة تاريخية قاسية، فالثقافة العربية الموروثة ترفض فكرة الشريك السياسي، وانّ الواقع العربي يحاصره فكران ويتنازعان عليه، فكر السلطة، وهو الصائب والأقوى، وفكر المعارضة، وهو فكرٌ مهانٌ ومغلوبٌ ومدانٌ[4]. ووجدت المعارضة نفسها أمام تحدّياتٍ كثيرةٍ، أخطرها أنّ آفة الثقافة الموروثة هي فرض الطاعة العمياء للسلطة، وهذا اتساقاً مع التفسير الحرفي للنصوص، ثمّ تنزيل الأمر من السلطة إلى الشعب يوازي تنزيل الوحي من الله تعالى للعالم، دون حقّ لمحاسبة أو مراجعة

السلطة[5].

إنّ مجـرد التفكير بمعارضة الحكومات لابدّ أن يضع في حسـاباته هكـذا تحديات ثقيلة، يؤطرها تسـيّد نظام أبوي يهيمن علـى الثقافة العربية، بحضورٍ لا يغيب عن حياتنا الاجتماعية، انّه التخلفُ الذي يكمن في الحضارة الأبوية، متمظهراً بالعجز واللاعقلانية، وخلق ذهنية ترفض المعارضة تنزع إلى السـلطوية الشـاملة[6]، ومع محدودية حجم القوى الاجتماعية الساعية للتغيير والمشاركة في الشأن العام.

فـي ظلّ الحكم الملكي الذي تأسـس عام 1921، كانت الانقسـاماتُ واضحةً في المجتمع العراقي، وقـد سـعى الملـك فيصـل الأول إلـى تأسـيس روابـط مواطنـة بيـن المكونـات العراقيـة، وكانت إضافـة الكثير من المرافق التعليمية للمؤسسـات الحكوميـة فـي عهـده قـد وفّـرت المـدد للنخب المثقفـة في الطبقة الوسـطى الحاملة الطبيعية للحركـة الوطنيـة بمـا فيهـا المعارضة السياسـية، ولكـن فيصـل الأول يكتـب فـي إحـدى مذكراتـه بحـزنٍ وأسـىً واضحين، عـن تفكّك عـرى المجتمع العراقي، واسـتعداده للمعارضة والانقضاض على أيّة حكومةٍ[7].

فقـد قاطع (الشـيعة) المجلس التأسيسـي سـنة 1923 الـذي كان عليـه أن يصـادق علـى أوّل دسـتورٍ عراقـيٍّ عـام 1925، وانّ الملـك شـعر باستحالة التقدّم والنهوض بالبلاد بدون جيش؛ لأن الحكومـة كانـت أضعـف مـن الشـعب، ففـي إحصائيـةٍ طريفةٍ تُظهر أنّ عـدد البنادق التي بحوزة الشـعب تبلغ (100) ألف بندقية، بينما لا تمتلك القوات المسلحة الحكومية غيـر (15) ألف بندقية، وشـكّ الملك في قدرته علـى إخماد ثورتيـن (معارضتين) متباعدتيـن فـي آنٍ واحـدٍ، ورأى أنّ الجيش هو العمود الفقري لمملكته الفتيـة؛ لذا قـرّر زيادة عديـد قواته المسـلّحة، لكنّهـا مـا فتئت أن

في ظلّ الحكم الملكي الذي تأسس عام 1921، كانت الانقساماتٌ واضحةً في المجتمع العراقي، وقد سعى الملك فيصل الأول إلى تأسيس روابط مواطنة بين المكونات العراقية

تقود سلسلة طويلة من الانقلابات[8]، امتدّ تأثيرها إلى قبة البرلمان تأييداً ورفضاً على وفق المصالح والأهداف.

وكان من الجلي ملاحظة نهج المعارضة في البرلمان، فإنّ المعارضين في المجالس النيابية منذ اجتماع المجلس النيابي الأول في تموز 1925 لم يكن أُسلوب معارضتهم واحداً، ولم تجمعهم أهدافٌ موحّدةٌ، وكان عدد من النواب في كلّ مجلس يقومون بدور المعارضة للوزارة القائمة، ولكنّها على العموم ضمن نظام الحكم القائم[9].

انّ المعارضة كذلك قد عرفت بطابعها التكتيكي، ولم تكن معارضة مبدئية ، فقد ينتقل المعارض من صفّ المعارضة في البرلمان إلى الحكم، وينخرط في المنهج أو النظام الذي كان يعارضه، ويمارس ما كان ينتقده[10]، ولا يعني ذلك خلوّ الساحة البرلمانية آنذاك من المعارضة التي يقودها منهجٌ سياسيٌّ ثابتٌ ومحدّد الأهداف على المستوى الاستراتيجي، فكانت معارضة (جماعة الأهالي) ناضجةً وجدّيةً، وسارت في خطوطٍ متعدّدةٍ، تناولت في حيثياتها كشف العيوب المتعلّقة بطبيعة الحكم وتصرّفات الحاكمين، وبيّنت الوجه الصحيح لتطبيق أحكام الدستور والقوانين المنبثقة منه[11].

لم يشهد العراق بحكوماته المتعاقبة منذ 2003، ولادة حزبٍ معارضٍ في مجلس النواب، ومردّ ذلك يعود إلى طبيعة تشكيل الحكومات التوافقية

إلّا أنّ الانقسام المتأتي من الولاءات الأولية، والذي تحدّث عنه الملك فيصل الاول، ظلّ مهيمناً بشكلٍ واضحٍ على الأداء السياسي للمعارضة داخل البرلمان وخارجه، واستمرّ متأصّلاً في التعاطي مع موضوعة التمثيل الديمقراطي في العراق إلى تسعينيات القرن العشرين، وقد ألقى بظلاله على مؤتمرات المعارضة العراقية ومقرراتها[12]، وما اللجوء إلى الديمقراطية التوافقية إلّا أحد تمظهرات هذا الانقسام.

آفاق المعارضة البرلمانية في دستور 2005:

لم يشهد العراق بحكوماته المتعاقبة منذ 2003، ولادة حزبٍ معارضٍ في مجلس النواب، ومردّ ذلك يعود إلى طبيعة تشكيل الحكومات التوافقية، ولا يعني ذلك استحالة انبثاق تجمّعٍ سياسيٍّ معارضٍ تحت قبّة البرلمان العراقي، حتّى وإن غابت التقاليد الراسخة في هذا المضمار في الثقافة البرلمانية العراقية، إنّ الدستور العراقي قد منح السلطة التشريعية أوسع وأقوى الصلاحيات، وإنّ عضو البرلمان يمتلك مقدرةً كبيرةً على ممارسة سلطته الدستورية بحرّيةٍ وثقةٍ عاليةٍ، ويتضمّن الدستور في فقراته حيّزاً كافياً لتشكيل هكذا تجمّعٍ سياسيٍّ، وفي الدستور العراقي ما يمكن أن يؤشّر إلى المواد التي يمكن اعتمادها دستورياً في ذلك:

1 - في (المادة 58 أولاً): لخمسين عضو من مجلس النواب دعوة المجلس إلى جلسةٍ استثنائيةٍ، ومنها يمكن للتجمع المعارض؛ الاستفادة من الفرص المتاحة في البرلمان والمنابر السياسية والإعلامية لطرح أفكاره في المعارضة، مع وضع الحلول البديلة، ويمكنهم تمديد الفصل التشريعي بما لا يزيد على ثلاثين يوماً، وذلك ما نصّت عليه الفقرة ثانياً من المادّة ذاتها.

2 - في (المادة 60 - ثانياً): منحت الحقّ في تقديم مقترحات القوانين، ويمكن أن تقدّم من عشرة أعضاء من مجلس النواب، إنّ هذه المادة الدستورية تتيح بشكلٍ يسير التأسيس لمشروعٍ

قانونيٍّ يتوافق مع أهداف المعارضة، ويعبّد الأرضية للبناء القانوني الرصين.

3 - في الفقرة سابعا (ب): يجوز لخمسة وعشرين عضوا في الأقل من أعضاء مجلس النواب طرح موضوعٍ عامٍّ للمناقشة لاستيضاح سياسة وأداء مجلس الوزراء أو إحدى الوزارات، وهنا يمكن للمعارضة البرلمانية ممارسة دورها الرقابي على المؤسسات الحكومية بكلّ مستوياتها، بل إنّ (المادة ب) تمنح الحقّ لخمسةٍ وعشرين عضواً أن يستجوبوا رئيس مجلس الوزراء أو أحد وزرائه ومحاسبتهم في المسائل التي تدخل في اختصاصهم.

المعارضة جزء من النظام السياسي وليس عدوّاً له، وهو المعوّل عليه في إرساء نظامٍ سياسيٍّ يتحلّى باستقامة العمل الحكومي

4 - من جانب آخر، نجد أن (المادة 63): قد نظّمت الحماية الدستورية لعضو مجلس النواب وحصانته عمّا يدلي به من آراء في أثناء دورات الانعقاد.

إنّ هذا الميدان الدستوري المفتوح لمعارضة برلمانية تنبثق من نظامٍ ديمقراطيٍّ تعدّدي، يضمن حقّ المعارضة للسلطة الحاكمة بصورةٍ منتظمةٍ ودستوريةٍ، وانّ الدستور الحالي، يكفل حرّية ممارسة النشاط السياسي والرقابي لأعضاء البرلمان، وتشكيل التجمّعات المعارِضة، وهنا تكون المعارضة جزءاً من النظام السياسي وليس عدوّاً له، وهو المعوّل عليه في إرساء نظامٍ سياسيٍّ يتحلّى باستقامة العمل الحكومي وسمو المبدأ الديمقراطي.

وبالإحالة إلى نتائج انتخابات 2021، وقراءة المعادلة السياسية التي تمخّضت عنها بصعود قوىً سياسيةٍ ناشئةٍ تحمل روح احتجاجات تشرين 2019، التي أعادت للمواطنة موقعها في صدارة الانتماء الوطني، وبديلاً عن الولاءات الأولية والفرعية، وفتحت الآفاق لحكم الأغلبية السياسية عوضاً عن التوافقية الأثنية التي أغرقت البلاد في لجّة من الفساد والتخلّف.

(Endnotes)

1 - فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة ، ترجمة مجاب محمد الامام، الرياض، 2007 ص41.

2 - د. عبد الاله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1,2001 ، ص11.

3 - هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، دار الكنوز الادبية، بيروت، ط1، 1997 ص38.

4 - د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 1997، ص43.

5 - د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص43.

6 - هشام شرابي،النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع الغربي، بيروت، 1992، ص14.

7 - حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الاول، ترجمة عفيف الرزاز، القاهرة، 2011، ينظر ص44.

8 - حنا بطاطو، المصدر السابق ص 45.

9 - حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ، 1946/1925، بغداد 1983، ينظر ص209.

10 - حسين جميل، نفس المصدر، ص210.

11 - حسين جميل، المصدر السابق، ص219.

12 - مؤتمر فيينا عاصمة النمسا في حزيران 1992، وفي تشرين الثاني 1992 عقد في مصيف صلاح الدين والذي خرج بتشكيل المؤتمر الوطني العراقي، وفي آذار 1999 عقد في نيويورك ثالث مؤتمر للمعارضة العراقية ، وآخرها مؤتمر لندن في كانون الاول 2002 تمخض عن تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق.

المعارضة السياسية في العراق المعاصر

معارضة بجلباب ممانعة، أم ممانعة بقبّعة معارضة؟

د. رضا حسان الجابري

مراد المفردة ودلالة الاصطلاح:

وضـوح الخطاب أو النص، وامتناعه على اللبس والاشـتباه، يسـتلزم اتفاقـاً مرضياً وإدراكاً متّسـقاً فـي معنى المفردة ودلالـة الاصطلاح. ومـا زال أمرٌ كهذا يشـكّل تحدّياً وعائقاً فـي عرض الأفـكار وإيصال مضمـون الخطاب كمـا يراد له، ويمتدّ ذلك إلى تباين ردود الأفعال والمواقف تجاه النص، تبعاً للاختلاف في تلقّي دلالة الاصطلاح ومراد المفردة.

ويعـرف الاصطلاح بأنّه «اللفـظ المختار للدلالة على شـيءٍ معلوم لتمييز به عمّا سـواه»[1]. ولطالما حصل سـوء فهـم النـص بجنايـة ضبابيـة المفـردة، أو وقع شـطط في التأويل؛ لأنّ دلالة المصطلح كانت سيّالة غيـر مانعة إلى حدّ عـدم ردع تعدّد التأويلات، بل ممّا يلـزم تضاربها. ونحن «أحوج ما نحتاج هو وقفة نقدية تحليليـة أمـام (العملـة) الأساسـية للفكـر، ألا وهي المفاهيم والألفاظ والمصطلحات»[2].

ولخـوض غمـار لجـج مفهـوم «المعارضـة» تنظيـراً وتطبيقـاً وتجـارب وحكمـاً وتقييمـاً، لابدّ مـن تحديد مفهوم المعارضة وتحريره من القيد العرفي الإعلامي وأسـر الخطاب السياسـي السـطحي المبتذل، وحتّى الاسـتعمال غيـر المبال لدلالته في متـون المؤلفات فـي الفكـر السياسـي. فـ» المفهـوم تعبيـر تجريدي موجز يشير إلى مجموعة حقائق أو الأفكار المتقاربة.[3] فإنّ بان مفهـوم «المعارضة» ناصعاً دقيقاً دالّاً على جـذره التاريخـي وارتباطـه الثقافي وصلتـه الحضارية وبيئتـه الحاضنـة كان ذلـك سـبيلاً آمنـاً فـي دراسـة التجربة السياسـية المرتبط بها عضويـاً، وتحليل البنى المشـيدة على أساسـه، وإلّا فالباحـث يكون في تيه عظيم؛ لأنّ «الاصطلاح هو اتفاقُ قومٍ على تسـمية الشـيء باسـم ما ينقل بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما»[4]. و"المعارضة" كمفردة في معناها القاموسـي لا تنفكّ عن مجالهـا التاريخي - الحضاري الذي أنبتها، وتغذّت منه وتربّت في ظلّه. وفي اللغة العربيـة مركب الثقافة الإسـلامية تعنـي المعارضة: الرفض والاحتجاج والممانعة، كما تضمّنت ذلك كتب اللغة (معارضة، اسم مصدر عارض...).

أمّـا في اللغات الأوربية فإنّ كلمة معارضة، مثلاً في اللغـة الانكليزية كلمـة معارضـة opposition أصلها المصـدر oppose ، ويعنـي عـدم القبـول والقيـام ففعـلٍ لمنع حـدوث أمرٍ أو تمريره، والاسـم منه -op posite يعنـي الخصم والغريـم والمخالف والمقابل، فتكـون المعارضـة تحمل دلالـة الاختـلاف والتقابل بالرأي والخصومة حول الحقوق والاعتراض على أمر[5]، وكذلك في اللغة الفرنسية[6].

التاريخ والتجربة، الإرث والتقاليد:

مـن نافـذة معنـى المفـردة ومـن ثـمّ دلالتهـا الاصطلاحيـة نطـلّ على فضائين حضاريين وثقافتين وتقليدين سياسيين ومفهومين اجتماعيين مختلفين تمامـاً. فأهـل الشـرق بسـعة المعنـى والمسـلمون بالتحديد والعرب حصراً لم يستعملوا كلمة "معارضة" كمفهوم سياسيٍّ أو فكريٍّ – إلى حدٍّ ما – في إرثهم السياسي، ولم تظهر بدلالة اصطلاحية في صراعاتهم السلطوية عبر تاريخهم القديم والوسيط. وهذا يجري مجرى المسـلّمات التي لا خلاف فيها، ولا يحتاج إلى تصفّحٍ في أسفار التاريخ.

إن طبيعـة أنظمـة الحكم كانـت ذات صبغـةٍ واحدةٍ، واتجـاهٍ واحـدٍ، وعنـوانٍ واحـدٍ، ورأي واحـد، ومقالـةٍ واحـدةٍ، لا تصلح البيئة السياسـية ولا الثقافة الدينية الشـعبية الوجدانية التابوية بولادة طبيعية لمفهوم اسـمه (المعارضـة)، ولا حتـى إنباتـه ونمـوه معافىً فيمـا لـو تمّ نقلـه بعـد الاطلاع عليـه عنـد الأقوام الأُخـرى ومـن تجارب الأُمـم القريبـة – الاغريق – من خلال تراثهم أو الاتصال بهم مباشرةً.

خلافاً لما حصل في أوربا قديماً وبالذات في أثينا حيث نشـأت "المعارضـة" – المفهـوم والتطبيـق – حينئذٍ برفقـة الديمقراطيـة المتقدّمـة في إطارهـا الفكري والواعية في بعدها العملي، وتطوّرت مع تطوّر الفكر التنويـري، ونضجـت بالتجـارب السياسـية والتحرّر من ربـق السـلطات الأوتوقراطية الكنسـية والاضطهاد الفكري. فقد اتسـعت وارتقـت "المعارضة" مفهوماً وممارسـةً بتطـوّر حاضنتهـا الدافئـة الديمقراطيـة، باشـتداد عودي ركيزتيها الأساسـيتين: حكم الشعب لنفسه والتمثيل النيابي، والتداول السلمي للسلطة، وبآلية مقنّنة هي الانتخاب الحر.

وهنـا يتضح المشـهد فـي كلٍّ من البيئتيـن، والتباعد القيمـي والفكـري والعملي بينهمـا، والاختلاف في النشـأة والمضمـون والغايـة والوسـيلة، والمقارنـة بينهمـا مقصـودةٌ وأصـلُ الأمـر، تمهيـداً لبيـان تأثّـر أضعفهما بالأقوى منهما، أو بالأحرى إذعان أفقرهما لأثراهمـا، وقهر غربيّهمـا لشـرقيّهما بتفوقه التقني

العلمي. فحكومات محصّنة بحقوق وامتيازات وخصائص استثنائية يتولّى إدارة شأنها سلالة خاصّة تدير شؤون أفراد يعاملون كقاصرين لا يحسنون لأنفسهم نفعاً، لا يصلح أحدهم أن يكون مسؤولاً عن نفسه، فكيف به يكون مسؤولاً عن غيره، مثل هذه الحكومات والسلطات أبعد ما تكون عن فحوى الديمقراطية وغاياتها، بل تجد في "المعارضة" اساءةً لذاتها وتطاولاً على مقامها.

ورغم هذا التركيب الحديدي للقوى الحاكمة والمحكومة، كان لابدّ أن تحدث المخالفة من التذمّر والنبذ؛ لتصبح رفضاً، وليتحوّل بدوره إلى ممانعة، وبالتالي يولد منها التمرّد و"الخروج على السلطان" وحَدَهُ الفاصل بين السلطان والخارج عليه السيف والدم.

> **المعارضة السياسية: حزب له برنامج عمل حكومي خسر الأغلبية البرلمانية، ولكنه ظلّ يسعى من خلال الأدوات الدستورية لكشف عيوب برنامج حزب الأغلبية**

معارضة عابرة للقارات:

وعَبَر مفهوم «المعارضة» بصورته الأُخرى الأوربية القارات تحت جناح الديمقراطية من الغرب الأوربي إلى الشرق الاسلامي والعربي، عبر نفق الاستعمار والاحتلال العسكري. ولغرض تشييد صرح الديمقراطية الوافدة وترسيخ مفهومها في ضمير ووجدان شعوب اعتقدت عبر تاريخها أنّ «منظومة الحكم» قدرٌ وفرضٌ إلهي بـ «نص» أو «غلبة مسدّدة». وقد احتاج المستعمر إلى خلق طبقةٍ معيّنةٍ تقدّم استعراضاً بهيّاً للعبة الديمقراطية، لعلها تستهوي وتغري الشعوب بمحاولة تعلّمها وإتقانها، ومن ثمّ ممارستها. فأمسى مركب السلطة مكوّناً من سلطاتٍ راعيةٍ قابضةٍ محصّنةٍ بالنفوذ الأجنبي، ومجلسٍ أو مجالس تمثيلية للشعب، ينتج عنها فريق يحكم وفريق يُعارض، وفق المفهوم الغربي.

لا شكّ انّ مفهوم «المعارضة» في النظم السياسية الغربية يرتكز على أساس براغماتي يمكن صياغة مضمونه بتركيزٍ شديدٍ؛ فريق نال الفرصة ليحكم وليكسب منافع وامتيازات الحكم، وفريق لم يحظَ بالفرصة فليبقَ في المسرح لا يخرج من فضائه معبّراً عن وجوده السياسي بالمراقبة والاعتراض حتّى يحظى بفرصة الحكم وينال مكاسبه أو عبر صور متفرعة عن الأصل محتفظة بمضمون فلسفة الحكم في الأنظمة السياسية الغربية التي تقوم على تمثيل مصالح لوبيات اقتصادية أو قوى اجتماعية أو تيارات فكرية غالبة. «المعارضة الأقلية التي لا تستطيع الوصول إلى الحكم لقلّتها وضعف تأثيرها في الرأي العام»[7], ووجدها بعضهم «واقعة اجتماعية سياسية توجد في كلّ المجتمعات الإنسانية باعتبارها مجالاً سياسياً عموماً بين السلطة والمجتمع»[8].

ودقّق في الأمر آخر، فوصف المعارضة السياسية بأنّها: «حزب له برنامج عمل حكومي خسر الأغلبية البرلمانية، ولكنه ظلّ يسعى من خلال الأدوات الدستورية لكشف عيوب برنامج حزب الأغلبية، وظلّ يفعّل الأدوات الرقابية نحو الأداء الحكومي»[9]. أو: «المعارضة تعبّر عن القوى غير المساندة للحكومة التي تقف موقف الضد أو الرفض منها»[10].

ولكن الجميع متفق على أنّها عقدٌ اجتماعيٌّ معزّز بتقليدٍ عرفيٍّ على مشتركات لا تقبل الخلاف والتنازع: الدولة، والقانون الحاكم، وحقوق الإنسان وحرياته.

إنّ نقل ذلك المفهوم «للمعارضة» للشرق العربي الإسلامي مرفقاً بالديمقراطية المستوردة كان بمثابة ولادة قيصرية ممسوخة عن حمل اصطناعي مشوّه! قطعاً سوف لا يجد المساحة الوسيعة ولا الفضاء الرحب ليزدهر، فنشأ سقيماً عليلاً، لا يملك عناصر الاستمرار، ولا صيرورة التطور، ولا أسباب النضج. وتبادلت أدوار لعبة الديمقراطية (الحاكم والمعارض)

ثلّـة خاصّـة منتقاة بمعايير الغرب المسـتعمر، فعزّزت تلـك الثلـة حالة الطبقية، وأضافت إلـى بنائه الهرمي العاجي طبقة أعلى وأسمى، وتشابكت مصالحها مع مصالح فئات اجتماعية متسـلطة (عشائر وشيوخها)، وقـوى اقتصاديـة متنفـذة، وانتعـش ذلـك المركب الجدلـي برعايـة ملكيـات سـامية محصنـة بعطـف المحتـل، فجاءت «المعارضة» فعـلاً متكلّفاً، وإضافةً تكميليةً غير أصيلةٍ للمشهد المفروض قسراً !

ومثـل هذا النتـاج التلفيقي والصناعـة المرقّعة، لابد أن يواجـه برفـض، ويكـون موضع احتجـاج، ليس على مسـتوى أدوات لعبة الديمقراطية المصطنعة بإرادة أجنبيـة، بـل النظـام السياسـي بـكلّ أركانـه، فولدت الحـركات الرافضـة المحتجـة الممانعـة الثوريـة التي حملت اسـم «المعارضة» كاسـمٍ منقولٍ لها بنقل لا يوافقهـا، وكان ذلـك اصطلاحاً سياسـياً تعاملت مع كلّ الجهـات بتواطـئ، وهي في حقيقتهـا وجوهرها قـوى ممانعـة ورفـض، أو حـركات كفـاح فـي أغلبه مسلح.

وبعـد تغيّر أسـاليب الهيمنة ووسـائل التمكن للغرب المحتل؛ لتغيير مسارات الأحداث في نهاية الأربعينات وبدايـة الخمسـينات بتأسـيس الأمـم المتحـدة، واسـتقطابات الـدول العظمـى، وتمحـور القـوى المتضـادة، وأسـباب اقتصاديـة صادمـة، أدّى ذلـك كلّـه إلى اعتمـاد البديل النقيض للعبـة الديمقراطية، وهو انتداب فئاتٍ مغامرةٍ طامحةٍ لتُشكّل بها أنظمة دكتاتوريـة مسـتبدة، مسـتبيحة الشـرعية بانقلابـاتٍ عسـكريةٍ دمويـةٍ، وقهـر بوليسـي فظيـع. فظهـر وامتـاز فريقان: "حكم عسـكري اسـتبدادي" و"قوى مقموعـة مضطهدة رافضة ممانعة"، بعد أن نشـأت وترعرعـت وامتـدّت جذورهـا واسـتوى عودهـا فـي "الكفاح المسلح «في الشوط الأول من فرض هيمنة المحتل، رافضةً بشكلٍ أشدّ وأشرس نظامه السياسي المختلـق. وكانت هذه الصورة الرافضة الممانعة هي أقرب إلى التكوين الثقافي والفكري والتربوي لأفراد المجتمعـات الإسـلامية والعربيـة بالـذات. فهي لم تختلف حول منهج أو برنامج أو أُسلوب، بل هي كانت في خلاف مع وجود الآخر الحاكم المستبد، فلم تكن "معارضة " بالمراد المعرَّف للمصطلح.

وعنـد التأمّـل فـي كلّ أنـواع (المعارضـة(ودراسـة أحوالهـا، فإنّنـا نجد فـي النظم السياسـية الغربية أنّ المعارضـة تكـون تحـت سـقف البرلمـان، وقليل من الأحاييـن خـارج البرلمان، ولكنها تشـترك بلا تردّد في إقرارها وإذعانها واحترامهـا لكيان الدولة ومقوماتها الأساسية، وتمسكها بالدستور كمرجعٍ وكهفٍ وكنفٍ للجميع. وهذا بعيد كل البعد عن مفهومنا للمعارضة. فمـا زال كيـان "الدولة" غير واضـح الملامح وغير بيّن الحـدود، ومطموس الهوية، والدسـتور بذاته موضع تنازع وخلاف وسبب في التقاطع والمناكفة.

النفق المظلم والتيه العظيم:

وحينمـا حـلّ التغيير الشـامل فـي العراق بغـزوٍ عارمٍ واجتياح أسبارطي، وبعد مخاضٍ عسيرٍ ومحنةٍ إنسانيةٍ، وفذلكـة شـرعية، انتج تدميراً وسـيعاً للبنـى التحتية، وتخريباً لروابط التكوين الاجتماعي، وإيغالاً في تمزيق النسـيج الاجتماعـي، وإسـرافاً فـي هـدر الإمكانيات الاقتصادية، وتهيئة أسـباب الفسـاد، وإعادة تشكيل الوعـي الثقافـي، وإنتـاج مشـهدٍ سياسـيٍّ بحيثيـات هجينة على واقع المجتمع العراقي. فشـرعت عملية تأسـيس الدولة من طراز عجيب، وعبر محطّات غريبة، توّجـت بدسـتورٍ مثيـرٍ للجـدل، وممّا لا جـدال فيه أنّ الدستور يمثّل مرآةً عاكسةً لطبيعة المجتمع، وهوية الدولـة، وفـي الوقـت ذاتـه رائـداً لمسـارات الفعـل السياسـي، ويمتاز الدسـتور بنصوصٍ محكمةٍ شاملةٍ

مانعةٍ، وهذا ما افتقده الدستور العراقي.

كان المشهد يُصطنع ويُنحت من عناصر مركبةٍ مرغمةٍ بالإكراه والإجبار والتحذير الصريح مرّة، وبالاستدراج والاغراء مرّةً أخرى، أو الآمال المزيّفة والأوهام المخدرة حسب مقتضى الأمر، «وحينما تغيب العقلانية والرشد عن تأسيس القواعد المشيّدة لمرحلة الانتقال، فإنّ ذلك سيقود بالضرورة بالعجز عن بناء نظام ديمقراطي مستدام»[11].

فتسيّد المشهد السياسي زعاماتٌ وقوى سياسيةٌ أغلبها إسلامي، «ممانعة رافضة» للنظام السابق بكلّ أجهزته وتفاصيل مكوناته ومناهج عمله وطريقة أدائه وسياقات إدارته، تتّهم وتدين كلّ من ارتبط به وظيفياً أو تنظيمياً أو بأيّ نوعٍ من العلاقة، منكرةً لهوية الدولة وأركان سيرورتها، بل تطعن حتى في سلامة تكوينها وصحة تأسيسها، عارضةً صوراً طوباوية عن مشروعٍ حالمٍ لنظامِ حكمٍ وإقامةِ دولةٍ، يفتقد إلى متانةِ الواقعية، وأصالة الوعي العصري، باهت الملامح.

عاشت تلك القوى منذ اللحظات الأولى انفصاماً فكرياً مع ذاتها، وانشطاراً مبدئياً، ونفاقاً أخلاقياً بين إظهار الرفض الممانع الحازم المتجذّر للنظام السابق وامتداداته فكراً ووجوداً، وبين التعاطي مع محتلٍّ أراد سوءاً بالبلاد، وبين استحالة تجسيد الحلم واقعياً، وبين افتقارها إلى مهارات فنّ السياسية وهشاشة شخصية قادتها. تعيش تلك الطبقة السياسية تصاعد النبذ الجماهيري لها؛ بسبب إخفاقها وفسادها وظلمها وغياب العدالة الاجتماعية، ومرارة الإحباط عند الشعب بسراب التغيير والخلاص.

فاضطرت إلى التواطؤ مع المحتل من جانب، واستصحب في لا وعيها موروثها الرافض الممانع في مواقفها من (الدولة – الدستور – نظام الحكم) بفكرها وسلوكها وتدبيرها ومناهجها وبرامجها من جانب آخر.

إضافةً إلى هذا المأزق السحيق، فقد احتدّت شدة الصراع السياسي (الوجودي) مع المنافس المناظر أو المخالف المتربص، فباتت تلك الطبقة تعاني من وطأة القلق خشية الإقصاء وما قد يترتّب عليه من آثارٍ خطيرة قد تصل إلى حد التصفية بشكل مُشرّع أو بشكلٍ خفي، فتمسّكت بالسلطة وحضورها في السلطة؛ لتحمي نفسها من انتقامٍ يلاحقها وكابوسٍ يلازمها.

يمتاز الدستور بنصوصٍ محكمةٍ شاملةٍ مانعةٍ، وهذا ما افتقده الدستور العراقي

وبين الواقع الملموس والافتراض المؤمل لم تذكر «المعارضة» بدلالتها الاصطلاحية كإحدى ركائز العملية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وأنّها شرطٌ مهمٌّ لعملية التقابل، الفعال المنتج للتطور والتغيير، ذلك التقابل بين صفّ الإدارة والتشريع (الحكومة)، وصفّ المراقبة والتقويم (المعارضة)، حيث انّ الواقع الميداني ينبئ عن إصرارٍ وعزيمةٍ من جميع الحركات السياسية بضرورة المشاركة في الحكم والسلطة لنفض غبار التهميش، وتعويض سنوات الاضطهاد والإقصاء، وتأمين الحاضر وضمان المستقبل في المجالات السياسية والاقتصادية، وكذا الاجتماعية والثقافية والفكرية والدينية التي كانت سلفاً موضوعات للاضطهاد والجور. بينما كان الافتراض يقوم على فكرة الشراكة السياسية بين المكونات جميعاً؛ لضمان السلم الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بتحمّل المسؤولية من

الجميع بمشاركة الجميع لصالح الجميع، دون تفاوت وتفضيل وأسبقية، ولكن مثل هذا الافتراض المؤمّل كان قاصراً في معالجة بناء دولة عصرية وتشييد نظامٍ سياسيٍّ عتيد؛ لسبب بسيط، هو غياب الثقة بين الأطراف المشاركة؛ وذلك باستصحاب ماضٍ سياسيٍّ وتاريخٍ ثقافيٍّ، وفشلٍ في احتواء واقعٍ متأزّمٍ من نوازع مكبوتة مريرة بين المكونات، انطلقت من عقالها دون رادعٍ، أو بتحريضٍ وإثارةٍ من أطراف إقليمية ودولية، لاسيما المحتل الامريكي.

كانت الآمال معقودةً على شراكةٍ سياسيةٍ وديمقراطيةٍ توافقيةٍ لا محلّ فيها للمعارضة؛ لعدم إمكانية قبول طرف التخلّي عن دور في السلطة ذي مكسبين، حضور في المشهد السياسي ووسيلة للكسب المادي والمعنوي. إنّ «المعارضة» في الفقه السياسي غالباً - وبشكل واضح - يُقصد منها تلك المعارضة «الشرعية» من داخل النظام السياسي والمُشارِكة في مؤسّساته، وتذعن لقوانينه، وتحترم أعرافه وتقاليده، ولكن هناك معارضةً بمعنى آخر تمثل «القوى التي تتبنّى العنف بوصفه أحد استراتيجيات إسقاط النظام، أو تغييره، بعد اليأس والإحباط من انسداد المجال السياسي الطبيعي لممارسة السلطة من قبلها»[12]، وتلك بحقيقة الوصف والتعريف قوى «رفض وممانعة».

إنّ مازق القوى السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ أنّها تشارك في السلطة بادّعاءاتٍ وشعاراتٍ ومنهاج عملٍ معلَنةٍ غير جادّة، ولكنها تعيش في وعيها أو لا وعيها سلوكاً رافضاً متمرداً على السلطة التي هي إحدى مكوناتها؛ لذا بقدر ما يجب التفريق بين «المعارضة» و«الرفض والممانعة» لمفهومين مختلفين في المعنى والدلالة، منتجين لأسلوبين وغايتين متناقضين، معتمدين على منهجين في التفكير متباعدين، يستندان إلى ثقافتين وحضارتين مستقلتين، يجب أن نؤمن بأنّه من الاستحالة أن تتحول حالة الرفض والممانعة إلى معارضةٍ تتزين بأخلاقيات وسلوكيات الاختلاف القائم على مبدأ الحرية وحق الوجود.

وإذا أُريد أن تنشأ «معارضة» منضبطة بالفهم الديمقراطي لإدارة حكم البلاد، استلزم أن ننتج ديمقراطية من أرض واقعنا، وعناصر مجتمعا، وعوامل ثقافتنا، وأدوات وعينا، ومقوّمات تاريخنا، وهذا كلّه يشترط سيادة وإرادة حرّة، وإخلاص وإبداع في الكشف والصناعة والتكيّف، وإعادة التأهيل العقدي والثقافي والاجتماعي، ومثل هذا لا يحدث بشكلٍ انفجاري، بل هو تطوّر وصيرورة في مناخٍ صحيٍّ وبيئةٍ سليمةٍ. كما "ان الديمقراطية تقوم أساساً على مبدأ سيادة الأُمّة، بمعنى أنّ الشعب يشكّل في مجموعه كياناً معنوياً مستقلّاً عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثّليه، فيحدّد من يمثّل السلطة ومن له الحقّ في ممارستها، والسيادة التي تعدّ أساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا آمرة أصيلة"[13].

1 - نقلا عن تاريخية الاصطلاح عند العرب: بكر أبو زيد، المواضعة في الاصطلاح.

2 - سعيد اسماعيل علي: التربية التحليلية ١٩٩٧.

3 - جودت احمد سعادة: مناهج الدراسات الاجتماعية ١٩٨٤.

4 - الجرجاني : التعريفات.

5 - Longman Dictionary of Contemporary English

6 - عبد الواحد كرم : معجم مصطلحات الشريعة والقانون.

7 - قلا عن عدي فالح : النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، شمران حمادي : النظم السياسية.

8 - نقلا عن عدي فالح : النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣.

9 - نقلا عن عدي فالح : النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ اسماعيل الشطي : المعارضة والسلطة في الوطن العربي .

10 - اشرف مصطفى : المعارضة.

11 - زيد عبد الوهاب : ازمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣ .

12 - نقلا عن النظام السياسي العراقي بعد٢٠٠٣، عبد الاله بلقزيز : المعارضة والسلطة، ازمة المعارضة السياسية العربية

13 - شيرين احمد : تعريف الديمقراطية، نقلا عن المصدر السابق

المعارضة

وقواعد اللعبة السياسية في العراق بعد عام 2003

(دراسة تحليلية)

إعداد

أ.م.د. أحمد يحيى الزهيري

رئيس قسم الدراسات العليا

كلية الإمام الكاظم (ع)

المعارضة السياسية تمثّل مجالاً عمومياً يتوسط ما بين السلطة والمجتمع

المعارضة السياسية هي أحد وسائل النظام البرلماني في صيانة وحماية المبادئ الديمقراطية والحيلولة دون إساءة السلطة التنفيذية لصلاحياتها، وللتحول من المعارضة العنيفة خارج الأُطر الرسمية والشرعية برزت الحاجة إلى المعارضة المؤسسية لتتسلّح بأدوات الرقابة البرلمانية بدلاً من أدوات العنف والإرهاب؛ لذلك تعدّ المعارضة أبرز مظاهر الديمقراطية، فلا يمكن ضمان الحقوق والحريات بدون وجود المعارضة السياسة، وهذا ما ذهب إليه أُستاذ العلوم السياسة (Esmein) بأنْ (لا حرية سياسية بدون معارضة)، ويذهب (كلسن) إلى أبعد من ذلك بجعل المعارضة السياسية عماد الديمقراطية، ولكنّ هذه المعارضة تنشط حسب نظام الحكم المتّبع في الدولة الديمقراطية، وبما أنّ الحالة العراقية هي ذات نظام حكم نيابي برلماني؛ لذا سوف يقتصر كلامنا على الفقرات الآتية التي ترتبط بالنظام البرلماني.

أولاً: ماهية المعارضة السياسية: هي واقعة اجتماعية سياسية توجد في كلّ المجتمعات الإنسانية، وما يهمنا هو المعارضة السياسية التي تمثّل مجالاً عمومياً يتوسط ما بين السلطة والمجتمع، ويشار إلى تلك الجهة أو القوى السياسة التي لا تساند الحكومة وتقف لتتصيد أخطاءها، والمتابعة بدقّة لنسب إنجاز برنامجها الحكومي، ومدى نجاحها في رسم السياسة العامّة التي تلبي احتياجات المجتمع. والمعارضة هنا نوعان، إمّا معارضة في النظام، أي تعمل وفق مؤسّسات الدولة وتكون جزءاً منها، وأبرز هذه المؤسّسات هو البرلمان، أو تكون معارضةً للنظام من خلال تلك القوى التي تمارس المعارضة قولاً أو فعلاً وهي خارج المؤسسات الرسمية للدولة، وقد تتخذ المعارضة أشكالاً متعدّدة، منها العنيف ومنها السلمي، وربما تكون جلية أو خفية، وقد تكون معارضة بنّاءة أو هدّامة، وهذا بطبيعة الحال يعتمد على طبيعة المجتمع الذي تتواجد فيه المعارضة، وكذلك على طبيعة قواعد اللعبة السياسة وأمور أخرى.

المعارضة السياسية هي أحد وسائل النظام البرلماني في صيانة وحماية المبادئ الديمقراطية والحيلولة دون إساءة السلطة التنفيذية لصلاحياتها

ثانياً: طبيعة نظام الحكم والمعارضة السياسة:

ننطلق في هذه الفقرة من سؤال مفاده (هل انّ المعارضة واحدة في كلّ أنظمة الحكم (برلماني / رئاسي / جمعية / مختلط)، أم أنّها تتفاوت من حيث القوة؟ والجواب على هذا التساؤل هو انّ طبيعة نظام الحكم يؤثّر تأثيراً واضحاً على طبيعة وشكل المعارضة السياسة، فأوسعها وأكثرها قوةً وأهمّيةً تولد في النظام البرلماني، على اعتبار انّ هناك كتلة برلمانية واحدة فائزة في الانتخابات، يمكّنها ذلك الفوز من تشكيل الحكومة بمفردها دون الحاجة إلى الائتلاف مع كتلةٍ أخرى، وأمّا الحزب الخاسر في الانتخابات، والذي لم يستطع جمع مقاعد تؤهّله لتشكيل الحكومة، فإنّه يصطف في صف المعارضة، وهذا يحصل في أغلب الأحيان في النظم ثنائية الحزبين.

النظام الدكتاتوري السابق لم يسمح بالرأي والرأي الآخر، ولم يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها سوى الانتماء إلى الحزب الواحد

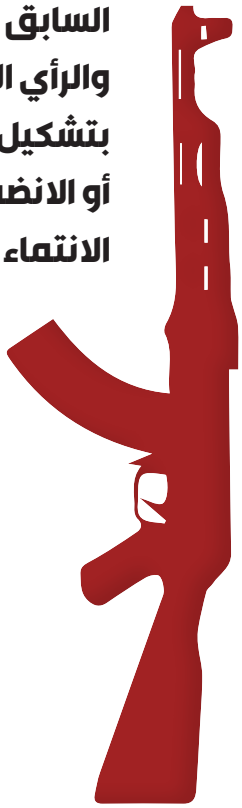

أمّا الدول التي تتميز بالتعدّدية الحزبية التي فرضها عليها النظام الانتخابي، بحيث يشكّل ذلك عائقاً أمام أيّ حزبٍ سياسيٍّ فلا يستطيع بمفرده الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومة؛ لذلك يلجا إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع الأحزاب والقوى السياسية الفائزة والمتقاربة معه في الرؤى والأهداف، لكن حكومةً من هذا النوع ستكون ضعيفةً، على اعتبار أنّها ستتعرض إلى تضارب المصالح ما بين الأحزاب المؤتلفة، وبالتالي إمكانية حلّ الائتلاف محتملة جداً، وهذا بدوره يهدّد وجود الحكومة لفقدانها الأغلبية المريحة التي تمنع سقوطها إزاء هجمات المعارضة السياسية.

ثالثا: النظم الانتخابية والمعارضة السياسية:

هناك علاقةٌ وثيقةٌ ما بين نوع النظام الانتخابي المطبق في الدولة، وقوة وأهّمية المعارضة السياسية، فكلّما كان النظام الانتخابي يسمح بفوز الأحزاب السياسية الصغيرة، كلّما كانت فرصة ولادة معارضة قوية ضعيفة؛ لأنّ هذا النظام يؤدي إلى إعطاء الأحزاب السياسية مقاعد برلمانية تتناسب مع الأصوات التي حصلت عليها، ومن هذه النظم هو نظام (التمثيل النسبي / نظام سانت ليغو / نظام هوندت) وأنظمة أخرى كثيرة.

أمّا فيما يخصّ النظم الانتخابية ذات الطابع الأغلبي، سواءٌ أكانت بالقائمة أو فردية، فإنّ فرص فوز الأحزاب الصغيرة ضعيفةٌ، وإمكانية فوز الأحزاب الكبيرة بجميع مقاعد الدائرة الانتخابية وأغلبية المقاعد النيابية على جميع الدوائر واردٌ جدّاً، بالتالي من الممكن أن تكون تلك المقاعد كافيةً تشكيل الحزب السياسي للحكومة بمفرده دون أن يضطر ذلك الحزب إلى الائتلاف مع أحزاب أُخرى. وهنا نحن أمام حكومة أغلبية، ومن امثلة هذه النظم هو نظام (الفائز الأول / نظام الصوت الواحد غير المتحوّل المطبّق في دوائر تعدّدية)، وبهذا النوع من النظم الانتخابية فإنّ الفائز في الانتخابات بالأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان هو من يشكّل الحكومة، ومن يفشل في الحصول

على هذه الأغلبية يصطفّ في المعارضة، وانّ هذه الأخيرة بهذا النوع من النظم الانتخابية تكون قويةً، وتستطيع محاسبة ومراقبة الحكومة بفاعليةٍ كبيرةٍ؛ لأنّها تملك مقاعد قريبة من مقاعد الحكومة.

رابعاً: قواعد اللعبة السياسة وطبيعة المعارضة السياسية:

تلعب قواعد اللعبة السياسة في العراق دوراً كبيراً في خلق معارضة قوية من عدمها، وبما أنّنا تكلّمنا عن المعارضة السياسة في نظام الحزبين والنظم التعددية الحزبية، وعليه نحن ملزمون بالكلام عن أُسلوب إدارة الحكم والمعارضة السياسة. هناك بعض قواعد السياسة تفرض الشراكة في الحكم، أي انّ هذه القواعد لا تخضع لقواعد اللعبة الصفرية، بأنّ الرابح يربح كلّ شيء، والخاسر يخسر كلّ شيء، وإنّما الرابح والخاسر يجلسون على طاولةٍ مستديرةٍ ليتم اتّباع أُسلوب تقاسم السلطة بما يرضي جميع الأطراف، والحكومة التي تتشكّل بموجب هذه الطريقة يطلق عليها حكومة الشراكة الوطنية، وهذا يحدث في الدول التي تمرّ بعملية تحوّلٍ من نظام دكتاتوري إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ، وتتبع أُسلوب الديمقراطية التوافقية، أي يجب التوافق على تقسيم المغانم السلطوية ما بين المشاركين في العملية السياسة، وكلٌّ حسب وزنه المكوناتي أو السياسي وحسب قواعد اللعبة المتفق عليها، وهذا ما حدث في تجربة العراق السياسية بعد عام 2003، والتي سوف نتكلّم عنها في الفقرة اللاحقة، علماً أنّ المعارضة ضمن هذا النوع من إدارة الحكم تكون غائبةً، وقد تولد بعض أنواع المعارضة الضمنية لتأخذ شكل الفيتو على بعض قرارات الحكومة أو قرارات الكتلة التي تملك أكثرية المقاعد.

خامساً: المعارضة السياسية في العراق:

من المتفق عليه في أدبيات العلوم السياسية انّ هناك نوعان من المعارضة، الأول هو المعارضة على النظام والعمل خارج قنواته الرسمية والعمل أيضاً على إسقاطه دون أن تسعى إلى إصلاح النظام السياسي سواء عبر قنوات رسمية أو غير رسمية، وهذا النوع يحدث عندما لا يسمح قادة النظام للمعارضة بالتعبير عن نفسها، أو فتح قنوات التعبير ومحاولته إمّا التضييق عليها أو تصفية قادتها، وهذه الحالة تكاد تنطبق على الحالة العراقية قبل عام 2003 ، فالنظام الدكتاتوري السابق لم يسمح بالرأي والرأي الآخر، ولم يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية أو الانضمام إليها سوى الانتماء إلى الحزب الواحد، وهو حزب البعث العربي الاشتراكي؛ لذلك كانت المعارضة ضدّ النظام تحاول إسقاطه، وساعدها في ذلك القانون الذي أصدره الكونجرس الأمريكي والموسوم (قانون تحرير العراق) في عام 1998 والذي أشار بصورةٍ صريحةٍ إلى تمويل المعارضة العراقية بالسلاح ودعم جهات معينة من المعارضة، وذلك بانتقاء ست مجموعات من مجاميع المعارضة السياسية؛ لتكون عنصر حسم في إزاحة نظام صدام حسين آنذاك، وكذلك عقد مؤتمر في لندن في عام 2002 ليرسم الحياة السياسة، وإدارة الحكم بعد إسقاط نظام صدام حسين، وبالفعل تمّ ذلك من خلال دعوة المعارضة السياسة لذلك المؤتمر، وكانت الأولوية للأحزاب الستة وهي (المجلس الأعلى الإسلامي / الحزبان الكرديان / حركة الوفاق الوطني / الحركة الدستورية / حزب المؤتمر)، وتمّ الاتفاق على إدارة الدولة ورسم مسار العملية السياسة ابتداءً من المرحلة الانتقالية، ووصولاً إلى إعداد مشروع دستور دائم للبلاد وإجراء انتخابات عامّة حرّة نزيهة.

وبالفعل تمّ إدارة الدولة بعد تحرير العراق بأسلوب الشراكة الوطنية، وابتعدوا عن مبدأ الأغلبية السياسة في إدارة الحكم، وكما أسلفنا سابقاً، فإنّ إدارة الحكم بطريقة الشراكة السياسة يؤدّي إلى غياب المعارضة البرلمانية، وذلك عكس ما هو عليه الواقع في حكومات الاغلبية السياسية التي تظهر فيها المعارضة بصورةٍ جليةٍ وفاعلة؛ وذلك لأنّ الحزب الفائز في الانتخابات يربح كلّ شيء والخاسر يذهب إلى المعارضة.

سادساً: المعارضة السياسية في العراق في ظلّ الإدارة التوافقية:

سبق وأن تكلّمنا عن غياب المعارضة في أسلوب الديمقراطية التوافقية لإدارة الدولة، إلّا أنّ هذه الديمقراطية بعناصرها الأربعة (الائتلاف الواسع / التناسب أو النسبية / الفيتو / الاستقلال القطاعي) يمكن أن تمارس معارضة ضمنية، أي داخل النظام نفسه، ويمكن إبراز ذلك من خلال النقاط الآتية:

1. الائتلاف الواسع: يعدّ هذا الائتلاف مؤسسة للشراكة والتعاون ما بين زعماء المكونات، وكذلك بوصفه بأنّه مؤسسة لتمثيل المكونات الرئيسة، وأيّ مشروع يخالف رغبات مكوّن معيّن من هذه المكوّنات سيؤدّي إلى انسحاب ممثل ذلك المكوّن أو يقوم بمقاطعة اجتماعات هذا الائتلاف؛ ليعبر عن معارضته لسياسةٍ معينةٍ تضرّر منها أو لم يحصل منها على أيّ مكاسب لمكوّنه. ومن أمثلة الائتلاف الواسع في الحالة العراقية هو مجلس الرئاسة العراقية، الذي تكون من رئيس للجمهورية ونائبين له من مكونين مختلفين عن مكوّن رئيس الجمهورية، ويشكّلون بمجموعهم مجلس الرئاسة، وكذلك الحال مع رئاسة مجلس الوزراء التي تتكوّن من رئيس للمجلس ونواب مختلفين عنه مكوناتياً، ويمكن تشبيه التجربة العراقية بالحالة اللبنانية التي أُطلق عليها بالترويكا الثلاثية، وهي التي تعكس المكونات الرئيسة في المجتمع.

2. الفيتو المتبادل: عرفت التجربة العراقية تجربة الاعتراض على سياسات الحكومة أو مجلس النواب التي يمكن أن تتخذ بالأغلبية، واستعمل هذا الأُسلوب المكونات الصغيرة لمواجهة أيّ تهديد لمصالحها من قبل المكونات الكبيرة، وهذا ما أطلقنا عنه بالفيتو القانوني، حيث هناك بعض القوانين التي تحتاج إلى أغلبية خاصّة لإقرارها، أو عملية انتخاب الرئاسات وتشكيل الحكومة، فإنّ أي قرار تتخذه الأغلبية سواء المكوناتية أو السياسية سيضرّ بمصالح المكونات الأخرى، أو إذا لم يكن لتلك المكونات دورٌ في القرارات، فإنّها إمّا ستنسحب من الجلسات أو تعبّر عن ذلك بمعاني الاستهداف المكوناتي أو الإقصاء والتهميش.

وهناك نوع آخر من الفيتو وهو الفيتو (السياسي) الذي يختلف عن الفيتو القانوني، والذي مارسته القوى السياسة العراقية لتعبّر عن معارضتها للقرارات والسياسيات التي تحدث داخل أروقة مجلس النواب، أو من خلال قرارات السلطة التنفيذية من خلال مقاطعتها جلسات مجلس النواب أو الانسحاب من الحكومة ومقاطعتها، أو تعليق عضويتها في جلسات مجلس الوزراء، والهدف من هذه المناورات السياسة هو للضغط على الأغلبية السياسية لتلبية مطالبها، ولاسيما في ما يتعلّق بتوزيع المكاسب والمغانم السلطوية، بل وصل الأمر إلى الذهاب بالمطالبة بالمشاركة في القرار السياسي، سواءٌ أكان سيادياً أو دولياً، وفي حال عدم السماح بذلك أو تجاهل هذا المطلب ستذهب تلك القوى إلى مقاطعة جلسات مجلس النواب أو الانسحاب من الحكومة، وهذا النوع من المعارضة يُضاف كنوعٍ جديد من أنواع المعارضة السياسة بصيغة الفيتو في التجربة العراقية. وكذا من الامثلة على ذلك، انسحاب جبهة التوافق من جلسات مجلس النواب في 1/12/2007, ومقاطعة التحالف الكردستاني لجلسات مجلس النواب على خلفية حصّة الاقليم من الموازنة عام 2013.

سادساً: مستقبل المعارضة السياسة في العراق:

إنّ رسم سيناريوهات لمستقبل المعارضة السياسية في العراق أمرٌ طبيعيٌّ، ومن الممكن أن تصيب هذه التوقعات أو تخطئ، فهي مجرّد فروض؛ لذلك سوف نفترض ثلاث سيناريوهات لمستقبل المعارضة السياسة في العراق:

1. السيناريو الأول يتمثّل بإصلاح العملية السياسية في العراق بعد نفاذ قانون الانتخابات الجديد (الفردي) عام 2020؛ لأنّ هذا النظام سوف يعمل على ترشيق الأحزاب السياسية من ناحية عددها، كي تنحصر عملية تشكيل الحكومة في الأحزاب الكبيرة المؤثرة على حساب الأحزاب الصغيرة

التي لا تمنح أيّ مكاسب تنفيذية، وستذهب إلى صفّ المعارضة. وربّما يصل الحال بعد دورتين من دورة 2021 إلى تنافسٍ حزبين كبيرين أو تحالفين انتخابيين على الانتخابات التشريعية بغية الحصول على أغلبية المقاعد وتشكيل الحكومة، ونحن مع هذا السيناريو في حال استمرّ العمل بقانون انتخابات الفائز الأول، مع اجراءات تحسينات عليه، وذلك بإضافة نسبة الحسم والتي تقدر بـ(5 %).

2. السيناريو الثاني: هو بقاء العملية السياسة قائمةً على أساس حكومة الشراكة الوطنية والجميع مشارك في هذه العملية، مع غياب المعارضة المؤسسية داخل النظام السياسي التي تراقب وتحاسب السلطة التنفيذية على أخطائها وبرنامجها الحكومي.

3. السيناريو الثالث هو تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية والتي تعني تشكيل الحكومة من الأحزاب الكبيرة التي تمثل المكونات، أي حزب ممثل عن مكوّن معيّن من مكونات المجتمع العراقي، وليس التحالفات الحزبية لتلك المكونات، وبالتالي تشكيل حكومة أغلبية وطنية وفي نفس الوقت هي شراكة وطنية على أساس الأغلبية السياسية، وعلى الأحزاب التي لم تمثل في حكومة الأغلبية الوطنية أن تذهب إلى المعارضة، وتحاول مراقبة الحكومة ومحاسبتها عن عدم التنفيذ السليم لصنع السياسة العامة، وهذا خيار ناجح جداً يعمل على خلق معارضةٍ قويةٍ، وتحديد المسؤولية عن الإخفاق في إدارة الحكم مع تحقيق شراكة وطنية في هذه الإدارة.

وبعد هذا كلّه نجد غياب المعارضة السياسية في الحالة العراقية؛ وذلك لأنّ إدارة الحكم كانت على أساس الشراكة الوطنية، أي الجميع مشترك في العملية السياسية، أمّا المعارضة فكانت قريبة من نظام الفيتو الذي تمارسه القوى السياسة الصغيرة لتعبر عن معارضتها لقرارات الأغلبية، وقد أخذت صور المقاطعات لجلسات مجلس النواب والوزراء وكذلك تعليق العضوية في مجلس النواب، وكذلك الانسحاب من الحكومة، وهناك فرصة تاريخية للتجربة العراقية بتشكيل حكومة أغلبية وطنية تضمّ بعض أحزاب المكونات لا جميعا في إدارة السلطة التنفيذية.

غياب المعارضة السياسية في العراق

أ.م.د. أثير ناظم الجاسور
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمة

منذ العام 2003 ولغاية اليوم والعملية السياسية في العراق تفتقر لوجود معارضةٍ سياسية تعمل وفق استراتيجيات محددة تدرس فيها العمل السياسي ومدخلاته ومخرجاته، بالإضافة إلى انّ واحدة من أركان العمل الديمقراطي أن نجد معارضةً تعزّز العمل الحكومي من خلال تصحيح المسارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، ضمن العمل على ترجمة المدخلات من خلال تحليلها وتوظيفها في سبيل أن تكون مخرجات إيجابية تهدف لتحقيق المصلحة الوطنية، فبالرغم من غياب المعارضة عن الساحة السياسية لعقودٍ طويلةٍ؛ بسبب السياسات الدكتاتورية والهيمنة على عملية صنع وتنفيذ القرار، إلى جانب غياب التعددية الحزبية وفكرة المشاركة السياسية بعد هيمنة الحزب الواحد، إلا انّ هذا لا يمنع من انّ فكرة المعارضة والتعدّدية الحزبية جديدةٌ على الساحة العراقية، سواء الرسمية منها أو تلك التي تعدّ غير الرسمية، من منظمات المجتمع المدني والتجمعات النقابية... إلخ، من المحطات السياسية والاجتماعية التي من المفترض أن تكون فاعلةً بالحياة السياسية.

قد يكـون مفهـوم المعارضة جديداً علـى الأجيال التي لم تتعوّد على أن تكون ضمن تلك التشكيلات التـي اعتـاد عليها المجتمـع العراقي منـذ بدايات القرن العشـرين ولغاية ستينيات القرن، ومع تجدّد الحيـاة السياسـية والاجتماعيـة بعد العـام 2003 كان مـن المفتـرض أن تتغيـر الرؤية لفكـرة العمل السياسـي، خصوصـاً وانّ أحـزاب معارضـة النظـام السـابق هـي مـن تقلّـدت المناصب وتولّـت إدارة شـؤون العراق، ومارست اختصاصاها في السلطة التشريعية وعملها التنفيذي من خلال تولّي العمل الحكومـي، وكان مـن الأجـدر أن يكون لهـا القدرة علـى خلـق معارضـةٍ إيجابيـةٍ تعمـل علـى تصحيح المسـارات طيلة هذه السـنوات، إلى جانب العمل على خلق جيلٍ ملمٍّ بمفهوم المعارضة ومقوماتها وعناصرهـا، والابتعـاد قدر الإمكان عـن المفاهيم التـي تعـزّز فكـرة الحصـص والمكاسـب الفئويـة والحزبية البعيدة عن المصلحة الوطنية.

إنّ أهمّيـة تعزيـز فكرة المعارضة السياسـية تكمن في شـكل ومضمـون النظام السياسـي بمختلف أشكاله وتوجّهاته ومعتقداته؛ لأنّ المعارضة ليست بالضرورة معرقلة لسـير العمل السياسـي، بقدر ما تكون عاملاً مسـاعداً على تعزيـز أُطر الديمقراطية وتعديـل الجوانـب التـي تراها هـي، أو تتحـدّد من خـلال العمـل الحكومـي الـذي بالضـرورة بحاجـةٍ إلـى تقييـمٍ وتصحيحٍ بيـن الحين والآخـر، وتعدّ من المرتكزات المهمة فـي الأنظمة النيابية البرلمانية والتي تشـكّل واحدة مـن صـور الديمقراطية التي يرتكـز عليها النظـام السياسـي، وأيضاً لمـا تخلقه مـن رؤيةٍ سياسـيةٍ بعـد العمل علـى الاندماج مع القوى الاجتماعية الفاعلة والهيئات غير الرسـمية، ورسـم صورة واضحة عن جملة من المشـاهد التي تعكـس الواقـع السياسـي، وأيضاً رسـم سياسـة داخلية متوازنة مبنيّة على مجموعة من المفاهيم التي تعزّز المشـاركة السياسـية والتداول السلمي للسلطة، ومجموعة أُخرى من القوانين التي تنظّم عمـل الأحزاب والعمل الحكومـي، بالتالي يجب أن تكـون لهذه المعارضـة قواعدٌ ثابتةٌ تسـتند عليها، والعمل وفـق منطلقاتٍ عمليـةٍ منطقيةٍ متوازنةٍ واسـتغلال الأوضاع العامّة وتوظيفها في سـبيل تحقيـق أفضـل النتائـج مـن خـلال صنـع معارضـةٍ حقيقيةٍ إيجابية داخل السلطة التشريعية.

تتضمّن الدراسـة مسـارين: الأوّل يتناول المعارضة السياسـية ماهيتهـا عناصرهـا أركانهـا وكلّ مـا له علاقـة بأُصول عمل المعارضة الإيجابية التي تصبّ نتائجهـا بالنهاية للمصلحـة العامّة، المسـار الثاني يتضمّن عمل غياب المعارضة السياسية في العراق بعـد العام 2003، إلى جانب ضرورة وجود معارضة حقيقية تعمل على تعديل المسارات المتّبعة ضمن العملية السياسية.

> **المعارضة ليست بالضرورة معرقلة لسير العمل السياسي، بقدر ما تكون عاملاً مساعداً لتعزيز أُطر الديمقراطية**

مفهوم المعارضة السياسية

نشـأت المعارضـة مـع نشـأة المجتمعـات وبداية التقسـيم الإنسـاني بين حاكم ومحكـوم باختلاف مراحـل التطـور التـي شـهدتها الإنسـانية، وأيضـاً التنظيمـات الفاعلـة المتمثّلـة فيما بعـد بالدول، بالتالـي فبالرغـم مـن تطوّر زمـان ومـكان الفكرة، إلا انّ بعـض المفكريـن تـمّ بطهـا مثل ما فسـرها «ماكس فيبر» بالاقتراع والحق العام.

عـرّف "أحمد سـعيفان" المعارضة السياسـية على أنّهـا "تسـتخدم للدلالـة علـى الأحزاب السياسـية والمجموعـات التـي لـم تحصـل علـى أغلبيـة في الانتخابات، وهي تمارس عملها ونشـاطاتها ضمن الإطـار القانونـي والمؤسّسـي، لكنهـا تنمـو خارج النظـام السياسـي الذي ترفـض قواعـد لعبته"[1].

وهنـاك مـن يـرى انّ المعارضـة السياسـية تشـير إلـى أنـواعٍ متعـدّدةٍ ممّا أُطلـق عليهـا الفعاليات والنشـاطات التي تمارس ضمن المجتمعات، وتعدّ عمـل المعارضـة بالضـدّ مـن سياسـات ووظائـف الآخريـن، بالتالـي فالمعارضـة هـو عمـل القـوى السياسـية ضـدّ السـلطة ومـن يراهـا مظهـراً من مظاهـر الحكـم الـذي ينقسـم قسـمين، أحدهما يكون في السلطة، والثاني خارج السلطة، أي ثنائية الحكومة والمعارضة التي لابدّ أن تكون قائمةً في النظم الديمقراطية[2]، وترى الديمقراطيات الغربية في المعارضة السياسية من أنّها أوّلاً قد تتجاوز من حيـث العمل إطـار الاعتراف الدسـتوري، من خلال القيام بإشـباع هذا الاعتراف بالحقوق والضمانات الدسـتورية، وتمكّنها من نشـاطها السياسي، ثانياً انّ وجـود المعارضـة السياسـية يُعدّ ضمانـاً للحياة السياسـية من الاضطرابات، وعدّها كقـوةٍ موازنةٍ لقـوّة السـلطة[3]، وقـد ربطـت الديمقراطيـات الغربيـة المعارضـة بالأحـزاب التي تعدّهـا من أهمّ المؤسسـات التـي تقـدّم الوظائـف فـي النُّظـم الدسـتورية المعاصـرة، والوظيفـة الأهـم التـي تقـوم بها الأحزاب، هي وظيفـة تنظيم المعارضة، وجعلها تتطبع بالطابع المؤسسـاتي الذي يتفاعل مع غيره من المؤسسـات في بناء الديمقراطيات، وترى العديد من الأدبيات انّ المعارضة تنحصر في إطار الأحزاب السياسية التي تعمل على تحديد أُطر المعارضـة وفق الاتجاهات الحزبية وهي التقليدية والحداثية*[4].

فالمعارضـة اليوم ووفـق آراء الباحثين والمهتمين تـرى انّ العمـل وفـق مبـادئ الديمقراطيـة أصبح يعتمد على ثنائية المعارضة السياسـية والسلطة، والأجـواء الديمقراطيـة هـي واحـدة مـن بيئـات المعارضة، أمّا المعارضة ووفق التطوّر الحاصل في النظم السياسية والديمقراطية فهي لا تنحصر في عمـل الأحزاب فقط في تحديـد توجّهات الحكومة وبرامجهـا، بل تعدّى ذلك إلـى الأفراد والجماعات الذين يمارسون نشاط مراقبة العمل الحكومي[5].

أمّـا فـي النُّظـم البرلمانيـة، فالمعارضة هـي التي تتكـوّن مـن الأحـزاب والجامعات السياسـية، التي تمـارس عمـل المعارضـة، والتـي ترغـب بالوصول للسـلطة، وهـذا يكـون ضمـن الإطـار الرسـمي والقانونـي، فالبرلمـان هـو المسـاحة الطبيعيـة التي يقـدّم لهذه الجهات التمثيل والمشـاركة مع الحكومـة والمواطنيـن، وهنـاك ثلاث مسـتويات لتعريف المعارضة البرلمانية بوصفها حالة أو علاقة أو وظيفة[6].

بالتالـي فـإنّ عمـل المعارضـة - ومن واقـع ما تمّ التنطيـر له ومـن مختلف الجوانـب - لابد أن يكون عملاً متوازناً يتناسـب مع حجم الأحداث والقرارات المتخذة، سـواء داخـل الحكومة أو داخـل البرمان، دون العمـل على عرقلـة العمل ووضـع العقبات، وأن تسـتند إلـى الأُسـس القانونيـة والدسـتورية فـي عملها، هذا بالإضافة إلـى وضع الخطط التي تهدف إلى توظيف القضايا بشكلٍ إيجابيٍّ.

من الضرورة أن يتضمّن النظام السياسي العراقي معارضةً سياسيةً وبرلمانيةً تجسّد واقع وجوهر العملية السياسية، فوجود المعارضة التي تعمل وفق خططٍ وطنيةٍ وتسهم في تقييم الأداء الحكومي بحيادية يعزّز من عمل الأخير ويساهم في تعميق عمل الأُولى

المعارضة السياسية والبرلمانية في العراق

منـذ العـام 2003 ولغايـة اليـوم، لـم تشـهد السـاحة البرلمانية العراقية معارضةً سياسـيةً حقيقيـةً مبنيةً على أُسـسٍ وقواعدَ سياسـيةٍ رصينةٍ ومحايدةٍ تعمـل وفق قواعد المصلحة والأهـداف العامّـة، لا بـل إنّها كانـت ولا تزال معارضةً شـكليةً، فهي تعدّ امتداداً للسـلطة، وفـي كثير من الأحيان جـزءاً لا يتجزأ منها، من خـلال تحديـد الحصص والمكاسـب التي تمنح لها، بالتالي فهي بالحقيقة - ووفقاً للدراسات السياسية وتحديداً الدراسات التي تنطلق من آراء النظم السياسية - تُعد معارضةً شكليةً، أي تمثيلٌ شكليٌ لا يعبّر عن مصالح المواطنين، بل يعبّر عن المصالح الحزبية والكتلية والمناطقية. والواقع السياسـي العراقي يبيّـن أنْ لا وجود لمعارضـة قـد بنـت اسـتراتيجية وطنيـة على أُسـس المصلحـة العامـة بحيـث تفـرض إرادة المواطنين، وتحاول صياغة الحدث بما يتوافق مـع مخرجـات إيجابية لهذا المواطـن، لا بل إنّ هـذه المعارضـة سـاهمت في إضعـاف عمل السـلطة التشـريعية، وعزّزت أو ساعدت على بـروز مفاهيـم دفعت إلـى أن تكون السـلطة التنفيذيـة جسـراً لتلـك الطموحـات الضيّقـة، وهـذا ناتج عن الافتقار لرسـم الاسـتراتيجيات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية الداعية إلى إدارة وتنظيم شؤون الدولة، والابتعاد عن فكرة الحصص والمكاسـب والتقسيم، بعد أن تحدّد وتقارب وجهات النظر الحزبية وفق هذه المفاهيم.

لا تنحصر المعارضة في عمل الأحزاب فقط، بل تعدّى ذلك إلى الأفراد والجماعات الذين يمارسون نشاط مراقبة العمل الحكومي

إنّ أحد أسباب عدم وجود معارضة عراقية حقيقية داخل البرلمان يعود إلى تشكيل الحكومات بشكلٍ توافقيٍّ بين المكوّنات، وهذا بدوره عامل ضعفٍ لأيّ معارضةٍ قد تعترض على عمل الحكومة أو على مسارها السياسي في إدارة الدولة، بالإضافة لعدم وجود تقاليد راسخة للأحزاب في تلك الأقلية التي تحاول أن تكون معارضة، وهذا لا يعني أنّ من يحاول من الأحزاب تشكيل جبهة معارضة أنّه لا يمتلك الأدوات، لكنّ النظام الذي تمّت صياغته وعلى أساسه تتم عملية تشكيل الحكومة، هو من سمح بغياب دور للمعارضة داخل البرلمان[7].

من الضرورة أن يتضمّن النظام السياسي العراقي معارضةً سياسيةً وبرلمانيةً تجسّد واقع وجوهر العملية السياسية، فوجود المعارضة التي تعمل وفق خططٍ وطنيةٍ وتسهم في تقييم الأداء الحكومي بحيادية يعزّز من عمل الأخير ويساهم في تعميق عمل الأُولى، وبما أنّ العراق يحاول تعزيز التجربة الديمقراطية، فلا بدّ من الوصول لدرجاتٍ متقدّمةٍ من عملية التقييم والتصحيح التي تعمل على تنضيج العمل السياسي وإدارته بشكلٍ فاعلٍ، فالسياسة الحالية المتّبعة في إدارة شؤون الدولة بالضرورة تكون نتائجها منقوصةً، لا بل غير مجديةٍ؛ لأنّها تسير وفق نظام الحصص الضيّق، ولا بدّ من أن تسير كافة الأحزاب والكتل وفق الأُسس الدستورية والقانونية التي تحدّد عملها، كلٌّ وفق اختصاصه، سواء التنفيذي منها أو التشريعي، وهذا نابعٌ من إرادةٍ سياسيةٍ جماعيةٍ لكل المشاركين في العمل السياسي دون استثناء، ودون تصنيف لون على آخر، فلا تكفي معارضة الشارع، سواء من خلال التظاهرات والحراك الاحتجاجي ووسائل الاعتراض السلمية الأُخرى دون أن يكون هناك معارضةٌ سياسيةٌ تعمل على تحويل القرارات لصالح المجتمع ولفائدته، وهذه القوى لا بدّ من أن تكون داخل قبّة البرلمان حتّى وإن كانت فئةً قليلةً.

بالتالي فإنّ المعارضة السياسية في العراق لابدّ أن تعمل بالطرق الآتية:

- أن تتشكّل وفق مشروعية قانونية ودستورية، وأن تجعل مشاريعها متميزةً عن غيرها، حتّى وإن كانت أقليةً برلمانيةً داخل قبّة البرلمان، أو أقليةً سياسيةً صاحبة مشروع سياسي- اجتماعي.
- هذا لا يعني أنّها لا تطمح بأن تتولّى الحكم بالطرق الديمقراطية ووفق فكرة التداول السلمي للسلطة، وبالتالي من الضروري أن تعمل وفق مفاهيم الحقوق والحريات الخ...

منذ العام 2003 ولغاية اليوم، لم تشهد الساحة البرلمانية العراقية معارضةً سياسيةً حقيقيةً مبنيةً على أُسسٍ وقواعدَ سياسيةٍ رصينةٍ ومحايدةٍ

- لابدّ من أن يتمّ الاعتراف بالمعارضة، وتترسخ هذه الصورة في التفكير السياسي العراقي، وأن لا يتمّ التعامل مع المعارض على انّه خارجٌ عن الإطار العام، أو شاذٌ، وأن تُبنى بيئةٌ منطقيةٌ لفكرة المعارضة، وأن لا يكون العراق بيئةً نابذةً أو طاردةً.
- أن تكون المعارضة هي الخط الوسط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمواطن.
- ممارسة التنافس السياسي وفق الأدوات السلمية والديمقراطية التي تسهّل عملية التداول السلمي للسلطة، وترسيخ مفاهيم التعايش السلمي والدور الإيجابي والمصلحة الوطنية.

- كسب الرأي العام وفق صنع القرارات وتطبيقها بما يضمن خطط مستقبلية مصيرية.
- أن تعمل قوى المعارضة على التأقلم مع التحولات السياسية التي يشهدها الواقع السياسي، وأن تتأقلم مع تغييرات المجتمع، وتتماشى مع تفكير الأجيال الجديدة وطموحاتهم وتطلعاتهم.
- أن تضمن أحزاب المعارضة استقلاليتها بالقرار السياسي والتخطيط والابتعاد عن سياسة المحاور، وهذا ما يعزّز ثقة المجتمع فيها وفي شرعيتها المستمدّة من الأخير.

الخاتمة:

شهد العراق - منذ احتلاله من قبل القوات الأمريكية - تقلباتٍ سياسيةً، كانت كفيلةً بأنْ تمزّق أنسجته السياسية والاجتماعية، وكان بحاجةٍ إلى ثنائية الحكومة والمعارضة، بحيث يعملان ضمن سياقاتٍ منطقيةٍ وضمن أعمال دستورية تعزّز من قضايا وأفكار الدولة وتعزيز التداول السلمي للسلطة. وطيلة هذه السنوات لم تكن العملية السياسية في العراق تسير وفق المنطلقات السياسية، أو لم تكن متوازنةً؛ بسبب مفاهيم التحاصص والمكاسب، ولا زال بحاجةٍ لهذه الثنائية التي لابدّ منها، خصوصاً وأنّ عمل المعارضة يدور في فلك القواعد الديمقراطية، وهي أحد ركائزها، بالتالي فإنّ من الضروري أن تكون تحت قبة البرلمان معارضةٌ حقيقيةٌ، ترسم الاستراتيجيات التي من خلالها تتعامل مع العمل الحكومي، وفق مسارات التصحيح والقراءة المتأنية لهذا العمل؛ سعياً لأن تكون عملية إدارة شؤون الدولة وتنظيمها بالطرق الإيجابية.

هوامش

1 - أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ناشرون، لبنان، 2004، ص 386.

2 - حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية لجامعة جيهان، سليمانية، شباط، 2018.

3 - مخلوف داودي، المعارضة السياسية في الفقه السياسي الإسلامي وفي النظم الدستورية المعاصرة: دراسة مقارنه، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم السلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص 16.

4 - المصدر نفسه، ص 8، الاتجاه التقليدي هذا الفكر لا يزال يؤشر صوب الصراعات الدموية على مؤسسات الحكم ، والاتجاه الحداثي: هو الاتجاه الذي تأثر بالحياة السياسية الغربية واستعار جملة من المصطلحات الغربية.

5 - هادي العلوي، قاموس الدولة والاقتصاد، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1997، ص 37.

6 - ناجي عبدالنور، دور المعارضة البرلمانية في مجال اقتراح التشريعات وتطويرها: التجربة الجزائرية أنموذجاً، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، 2020، ص 295. وصفها حالة من خلال تشكيل المعارضة أقليات انتخابية ومن خلال الاعتراف المتبادل بينها وبين السلطة، ولكنها تتبنّى رأياً مخالفاً عبر معارضتها للمشاريع المقدّمة لها، وهي علاقة، فتظهر العلاقة التي تربطها والأغلبية في البرلمان ومن خلال عدم دعمها للسياسات التي يقدّمها مَن في السلطة، والتي تتمثّل بالنواب والأحزاب والحركات التي لا تنتمي إلى الأغلبية البرلمانية. ووظيفة؛ لأنّها تعرض في شكل وظيفة من داخل النسق السياسي وارتباطها بمفاهيم السلطة والتمثيل والتعدّدية الحزبية والتناوب السياسي على الحكم.

7 - دليل سريع: العمل كمعارضة رسمية في الحكومة، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، أيار 2020، www.ndi.org ، أهمّ الواجبات للحزب الراغب في أن يصبح حزباً معارضاً:

- يجب ان يكون للحزب سببٌ مبدئي للعمل كمعارضة وليس مجرد تصريح.
- لا ينبغي للحزب أن يكون معرقلاً للعمل الحكومي، ولا بد من اللجوء للحلول الوسط في القضايا الرئيسية.
- على حزب المعارضة الاستفادة القصوى من المنابر والفرص المتاحة لتوسيع قاعدة دعمه ودول أعماله.

مقابلة

تعد المعارضة السياسية أحد أهم مرتكزات الديمقراطية في الأنظمة السياسية المتطورة، الغرض منها تصحيح وتصويب ونقد أداء السلطات الثلاثة، وهي تكاد تكون غائبة في التشكيل الحكومي للانظمة السابقة.

النائب محمد عنوز:

نعم، هناك إمكانيةٌ فعليةٌ لتشكيل معارضة

حاورته: سارة صباح

يسعى الرواق في هذا المجال للبحث والتحليل عن اسباب غياب نشأة المعارضة، لذا قررنا تسليط الضوء عليها من خلال البحوث والمقالات المنشورة في هذا العدد، فضلا عن محاولة اجراء مقابلات مع ابرز الاحزاب السياسية القديمة والحديثة وكذا الشخصيات المستقلة الفائزة في الانتخابات، والتي اعلن بعضها عن امكانية تواجدها ضمن المعارضة، وفي هذا الصدد حاولنا جاهدين عن طريق التواصل مع هذه الاحزاب والشخصيات السياسية ولكن دون جدوى، بين من رفض التصريح وبين من وعد ولم يفِ، وبين من لم يحدد موقفه بشكل واضح وصريح مع من يقف، ما خلا السيد محمد عنوز الذي وافق على اجراء الحديث عن المعارضة من وجهة نظره.

محمد عبد الأمير عنوز،

- من مواليد النجف الأشرف / محلة المشراق، حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من كلية الحقوق / جامعة عدن / جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1984.

- حاصل على شهادة الماجستير في القانون الدولي من جامعة سانت بطرسبورغ جمهورية روسيا الاتحادية 1999.

ببليوغرافيا

-هل هناك إمكانية لتشكيل معارضة برلمانية فاعلة؟

نعم، هناك إمكانيةٌ فعليةٌ لتشكيل معارضة، وذلك حين يدرك النائب مسؤوليته الرقابية، وتفعيل تلك المهمة الغائبة خلال أربع دورات نيابية تجعل هذه المسؤولية مضاعفة من أجل انسجام النائب مع مهامّه الدستورية، فالمعارضة لا تعني الرفض المطلق، إنّما الرفض لكلّ تشريعٍ أو قرارٍ لا يخدم المواطن، أو فيه استثناءات وتمييز؛ لأنّ العراقيين متساوون أمام القانون، وأيّ تشريع يخدم المواطن فسنكون معه، بغضّ النظر عن الجهة التي تقدّمه... بعيداً عن تجربة الدورات السابقة والتشريعات المكوناتية، فليس الوطنية من مشاريع الدعاية الانتخابية.

- ما هو شكل المعارضة التي تتوقّعون تشكّلها في الدورة الحالية؟

ستكون معارضة على صعيد الموضوع والتشريع، وستكبح جماح الخروقات الدستورية. معارضة تعمل على تحسين أداء مجلس النواب؛ لكي يكون له دورٌ في الارتقاء بوعي الناخب، من خلال الكشف عن النِّصاب والتصويت، وعدد من صوّت بـ(نعم) أو (لا)، ومن ثمّ سيدرك الشعب ويميّز بين الكتل النيابية التي جسّدت مصالحه ومصالح الوطن، عن غيرها التي وقفت بالضدّ من ذلك، وفي ضوء ذلك سيصطفّ الشعب مع من جسّد مصالحه ودافع عنها؛ ليتمكّن ممن تحقيق تغييرٍ سلميٍّ عبر العملية الانتخابية، انسجاماً مع جوهر النظام النيابي.

- إذا قرّرت أن تكون في المعارضة، فمع من ستكون؟

سنكون مع القرار الوطني المستقل، مع حقوق الشعب وثروته الوطنية، كما أكّدتُ ذلك في جوابٍ سابقٍ، ولن نكون جزءاً من التحالفات القائمة، حكومية أو غير حكومية، سنتحالف مع من يشترك معنا في الأُسس والمنطلقات والجدّية والصدق، وسيكون التعامل مع الجميع في إطار مجلس النواب، ونحن نميّز بين التحالف والتعامل.

- كيف تتوقّع أن يكون أداء المعارضة في حال كانت تشكيلة الحكومة أغلبية أو توافقية؟

المعارضة معارضة موضوع ومنهج، وبالتالي لا تحتاج المعارضة إلى عددٍ، إنّما هي بحاجة لقوّة الحجّة، والمطالب المشروعة، والطرح الموضوعي. وبغض النظر عن كيفية تشكيل الحكومة، فإنّ موقفنا في كلتا الحالتين معارضٌ للنهج الذي لا يجسّد مصالح الوطن والمواطن.

- ما هو رأيكم في اتفاق «امتداد» و«الجيل الجديد» داخل المعارضة؟

اتفاق نأمل له النجاح.

- ما هي الأدوات التي ترى أنّها مناسبةٌ وفاعلةٌ في عمل المعارضة؟

أهمّ أداةٍ هي الرقابة النيابية المعزّزة والمتواصلة مع الرقابة الشعبية؛ لأنّ الشعب إمّا أن يكون هو الجهة المستفيدة من ثروته الوطنية، أو يكون هو الجهة المحرومة؛ جراء النهج الحكومي والكتل المشاركة في تشكيل الحكومة.

- ما رأيكم في الجلسة الافتتاحية وما حصل فيها من ملابسات، وانتخاب رئاسة المجلس؟

جلسةٌ ولكن ليس كباقي الجلسات، ظهرت قاعة المجلس وكأنّها حلبة صراع، والحال يقضي أن يكون مجلس تفاهمات مشتركة على وفق القواعد الدستورية والنظام الداخلي لمجلس النواب؛ كي نسير بالجلسة على أُصولها، ومن لديه اعتراض فالقضاء موجود.

إنّ الشيء الغريب هو أن نرى أعضاءً في السلطة التشريعية وكأنّهم ضدّ ثقافة التقاضي! لذا نرى أنّ الضرورة القصوى تدعو أعضاء مجلس النواب إلى تعزيز ثقافة التقاضي، والتعامل مع الخلافات بروح المحاججة العقلائية، أو الاحتكام إلى المعالجة القضائية؛ كي تنال العملية السياسية احترام الجميع.

> **المعارضة لا تعني الرفض المطلق، إنّما الرفض لكلّ تشريعٍ أو قرارٍ لا يخدم المواطن**

- ما هو توقّعكم لتشكيل الحكومة الجديدة؟

في العراق العظيم، والعظيم بمآسيه أيضاً، يكون هذا السؤال لا محلّ له من الإعراب؛ لأنّ البيئة السياسية بيئةُ تناقض، وانعدام ثقة، وفقدان مصداقية و... فالسائد هو اقتصاد السوق السياسي، عرض وطلب، بعيداً عن حاجات المواطن الأساسية.

سنكون مع القرار الوطني المستقل، مع حقوق الشعب، ولن نكون جزءاً من التحالفات القائمة

- هل لديك ملفات جاهزة ستعمل على متابعتها لأنّك معارضٌ؟

الملفات كثيرةٌ ومتنوعةٌ، وسنتعامل مع الملف المعزّز بالأدلّة.

- ما رأيكم في النظام الانتخابي المطبّق في الانتخابات النيابية، وما هو النظام الأفضل للعراق؟

في ظروف العراق الحالية نحتاج إلى نظامٍ انتخابيٍّ يستند إلى مهام المجلس المراد انتخابه.

إنّ مجلس النواب مهامّه سياسيّة وطنية عامّة، كتشريع القوانين، والرقابة على أداء السلطة التنفيذية، وانتخاب رئيس الجمهورية، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، والموافقة على إعلان الحرب والسلم، وإعلان حالة الطوارئ، والموافقة على تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية، والإشراف القضائي، والسفراء، والقادة العسكريين، وكلّ ما ورد في المادة (٦١) من الدستور النافذ.

هذه المهام تتطلّب نظاماً انتخابياً يكون الوطن فيه دائرةً واحدةً؛ لأنّ المهام واحدة، وطابعها السياسي يعني أن تشارك فيها أحزاب سياسية لا تحالفات سياسية، بل من الممكن أن يتمّ الاندماج قبل الانتخابات، أمّا التحالف فيكون بعد ذلك، على أن نبدأ بدورة انتخابية بأنّ الحزب الذي يحصل على نسبة (٣٪) من الأصوات الصحيحة يأخذ (٣٪) من المقاعد، وفي دورة ثانية تكون النسبة (٥٪)، ثمّ بالإمكان أن نصل إلى (٦٪) على الأقل، وبذلك يتقلّص عدد الأحزاب من الناحية العملية، لأنّ مهمّة القانون هي تنظيم الحياة، وتحقيق آفاق إيجابية في الحياة السياسية.

أمّا مجالس المحافظات، أو المجالس المحلية، فهي مجالس مهامّها خدمية؛ لذا ينبغي أن يكون نظام انتخابها فردياً، مع تقليص عدد أعضائها، ومعالجة موضوع الامتيازات، وهناك مقترحات عديدة أُخرى في هذا الشأن.

خلاصة القول: لابدّ من العمل بدفع البلد نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي من خلال تشريعات ضامنة لذلك، وليس تشريعاتٌ تشجّع على الفوضى.

كتاب الرواق

قراءة في كتاب

بعد مئة عام
قراءة في طبائع الاستبداد

حكمت البخاتي

يشير عبد الرحمن الكواكبي (« 1318هـ / 1901 م) إلى تاريخ إقامته في مصر التي كتب فيها كتب «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» كتابه المشهور في آفاق القرن الرابع عشر الهجري في عالم العرب، وفي أوله يكشف عن هموم الفكر العربي الذي أخذ يتشكّل في ذلك التاريخ، ويبدو أنّ همومه هي ذاتها بعد مضي (125) عاماً على مسيرة هذا الفكر، فلا زال كما وصفه الكواكبي قبل مئة عام وأكثر خائضاً «عباب البحث في المسألة الكبرى، أعني المسألة الاجتماعية في الشرق عموماً وفي المسلمين خصوصا»، ويعني بالمسألة الاجتماعية هو التخلف الذي أصاب الحاضرة الاسلامية وجعلها في آخر الأمم في التقدّم والتطور، فقد كان القرن التاسع عشر الميلادي الذي عاش فيه الكواكبي هو عصر انتشار أفكار التقدّم والتطور في الغرب، وقد وصلت آثارهما إلى عالمنا العربي والإسلامي في خضم القوة الحضارية الغربية وفي ظل التأثر الشرقي السائد والانبهار النفسي الحاصل آنذاك بما وصل إليه الغرب، وهو ما تسبّب بطرح السؤال النهضوي العربي «لماذا تأخر المسلمون وتقدّم غيرهم» ؟

ولازلنا أيها الكوكبي التاريخي نردّد هذا السؤال نحن أمة العرب، ولا زال الفكر لدينا مبضعاً في جسدنا الثقافي مثل مبضع كتابك، لكنه مشتّت في مصادره ومذاهبه في تحليل التخلف وعدم إحراز التقدّم، كما كان على هذا الحال منذ أن كتبت كتابك ذاك، فأنت تصف الخائضين في ميدان هذا الجدل الفكري آنذاك من العرب والمسلمين في عصرك «كلّ يذهب مذهباً في سبب الانحطاط - التخلّف - وفي ما هو الدواء - التقدم -»، فهم بين قائل بأن: «أصل هذا الداء هو التهاون في الدين»، ولازلنا نجد هذا القول ونحن نغادر قرناً من الزمان أو ما يزيد على كتابك يا كواكبي في شعارات الإسلاميين – السياسيين، وقد رفع الأخوان المسلمون في مصر شعار «الإسلام هو الحلّ» وكأننا لسنا مسلمين!! وآخرين قالوا: «إنّ الداء اختلاف الآراء «ولازال إلى عصرٍ قريبٍ يرفع القوميون لدينا شعار الوحدة بما هي منجاة من تشتّت الاختلاف وشتات المواقف والآراء.

وقد جئت أنت بالقول بأنّ أصل الداء في

الاستبداد لاسيما السياسي منه، وكنت قد حسبت نفسك أنك أوفيت الغرض وبلغت المرام «بعد عناء طويل يرجح – لديك أنك - قد أصبت الغرض»، وسرت مقولتك تلك سريان النار في الهشيم في الوعي الثقافي - السياسي الناشئ آنذاك في عصرك، ولكن بعد سقوط الاستبداد السياسي في دولنا في ما عُرف بالربيع العربي، كان كلّ ما حدث هو انتقال سياسة الاستبداد من الأفراد إلى الكل، ومن الحاكم إلى الشعب، ومن فردٍ واحدٍ يمارسه إلى أحزابٍ وجماعاتٍ ومجموعاتٍ سياسيةٍ وغير سياسيةٍ تمارسه، ولا نكشف سرّاً أنّ شعوبنا ندمت على سقوط الاستبداد الفردي والحكم الدكتاتوري، وتلك يا كواكبي أسوأ النتائج وأفظع التوقّعات في حربك العتيقة على الاستبداد، وعدنا بعد الاستبداد أكثر تخلّفاً وأسوء حالاً.

ولو عدت ياكواكبي هل ستكتب: إنّ أصل الداء هو الاستبداد وأن الحاكم أصل المشكلة، أم ترى أنّ الداء في ثقافة الصحراء، وأنّ البدو - وهم شعوبنا - لا يصلحون للدولة والحكم، وأن الأصل كما يقول الدكتور الوردي في الصراع بين البداوة والحضارة، أم أكثر من هذا أنّ العقل العربي بحاجةٍ إلى مراجعةٍ ونقدٍ وتحليلٍ، كما فعل أصحاب المشاريع الفكرية من العرب وانتهوا إلى التفكيك، فما أبقوا عقلاً، ولا ابتكروا عقلاً، وضاعت لدينا أبجدية التفكير؟

وبعد ذلك نكرر طرح السؤال: هل أصل الداء في الاستبداد (الحاكم)، أم في المُستَبَدّ بأمرهم (الشعوب) بدواً وعقلاً وأبجدية تفكير.

ولعلك أشرت إلى الشعوب ومسؤوليتها في الاستبداد في رسالتك في مقدمة طبائع الاستبداد فقلت: «عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم أنّهم هم المتسبّبون لما حلّ بهم، فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار، إنما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل... وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات». وأخبرك ياكواكبي أنّ شعوبنا لا زالت تعتب على الأغيار، وتعلّق ما جرى بها ولها على الأقدار، بل الأدهى أنّها استطابت سياسات الاستبداد، وندبت حظّها العاثر بسقوط الطغاة، ووصفت أزمنة الدكتاتور بأوصاف الزمن الجميل، وقالوا من أين لنا بحاكم مثل الطاغي فلان، وهو ما يكشف عن بداوةٍ وعقلٍ، وأبجدية التفكير في شعوبنا !!

استنزال صفات الإله إلى الحاكم هي التي صنعت الاستبداد، وهي قد بدأت في الأُمم الغابرة المنحطة، في وصفك، وهي الأُمم الوثنية، ثمّ تسلّلت إلى الأمم التوحيدية

ولأنّ الاستبداد هو داءُ الشرق في تصنيفك، قد نظرت إليه ووصفته بأنّه يكون بالطبع أول مبحث في مباحث السياسة والعبارة لك، فشرعتَ بذكر تاريخ علم السياسة في الأُمم والحضارات، ووجدته لا يخلو منه سجل أمّة وتاريخ حضارة، وألطف ما قلت في وصف علم السياسة عند العرب أنك رأيت لا يؤثر في القرون الوسطى أبحاثاً مفصلة في هذا الفن أو هذا العلم لغير علماء الإسلام، وأثرت تصنيفه على أشكاله ومضامينه فوجدته ممزوجاً بالأخلاق عند الرازي والطوسي والغزالي، وصنفت مضمونه على طريقة الفرس، ووجدته ممزوجا بالأدب على طريقة العرب، وشاهدك في أدب أبي العلاء المعري وشعر أبي الطيب المتنبي، ووجدته ممزوجاً بالتاريخ على طريقة المغاربة، وشاهدك في تاريخ ابن خلدون وما كتبه ابن بطوطة، وحسبك في هذا ناقداً تاريخياً وباحثاً سياسياً، لا سيما وأنّك قد مررت على ذكر الأُمم الأخرى من الأعاجم قديماً وحديثاً في ما أبدعت وكتبت في السياسة، وإن كان حديثك مختصراً لكنه جامعٌ.

ولكنّنا في عصرنا هذا وبعد أكثر من قرن على زمانك، لم نكتب في السياسة شيئاً ممزوجاً بأخلاقٍ أو أدبٍ أو تاريخٍ؛ لأنّنا ليست لنا هوية نكتب تحت ظلّها وفي أُفقها نظرية في السياسة وفنّها، فلم ندرك أو نقرأ نظريةً عربيةً إسلاميةً أو علمانيةً في هذا الفن من فنون الإدارة والحكم، وكلّ ما صنعناه وعلى مستوى نخب الكتابة والثقافة هو الاستعانة بعلوم ونظريات الأعاجم شرقاً وغرباً، آسيويين وأوربيين، وما قالوا في السياسة ونظريات الإدارة والحكم، وكان التمهيد لها ومن أجل ملاءمتها مع واقعنا العربي، شرعنا أو شرعت النخب منا في إعادة قراءة التاريخ وقراءة التراث، والقول المضمر فيها هو رسم هويتنا وتحديد معالمها ومعرفة من نحن.

وهي محاولات ومسارات في الفكر العربي المعاصر، كادت أن تؤتي أُكلها وتمنحنا تفكيراً في معرفة من نحن، ومقاربة الهوية في الكشف عن ماهية التراث وتاريخية الفكر الإسلامي، لكنّها توقفت عند ذلك الكشف، وتوقّفت عند طرح أسئلة الفكر ولم يكتمل لديها المشروع الفكري، أو بالأحرى مشروعاتها الفكرية، وقد غرّد سربٌ خارج عنها بأفكار العدمية، بعد تخمته بالرؤية الإلحادية والعلمانية الضيقة، فعملت على تسطيح البنية الدينية في مجتمعنا وواقعنا، فكادت أن تفلسنا من كلّ معنى للهوية، فنعود فيها ومنها ونحن لا نعلم من نحن!

ورغم أنك ومنذ عصرك وفي زمنك قد دعوت من أسـميتهم المحرّرين السياسيين من العرب، وتعني بهم من حرّر وكتب في السياسة من نخب العرب إلى البحث والكتابة في مسـائل السياسة في عصرك، وكانـوا قـد كثـروا في زمنـك كمـا أخبرتنـا رحمك اللـه. لكنّنـا إلـى الآن لم نجـنِ نظرية عربيـة خالصة فـي السياسـة وإدارة الحكم والدولة. ولعلّ السـرّ فـي نظري أنّنا إلى الآن لم نصنّـف هويتنا دينية أو قومية أو وطنية، فغاب عنّا المنطلق في ما يمكن أن نجترح من القول السياسـي فـي هوية وأنظمة دولنـا، فالهوية هي الباعثة على القول السياسـي وعلـى تصنيفه وتحديده بإطارهـا، وحينها تكون لنا نظرية في السياسة واضحةُ المعالم وبيّنةُ الحدود، وعوضـاً عن ذلك كتبنـا «معالم في الطريق»، فلا زلنا - وفق هذا القول - نجهل الطريق المفترض بنا سلوكه، ممّا يدعو كاتبه إلى توضيح معالمه، لكنها معالم تكشـف عن طريق في حاكمية بشرية باسم الإله، توثّق الاستبداد وتشرّعه، وتغيب فيه معالم الهويـة فـي ضبابيـة فكـرة الحاكمية، وهـي على حـدّ قول الربانـي الذي تنقـل قوله فـي أنّ «الداء مشاركة الله في الجبروت».

حـدث هـذا بعد 70 عاماً – الفرق الزمني بين سـيد قطـب والكواكبـي - علـى أثـر إدانتك للاسـتبداد ودعوتك إلى الشـورى بشـكلٍ إسلاميٍّ ومضمون غربـي للحـدّ من الاسـتبداد المـوروث فـي ثقافة الشرق، والذي تنقل في تعليله خمسة أقوال بدت شائعة في ثقافة عصرك ومصدرها أهل النظر كما تقـول، وأربعـة أقوال مصدرهـا أهل العـزم، وأهل النظـر هـم الباحثون فـي عصرك، وأهـل العزم هم الثائـرون في زمنك كما يبدو أو يسـتنبط من نصّك وقولـك. وهنـا تؤشّـر محاولة صناعة قيـادة الرأي العام في تاريخنا القريب، أي في أعوام الربع الأول من القرن الرابع عشر الهجري – العشرين الميلادي، اعتمـاداً على ملاحظـة الكواكبي في تصنيف أهل النظـر وأهل العزم. ونـدع للمتلقي والقارئ الكريم متابعـة تعليلاتهم وتحليلاتهم فـي نصّ الكواكبي في «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد».

ونعـود إلـى رأي الكواكبي فـي تعليل الاسـتبداد وتحليـل داء الانحطـاط – التخلـف ودوائـه، فهـو فـي اللغة غرور وأنفة واسـتقلال وكلّها في الرأي، وفـي الاصطـلاح تصـرّف ومشـيئة فـي الحقوق، وهو مـن جملة الألفـاظ التي يظهر فيهـا المعنى بشـكلٍ متنـوّعٍ ومضمـونٍ متوحّدٍ فـي المرادفات معهـا والمقابلات لها، ويذكـر الكواكبي جملةً من المرادفات والمقابلات في لغة العرب للاسـتبداد، وانتشـارها وكثرتهـا فـي هـذه اللغـة إنّمـا تعنـي انتشاره وكثرة سلوكه تاريخياً في مجتمعات أكثرت مـن مفرداته ومترادفاته، ولكنّها أيضاً كانت تضاده وتدينـه ولا تقنع به ثقافيـاً؛ ولذلك كانت مقابلاته المضـادّة له في اللغة عديـدةً وكثيرةً، ومن ألفاظ مقابلاتـه المضـادة لـه كلّ مـا اجتمـع مـن لفـظٍ ومرادفٍ له حول الحرّية، ويشـرع الكواكبي في ذكر مرادفات ومقابلات الاستبداد في اللغة، فهي كنز الثقافة في الأمم. ويقدّم أمثلةً في الوصف لِسِيَر الاسـتبداد، وقـد بدا له أنّـه رديـف كلّ الحكومات بأنواعهـا وأشـكالها من مطلقـةٍ ومقيّـدةٍ، ملكيةٍ وجمهوريـةٍ، ولا تـكاد تبـرأ منـه حكومـةٌ، إلا إذا كانت الحكومة – السـلطة التفيذية مسؤولةً أمام السـلطة التشـريعية، والتشـريعية مسـؤولةً أمام الشـعب، وهنا يرتفع الاسـتبداد؛ «لأنّ الاسـتبداد لا يرتفـع ما لم يكن هناك ارتباطٌ في المسـؤولية، فيكـون المنفّـذون مسـئولين لـدى المشـرّعنين، وهـؤلاء مسـؤولون لدى الأمّـة، تلك الأمّـة التي تعرف أنّها صاحبة الشأن كلّه، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب».

لكـنّ الكواكبـي لا يرى ارتفـاع الاسـتبداد كلّياً عن الحكومـات، وإنّمـا تتقـوّض سـلطته جزئيـاً علـى وفق مراتب في النظام السياسـي المحلّي، ويعبّر عنـه بتخفيف الاسـتبداد، ولعلّه ينظـر إلى طبيعة الاسـتبداد فـي بنيـة السـلطة. يقـول الكواكبـي: «صفة الاسـتبداد كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلـق الـذي تولّـى الحكـم بالغلبـة أو الوراثـة،

وتشـمل أيضاً الحاكـم الفرد المقيّد المنتخب متى كان غيـر مسـؤول، وتشـمل حكومـة الجمـع ولـو منتخباً؛ لأنّ الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد، وإنّمـا قـد يعدّله الاختـلاف نوعاً، وقـد يكون عند الاتفـاق أضـرّ مـن اسـتبداد الفـرد. ويشـمل أيضاً الحكومـة الدسـتورية المفرّقـة فيهـا بالكلية قوة التشريع عن قوة التنفيذ وعن القوة المراقبة».

فأعلـى مراتـب الاسـتبداد - وفـق قولـه - تكون مـع حكم الفرد المطلق الذي يتوفّر له الاسـتبداد المطلـق بحيازة العرش أو السـلطة وراثياً، وقيادة الجيـش فردياً، وحيـازة سـلطة الديـن احتـكاراً، وتلـك الحيـازات الثـلاث كلّمـا انخفضـت حيازتهـا انخفـض معها الاسـتبداد فـي معدله السياسـي والاجتماعـي، إلـى أن ينتهـي تخفيـف الاسـتبداد «بالحاكـم المنتخـب المؤقّـت المسـؤول فعلاً»، ولكـن لا يتوقّـف مؤشّـر حجم الاسـتبداد وكلفته علـى طبيعـة النظام السياسـي وهويته، بل هناك عوامـل تاريخيـة واقتصادية وثقافيـة قد ترفع من مؤشر الاستبداد وقد تخفضه، ويحدّدها الكواكبي بأربعـة عوامـل، وهـي بدء عـدد نفوس السـكان، فكلّما قلّ عدد السكان خفّ الاستبداد وقلّ، وهذا يقتضي انّه كلّما زاد عدد السكان تعاظم الاستبداد واشـتدّ، ولـم يسـتدلّ الكواكبـي على قولـه هذا بشـيءٍ مـن تاريخ وسياسـات أنظمة الحكـم، لكنه ينطلـق مـن فكرتـه القاضيـة ببنيـة السـلطة في الاستبداد، فالسلطة بذاتها مستبدّة، لكنها تخضع - لـدى الكواكبـي - إلـى تصنيف في حـدّة ودرجة اسـتبداداها، فالمُلكية والثروة والثقافة موجّهاتٌ أساسـيةٌ في تحديد مؤشـر الاسـتبداد في شدّته وانخفاضه.

وهنا يقول: «يخفّ الاسـتبداد طبعاً كلّما قلّ عدد نفوس الرعية، وقلّ الارتباط بالأملاك الثابتة، وقلّ التفـاوت فـي الثـروة، وكلّمـا ترقّـى الشـعب في المعارف». ويكشـف هذا النصّ عـن تأثّر الكواكبي بأفـكار الشـيوعية التـي كانـت تتنامى فـي عصره وتغزو عالم الشرق غير المسلم، ولم يكن الكواكبي ميّـالاً إلـى الغرب بصـورةٍ كلّيـةٍ، فهـو لا يرى في نمـوذج الغرب السياسـي – الديمقراطـي نموذجاً كليـاً للعدالـة أو نموذجـاً للقيـم العليا فـي الحرية والمسـاواة والعدالة والتي يضعها في المقابلات المضـادة للاسـتبداد، وينعـى علـى الغـرب سـوء سـلوك الاسـتبداد في نظام الجندية، وهو ينظر إليه وإلى الجهل بأنّهما من أسوأ معائب الإنسانية، وفـق قولـه، وأنّهمـا مـن مغذّيـات الاسـتبداد وطرائـق دوامه وبقائه. ويـرى أنّ الأُمم المتمدنة - ويقصـد بهـا أُمم أوربا - قد تخلّصـت من الجهل، إلّا أنّهـا ابتليت بنظم الجنديـة الإجبارية، فصارت – والقول له - أقبح عاراً في أشـكال الاستبداد، حتّى مـن الأُمـم الجاهلة، على حد قولـه. ولاعجب في ذلـك فقد غـزت أُمم الغرب هذه أُممـاً بدائية في أفريقيـا وآسـيا كانـت أكثـر منهـا ديمقراطية، ولم تعـرف اسـتبداد الملـوك والحكومـات، وتعيـش حياة المشـاعية في الرأي والسلوك والعمل، لكن الغرب انقضّ عليها بجيوشـه وجنده، وأحال حياتها وأرضهـا إلـى يباب قفـر، من غيـاب الحرية وسـوء العيـش، وتقتـرن الجندية لدى الكواكبـي بالطاعة العمياء وفسـاد الأخلاق والإنفاق غير المبرّر، وكلّ منصرفها إلى تأييد الاسـتبداد المشؤوم، على حدّ قوله.

وأُنبئـكُ يا كواكبـي أنّ هذه الجندية الغربية - وبعد أكثـر مـن مـرور مئة عـام على قولـك - جلبـت لنا الديمقراطيـة باحتـلال البـلاد، وصنعـت لنـا نظاماً ديمقراطياً في الشكل، واستبدادياً في المضمون، وانّ هـذه الديمقراطية في بلـدي قد اقترنت بكلّ آفات الاستبداد وتمكينه بتطويب الأملاك وحيازة الأمـوال وتفـاوت الثـروات وانحطـاط المعـارف وتقاليـد الثقافـة، فكنـت قد أصبت كبـد الحقيقة حين قرنت الجندية بالاستبداد، حتى ولو كانت أمّة الجندية ديمقرايطية، وطبعاً هنا الجندية الغاشمة وليس الجندية الدافعة.

لكنـك يا كواكبي، أدمنت فكرة القوة واسـتطابت لـك، فأنت وريث ثقافـة وحضارة القـوة والمفعم

بهـا فـي طبيعتك العربيـة، فآمنت بفـرادة التجربة الإنكليزية في نبذ الاسـتبداد؛ لأنّ نبذه ورفضه هو تعبيـر عن قوة الأمّة كما يسـتبطنه قولك ونصّك، فالإنكليـز - فـي نظـرك، وهو الواقـع - أقوى من الملـك، وبذلك فهم أقوى من الاسـتبداد، لكنّهم اسـتبدّوا بمصائـر الشـعوب فـي القـارات الثـلاث الأقـل قـوّةً والأضعف جنـداً، ولم تكـن الحكومة المسـؤولة عند الإنكليز بمنأى عن هذا الاسـتبداد الدولـي – العـام، رغـم أنّـك اشـترطت فـي دحـر الاسـتبداد ونقضه تلك الحكومة المسـؤولة أمام الشـعب والتـي اختصصتهـا فـي عصـرك بحكومة الإنكليـز حصراً. فكان مثالـك لا يقوى على التدليل لما ذهبت إليه.

ومـن معانـي إدمانـك الثقافي علـى القـوة، أنّك وجـدت حكومـة البـدو أو الحكومـة البدوية - كما تطلـق ذلك الإسـم عليها - أكثـر الحكومات دفعاً للاستبداد ونأياً بنفسـها عنه، فالبدوي ينشأ بذاته نشـأةً مسـتقلّةً، وهو على رحيلٍ دائمٍ، لا سيما إذا مـسّ اسـتبداد الحكومـة حياته وفق قولـك، لكنّ التجربـة السياسـية بعـد حياتك وعصـرك أثبتت أنّ البدو هم الأكثر ميلاً إلى الاستبداد إذا تمكّنوا من الحكـم! وأنّ الوراثة في الحكـم دينهم الاجتماعي والتشـريعي – الديني، وأنّهـم الأكثـر خضوعاً بعد أن وضعـت العلامـات الدالـة علـى الحـدود فـي دول العرب، فـلا نقرأ في تاريخ هذه الدول العربية المسـتحدثة ثـورةً أو حركـةً نهـض بها البـدو. لكنّ إمعانك سـيدي فـي التلذّذ بمبدأ القـوة هو الذي يجعلـك تبتكـر فكـرة الحكومـة البدوبـة، وهـي لا وجود لها حقيقة أو مجازاً، ويدعك أيضاً تحكم على الاجتماع المدني بالضعف، وأنّه مثل التفاف الغنم بعضها على البعض كما في تشبيهك بإزاء مواجهة الاسـتبداد والقـوة في فرقة الأفـراد بعضهم عن بعـض، وتضـرب مثلاً بـ «العشـائر، والأمـم الحرة، المالكـة أفرادهـا الاسـتقلال الناجـز فيعيشـون متفرقين».

وفكـرة القوة هـي التي تسـتهوي العربـي قديماً وحديثـاً، فهـا نحن بعد سـقوط أنظمة الاسـتبداد فـي الربع الأول مـن القرن الواحد والعشـرين صرنا لا نبحـث عـن حكومـةٍ عادلـةٍ، بـل عدنـا نبحث عن عـودة أو ظهـور حاكمٍ قـويٍّ يأخذ زمـام المبادرة،

ويقمع طغيان الجماعات المستبدّة، وأنا هنا أتحدّث عن مشاعر ومشتركات الشعب في تفكيره الأكثر التصاقاً به، وهو الحديث السائر في التفكير الشعبي وحتى النخبوي أحياناً. لكن عليّ أن أُنبّئك أنّ الاستبداد فينا ما عاد فردياً، بل هو جماعيٌّ، وأنّ الفرقة فينا وهي تحرّرنا فعلاً من طغيان الاستبداد الفردي، لكنّها ذهبت بالدولة والنظام، وأوشكت الهوية على الزوال. وانّ طغيان الجماعات صار هو البديل عن طغيان الأفراد، أعني الجماعة بماهي منتمية إلى مفهوم الجماعة أيديولوجياً وعقائدياً، وليس مجرد جماعة مصالح وفئات سلطة تلتف على فتات موائد الاستبداد من قادة وعسكر ووزراء وخلفهم مناطق وأقّليات وقبليات.

وأخطأ ما في نظريتك هو إدانتك للاجتماع المدني، وتغليبك الفرقة للأفراد، فحينها لا تبقى دول، وحينها يتمهّد للاستبداد، لكنه استبداد الجماعات وليس الأفراد، فالاجتماع المدني لعلّه يمكن من استبداد الأفراد، لكنّ نقضه وإدانته يمكن من استبداد الجماعات، وكلامك عن تأملٍّ نظريٍّ، وكلامنا عن تجربة تاريخٍ عمليٍّ نعيش يومه بأنفسنا، وهذا مآلنا بعد أكثر من مئة عامٍ على مآلك وحالك في نقض الاستبداد.

وإذ ترى أخطره في ما هو ديني، وتنقل وجهتي نظر في عصرك تحلّل كلّ منهما علاقة الاستبداد بالدين، في الأُولى إذ ترى أنّ الاستبداد السياسي يتولّد عن الاستبداد الديني، والثانية ترى علاقة الدين بالاستبداد، فتزعم أنّ الاستبدادين الديني والسياسي توأمان. وتزعم أنّك لا تؤيّد أحدهما، ولكنّك تبدو للوجهة الثانية أقرب نظراً، لكنك تبرأ النص / القرآن من غائلة الاستبداد، وتشرع في متابعة تاريخ الاستبداد في الدين، فيبدو أكثر التصاقاً به، وتوجز رأيك في ما تعرّض له الدين من التحريف، فالشرك الديني هو المؤسّس تاريخياً للاستبداد، فاستنزال صفات الإله إلى الحاكم هي التي صنعت الاستبداد، وهي قد بدأت في الأُمم الغابرة المنحطة، في وصفك، وهي الأُمم الوثنية، ثمّ تسلّلت إلى الأمم التوحيدية، ويجد «عوّام» هذه الأُمم لا سيما التوحيدية وبعبارتك «معبودهم وجبّارهم مشتركين في كثيرٍ من الحالات والأسماء والصفات، وهم هم، ليس من شأنهم أن يفرقوا مثلاً بين (الفعال المطلق)، والحاكم بأمره، وبين (لا يُسأل عما يفعل) وغير مسؤول، وبين (المنعم)

وولي النعم، وبين (جل شأنه) وجليل الشأن.
وتشير إلى ديمومة الاستبداد السياسي في التاريخ وصولاً إلى عصرك من خلال رعاية المستبدين للدّين وتقول أو يقول أصحاب وجهة النظر الثانية: «إنّ قيام المستبدين من أمثال (أبناء داود) و(قسطنطين) في نشر الدّين بين رعاياهم، وانتصار مثل (فيليب الثاني) الإسباني و(هنري الثامن) الإنكليزي للدّين حتّى بتشكيل مجالس (إنكليزيسيون)، وقيام الحاكم الفاطمي والسلاطين الأعاجم في الإسلام بالانتصار لغلاة الصوفية وبنائهم لهم التكايا لم يكن إلا بقصد الاستعانة بممسوخ الدين وببعض أهله المغفّلين على ظلم المساكين".

فاستنزال صفات الإله إلى الحاكم هي التي صنعت الاستبداد، وهي قد بدأت في الأُمم الغابرة المنحطة، في وصفك، وهي الأُمم الوثنية، ثمّ تسلّلت إلى الأمم التوحيدية

ولكن بعد نصف قرن على عصرك أو يزيد، وفي خمسينات القرن العشرين، بدأ الاستبداد يتأسّس على ايديولوجيا القومية واليسار، وانتشر في أوطاننا انتشار النار في الهشيم، على أثر انقلابات الضباط الأحرار من القوميين وذوي فكر اليسار، وقد أقصوا الدين عن السياسة تحت دعوى أنّ مقاربة الدين للسياسة يتولّد عنه الاستبداد وشتات الدولة وضبابية الهوية، ولكنّها تلك الخطايا كلّها حدثت في ظلّ حكم هؤلاء المستبدين من القوميين. وقد وجدنا أثر الاستبداد في اليسار ظاهراً وقوياً في دول شرق أوربا وآسيا، وقد ألغت الأديان وحذفتها من قوائم المسموحات والممكنات في حياة الأفراد والجماعات، ممّا يعني أنّ الاستبداد غير مشروط برهان الدين والإيمان.
لكن له جذور في ثقافة الإنسان، وطينة الأحداث، ومهاوي الفكر، إذا ضاقت آفاقه وانحسرت عن كنه السياسة وحسن الإدارة ومبدأ العدالة قواعده.
ويستدلّ الكواكبي على صلة الدين بالاستبداد، بفكرة الإصلاح إذا غزا الدين، فإنّه يكون باباً مشرعاً في إصلاح السياسة وإنهاء فصل الاستبداد في الحكم وإدارة البلاد، وله أدلةٌ في ما يزعم من التاريخ قديماً وحديثاً، وهو بذلك يكشف عن ملاصقة الدين لحياة وتاريخ الدول وأنظمة الحكم، وعن احتواء الدين للسياسة، ممهّداً بذلك ليس بالقوة فحسب، ولكن بالفعل، للدمج بين الدين والسياسة، ممّا يعدّ معه أول مؤسّسٍ لوصل الدين بالسياسة.
يقول الكواكبي: "والحاصل أنّ كلّ المدقّقين السياسيين يرون أنّ السياسة والدين يمشيان متكاتفين، ويعتبرون أنّ إصلاح الدين هو أسهل وأقوى وأقرب طريق للإصلاح السياسي".
وأغرب فكرةٍ يطرحها، هي فكرة تحلّل الاستبداد في الشرك، وهو ما يناقض قوله الأول في استمداد الاستبداد من تأليه الملك / الحاكم، وهو الشرك الأول، ويرى أنّ تعدد الآلهة يؤسّس لتعدّد الأفكار ومشاركة الملك / الحاكم في السلطة وإدارة الدولة، مثل المشاركة بين الآلهة في إدارة الكون، وينسب هذا الفعل الديني – السياسي إلى حكماء الإغريق، ويقول: "أول من سلك هذا المسلك - أي استخدم الدين في الإصلاح السياسي - هم حكماء اليونان، حيث تحيّلوا على ملوكهم المستبدين في حملهم على قبول الاشتراك في السياسة بإحيائهم عقيدة الاشتراك في الألوهية، أخذوها عن الآشوريين ومزجوها بأساطير، بصورة تخصيص العدالة بإله، والحرب بإله، والأمطار بإله، إلى غير ذلك من التوزيع، وجعلوا لإله الآلهة حقّ النظارة عليهم، وحقّ الترجيح عند وقوع الاختلاف بينهم.

ثمّ بعد تمكّن هذه العقيدة في الأذهان لما أُلبست من جلالة المظاهر وسحر البيان سَهُل على أولئك الحكماء دفعهم الناس إلى مطالبة جبابرتهم بالنزول من مقام الانفراد، وبأنْ تكون إدارة الأرض كإدارة السماء، فانصاع ملوكهم إلى ذلك مكرهين. وهذه هي الوسيلة العظمى التي مكنت اليونان أخيراً من إقامة جمهوريات أثينا وإسبارطة، "ويعد تلك المشاركة السياسية والإدارية المقتسبة من عقيدة الشرك الوثنية هي الأصل في الديمقراطيات الحديثة والفصل بين السلطات فيقول: "وهذا الأصل لم يزل المثال القديم لأُصول توزيع الإدارة في الحكومات الملكية والجمهوريات على أنواعها إلى هذا العهد".

ثم جاء الاسلام... محكّماً لقواعد الحرية السياسية المتوسّطة بين الديموقراطية والارستقراطية.

وهذه تصوّراتٌ فرديةٌ غير مقترنةٍ بأدلة التاريخ أو المحكي في تراث الإغريق السياسي والثقافي، وقد بدأت الديمقراطية لديهم بعد استيطان تلك المدن نقلاً عن مجالس الحكماء القبلية التي كانت سائدة في المجتمعات البدائية، لكنها إسقاطاتٌ دينيةٌ يمارسها الكواكبي على الديمقراطية، ليعود بجذورها وأصولها إلى الفكر الديني، ولو كان هو الفكر الوثني، وهي تمهّد له في محاولته تجذير المشاركة في الإدارة والحكم في النصوص المنتقاة من القرآن الكريم، مستدلّاً ببعض الآيات التي موضوعها الشورى، وفق تأويله، وهي أوليات أيديولوجيا الشورى الإسلامية لدى الكواكبي والفكر السياسي الإسلامي الناشئ، بعد ذلك وفق هذا التأويل، لكنّه لا يذهب بعيداً في المطابقة بين الإسلام والديمقراطية فيقول: "ثم جاء الاسلام... محكّماً لقواعد الحرية السياسية المتوسّطة بين الديموقراطية والارستقراطية، فأسّس التوحيد ونزع كلّ سلطةٍ دينيةٍ أو تغلبيةٍ تتحكّم في النفوس أو في الأجسام، ووضع شريعة حكمه إجمالية صالحة لكلّ زمانٍ وقومٍ ومكانٍ".

وأُنبئك يا كواكبي، وقد تكون غير قاصد لذلك، بأنّ عبارتك الأخيرة، والمضمون فيها، صارت تشكّل صلب أو مضمون الفكر السياسي الإسلامي المتأخر، وعليها بُنيت دعوات تطبيق الشريعة، وفي رؤيةٍ متطرّفةٍ ما لبثت أنْ تحوّلت إلى سلوكٍ إرهابيٍّ حَكَمَ بالكفر والردة على أهل الإسلام. وتكشف تلك الملاحظة أنّ الكواكبي أهمّ مصادر هذا الفكر الإسلامي المتأخّر في تكوينه وتمريره لا سيما مع نزعةٍ سلفيةٍ تشوب أفكار الكواكبي رغم حداثوية كثيرٍ من مضامينها، لا سيما في حديثه عن الفِرَق والبِدَع، وتأثّر المسلمين بغيرهم من الأمم ثقافياً وفكريّاً، إدانته هذا التأثّر وإيمانه بذهبية العصر الإسلامي الأول، وهي قواعد الفكر السلفي المؤسسة.

ولا نظلم المصلح الكواكبي، فإنّ دراسته ومقولته في الاستبداد تعدّ أول دراسةٍ تحليليةٍ دقيقةٍ في الكشف عن ملابسات الاستبداد العقائدية والثقافية وجذوره الدينية الملتبسة فيها، والدور المحبط الذي مارسه فقهاء وصوفية وقادة رأي في تاريخ الإسلام في التأسيس لهذا النوع من الاستبداد السياسي؛ لكنّه يضع مسافةً فاصلةً بين نصوص الإسلام الأُولى وتاريخ الإسلام السياسي.

AL - R e w a q

ترجمة

الترجمة من الانكليزية

الحكومة العراقية الجديدة.. تحديات المستقبل

Nagapushpa Devendra
ترجمة: مصطفى الفقي

الترجمة من الفارسية

وجهة نظر إيرانية
السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة العراقية..

ترجمة: علي نجات

الترجمة من الفرنسية

التنظيمات السياسية في قلب الحرب الأهلية العراقية

آرثر كيني
ترجمة: موسى أشرشور

الترجمة من التركية

المعارضة السياسية في تركيا
مقارنة بين سنة 1969 وسنة 2021

علي آجيق گوز
ترجمة : امجد طارق

المركز والأقليم

«المعارضة البرلمانية» ...
لا وجود لها في حسابات القوى الكردية

سامان نوح

الحكومة العراقية الجديدة..
تحديات المستقبل

*Nagapushpa Devendra

ترجمة: مصطفى الفقي

ملخص:
في العام 2019 ، وبسبب الشعور بالإحباط من نظامهم السياسي، احتج آلاف العراقيين، داعين إلى إنهاء الفساد المستشري في الدولة الذي يستنزف ثروة بلادهم النفطية، ولتحسين مستوى الخدمات العامة، ولإحداث تغيير في الحكومة. وقد أدّت هذه الاحتجاجات إلى إجراء انتخابات جديدة في أكتوبر 2021 رسمت نتيجتها صورةً جديدةً مغايرةً للماضي.

فقد برزت الأحزاب الوطنية العراقية بوصفها الرابح الرئيس، ممّا أدّى إلى تعليق الآمال على الحكومة الجديدة التي ستحاول معالجة قضايا عدم الاستقرار السياسي، والأزمة الاقتصادية، والتضخم، والبطالة، وغيرها من الأمور الأخرى، كما سيتعيّن على الحكومة أيضاً الحفاظ على التوازن القائم بين الولايات المتحدة والحلفاء العرب وإيران وتركيا، وهم الفاعلون الخارجيون الرئيسيون الضالعون في المشهد العراقي. وبالنظر إلى حجم التحديات وثقلها، سيتعيّن على الحكومة الجديدة إظهار بعض المهارات الدبلوماسية الاستثنائية للتعاطي معها.

منذ سقوط نظام صدام في العام 2003، شاب الاستقرار السياسي في العراق الصراعات العرقية، وصعود حركات التمرّد، والصراعات العنيفة المتكررة. وفي مثل هذه البيئة الفوضوية، كانت الجهود المبذولة لاستعادة الشرعية والتنمية في البلاد غير ذات جدوى. وبسبب ضعف مؤسسات الدولة وافتقارها إلى السلطة اللازمة لفرض القرار الوطني في البلاد، كان حتّى مستوى الحكم الأساسي يشكّل تحدّياً.

على سبيل المثال، لم تتمكّن الحكومة من تحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإسلامية في السابق، كما أنّ زيادة حجم الفساد يمثل مصدر قلقٍ آخر لعامّة الناس؛ لأنهم الأكثر تضرّراً من غيرهم. فقد أظهرت دراسةٌ حديثةٌ أجراها مركز تمكين السلام في العراق أنّ حوالي (80 %) من العراقيين يرون أنّ الفساد هو أحد أكبر المشاكل التي يواجهها العراق. تزيد هذه النسبة بنحو (10) أضعاف عن نسبة عدد الأشخاص الذين يتحدّثون عن تحدي الدولة الإسلامية (8.8 %) أو عن مستوى الرعاية الصحية / كوفيد 19 (5.9 %)، باعتبارها القضايا الأكثر خطورة[1].

احتجّ الشعب العراقي على الظروف السيّئة في البلاد لإجبار الحكومة على تشكيل نظام الحكم، وكذا على تقديم خدمات أمنية أفضل، وغيرها من الخدمات الأخرى. وكانت احتجاجات الصدر في العام 2016، واحتجاجات البصرة في العام 2018، تهدف إلى الضغط على الحكومة لتنفيذ هذه المطالب. كما كانت ثورة تشرين 2019 هي أبرز الاحتجاجات الشعبية[2].

أجبرت الاضطرابات المتزايدة في البلاد الرئيس برهم صالح على تعيين مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء، وقد تمكّن الأخير من إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق في تشرين الأول 2021 [3]. وقد أسفرت نتائج الانتخابات الأخيرة عن إضعاف الحركات الموالية لإيران، وأرسلت رسالةً واضحةً مفادها أنّ العراقيين لا يريدون تدخّل طهران في الشؤون الداخلية للعراق[4].

وقد سهل القانون الانتخابي الذي تمّ اعتماده حديثاً على الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين أن يتواجدوا في دوائر انتخابية أصغر مع حدٍّ أدنى من الميزانية.

قسّم القانون الجديد كلّ محافظة من محافظات العراق الثمانية عشر إلى عدّة دوائر انتخابية، ويخصّص مقعداً برلمانياً واحداً لكلّ (100.000) نسمة. كما حرم القانون الجديد الأحزاب التقليدية من الترشح على قوائم موحّدة، الأمر الذي ساعدها في الماضي على الاحتفاظ بمقاعدها البرلمانية وسلطاتها السياسية. وبدلاً من ذلك، ستذهب المقاعد لمن يحصد معظم الأصوات في الدوائر الانتخابية[5].

نتائج انتخابات أكتوبر 2021:

في العاشر من تشرين الأول 2021 ، صوّت الناخبون العراقيون لانتخاب (329) برلمانياً جديداً سيختارون رئيس الوزراء المقبل[6]. وكما كان متوقّعاً، كان حزب مقتدى الصدر (التيار الصدري) هو الفائز الأكبر في الانتخابات، حيث حصل على (73) مقعداً على الأقل، بينما حصلت الكتل السياسية التابعة لقوات الحشد الشعبي، بما في ذلك ائتلاف فتح ، على (20) مقعدا[7]، خمسة من هذه المقاعد لمنظمة

بـدر التي يتزعمها هادي العامري، وعشـرة مقاعد لعصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، وخمسة مقاعد لكتل أصغر مثل كتلة السند الوطني.

فـي انتخابات العـام 2018، كان تحالف فتح وحده هو ثاني أكبر حزب في البرلمان بعدد (48) مقعداً[8]. ويمثل تراجع مقاعد فتح نكسـة لإيران، حيث تعتبر وحدات الحشد الشعبي وائتلاف فتح هما الحركات الموالية لإيران والأكثر موثوقية بالنسـبة إليها في بغداد.

كما ظهرت جماعة أُخرى مدعومة من إيران (كتائب حـزب الله) فـي المشـهد السياسـي العراقي من خلال تشكيل كتلة سياسية خاصة بها تسمى حركة (حقـوق) تحـت قيـادة حسـين مؤنـس[9]. وحصلت الحركـة علـى مقعـدٍ واحـدٍ فقط. أوصلت خسـارة الأحزاب الموالية لإيران رسالة مفادها أنّ العراقيين غير مسـتعدين للتسامح مع الجماعات التي تعمل بالوكالة والتي تقوض عمل الحكومة[10].

الأمر المثير للدهشـة في نتائـج الانتخابات الأخيرة هـو أنّ حزب رئيس الوزراء السـابق نـوري المالكي، ائتـلاف دولـة القانـون، قد اسـتفاد من المشـاعر المعادية لإيران في أوسـاط العراقيين. فقد حصل الحـزب على (37) مقعداً، على الرغم من مواجهته معارضـة قوية مـن الأحـزاب المحليـة والإقليمية والدوليـة التـي ألقت اللـوم على المالكـي عندما خسـر العراق نحو ثلث أراضيه لصالح تنظيم الدولة الإسـلامية[11]، بينما حصل حزبه في انتخابات 2018 على (25) مقعداً.

وقـد ظهـرت الكتل السـنّية كقـوّةٍ سياسـيةٍ أكثر تماسـكاً هـذه المـرة، ممّـا يشـير إلى بعـض بوادر التغلّب على الانقسـامات بين الفصائل السياسـية السـنّية العراقيـة. فقد حصـل (حزب تقـدّم)، وهو مظلّة جامعة للعديد من الأحزاب السـنية، برئاسـة رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي ، على (37) مقعـداً، ممـا يجعله ثانـي أكبر حزب فـي البرلمان. وفـاز (تحالـف عـزم) العراقـي، وهو جماعة سـنّية رئيسـية أخـرى تحـت رئاسـة رجل الأعمـال خميس الخنجـر، بـ(12) مقعـداً. ويضـمّ التحالـف ثمانيـة أحزاب وشـخصيات سنّية بارزة، مثل رؤساء البرلمان السـابقين محمـود المشـهداني وسـالم الجبوري وبعض الوزراء والنواب السابقين.

كمـا فازت الأحـزاب الكرديـة بـ(61) مقعـداً. حصل الحزب الديمقراطي الكردسـتاني، بزعامة مسعود

> **أوصلت خسارة الأحزاب الموالية لإيران رسالة مفادها أنّ العراقيين غير مستعدين للتسامح مع الجماعات التي تعمل بالوكالة**

برزاني، الذي يهيمن على حكومة إقليم كردستان، على (32) مقعداً، بينما فاز منافسه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي الأسبق جلال طالباني بـ(15) مقعداً.

وأخيراً، سمح تطبيق قانون الدوائر الانتخابية المتعدّدة للطامحين الجدد مثل زعماء القبائل ورجال الأعمال ونشطاء المجتمع المدني بالانضمام إلى الحلبة السياسية وتحدّي الأحزاب السياسية التقليدية. الكتلتان السياسيتان الجديدتان اللتان استطاعتا الحصول على تسعة مقاعد لكلّ منهما هما (حركة الجيل الجديد) و(حركة امتداد)، اللتان وعدتا بمعالجة ملفات الفساد. ومن المرجّح أن يصبحا جزءاً من الكتل السياسية الفائزة، بدلاً من تشكيل تحالفٍ خاصٍّ بهما. ومع ذلك، لا يزال بإمكانهما العمل كجهةٍ رقابيةٍ على الحكومة لكي تعمل بفاعلية.

تحالفات محتملة: تشير نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2021 إلى أنّ التيار الصدري اكتسب شعبيةً جيدةً، بينما تراجع دعم ائتلاف الفتح. ومع ذلك، لا يزال الفتح محتفظا برأس مالٍ قسريٍّ قويٍّ، ومن المرجّح أن يلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الحكومة الجديدة.

في الواقع، من المتوقّع نشوء تحالف بين فتح والاتحاد الوطني الكردستاني[12]. فقد أعلن الاتحاد الوطني الكردستاني مؤخراً دعمه ولاية ثانية للرئيس برهم صالح، الذي يمكن القول إنّه المرشح صاحب الرافعة السياسية الأقوى في العراق[13].

ثمّة تحالفٌ آخر ربما ينشأ بين فتح وائتلاف دولة القانون؛ إذ يتطلّع المالكي إلى منصب رئاسة الوزراء، ولكن بدون دعم فتح، قد لا يكون قادراً على تحقيق تطلعاته السياسية.

على الجانب الآخر، لا تريد الجماعات العراقية المسلحة أن يتولى المالكي منصب رئيس وزرائها، ولكنها تعتبره حليفا مهمّاً بعد الانتخابات[14].

وقد يكون التغيير الأكثر إثارة للاهتمام هو تحالف الأحزاب السنية والكردية مع التيار الصدري -منافس فتح الرئيسي- لتشكيل الحكومة المقبلة. ومن المتوقّع أن يشكّل التيار الصدري ائتلافاً مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب تقدّم، فقد حصلت الأحزاب الثلاثة على أغلبية الأصوات في الانتخابات. أي أنّهم - بعبارة أخرى - سيلعبون دوراً رئيسياً في اختيار رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب.

وتشير التقديرات بالفعل إلى أن زعيم حزب تقدّم الحلبوسي في وضعٍ جيّدٍ يسمح له بالعودة كرئيسٍ لمجلس النواب[15]. كذلك رشّح الصدر أربعة أسماء لمنصب رئيس الوزراء العراقي: مصطفى الكاظمي، وجعفر الصدر سفير العراق في المملكة المتحدة، وحسن الكعبي نائب رئيس البرلمان العراقي، والزعيم الصدري نصار الربيعي[16].

ومن بين هؤلاء المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء، يتمتّع الكاظمي بفرصٍ أفضل للاحتفاظ بالمنصب؛ لأنّه غير مرتبطٍ بأيّ حزبٍ سياسيٍّ، وليس مدفوعاً بأي أيديولوجية سياسية. وبالتالي، قد لا يواجه كثيراً من استياء القوميين. والأهم من ذلك، أنّه أدّى خلال فترة رئاسته للوزراء على مدار عامٍ واحدٍ أداءً جيداً بشكلٍ معتدل مقارنة بالآخرين.

على الصعيد الاقتصادي، قدّم الكاظمي «الكتاب الأبيض للإصلاحات الاقتصادية» في تشرين الثاني 2020، والذي قدّم فيه الأفكار المحتملة لتعافي الاقتصاد العراقي[17]. ومع ذلك، نظراً لطبيعة الأزمة الاقتصادية في العراق، سيكون من غير الواقعي أن تسفر أي إصلاحات حكومية عن نتائج إيجابية في غضون عامٍ أو عامين فقط. كما أنّ التنمية الاقتصادية لا تؤدّي بالضرورة إلى إنهاء الفساد المؤسسي. وعلى الصعيد السياسي، أطلق الكاظمي حملة لمكافحة الفساد[18]. كما برز أيضا على الصعيد الإقليمي كشخصية مهمة للجهات الأجنبية الفاعلة، مثل الولايات المتحدة وإيران والمملكة العربية السعودية، الذين يعتبرونه زعيماً مقبولاً لبلدٍ ذات أوضاع معقدة[19].

التحديات:

على الرغم من العملية السلسة لترشيحات منصب رئيس الوزراء، ثمّة عدد من التحديات المستقبلية التي تنتظر تشكيل حكومة جديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

التحديات الداخلية:

من المرجّح أن تواجه الحكومة المقبلة تحدّياتٍ كبيرةً من حيث تقديم إصلاحات اقتصادية على المدى المنظور والطويل، وفي ملفات مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات الأساسية، ومعالجة البطالة والتضخم والفقر في العراق. كما سيتعين على الحكومة التعامل مع المشكلات المتراكمة على مدى سنوات، والتي أجبرت عبد المهدي على الاستقالة، وكذلك الأزمات التي ظهرت بعد ذلك، ولا سيما محاكمة قتلة المتظاهرين الذين ثاروا ضدّ الحكومة في العام 2019 .[20] كما تعاني البلاد أيضاً من أزمة في القطاع الصحي، وأزمة عامّة نتيجة تفشي فيروس كوفيد 19 في جميع أنحاء العالم. العراق لديه أقلّ معدل تطعيم في المنطقة. حتّى الآن، تمّ تطعيم حوالي مليون شخص بشكلٍ كاملٍ، وهم يمثلون أقل من 2 % من عدد السكان[21].

كما سيتعين على الحكومة أن تكون حذرةً للغاية فيما يتعلق بتوزيعات عوائد النفط على الأحزاب السياسية. حيث تعتمد (94 %) من ميزانية بغداد على عائدات النفط [22]. وقد بلغت ميزانية العراق لعام 2021 (89) مليار دولار أمريكي، بعجز مالي يقدر بـ(19) مليار دولار أمريكي تم احتسابه على أساس سعر بيع (45) دولاراً أمريكيا لبرميل النفط[23]. والتحدّي الحقيقي هو استعمال هذه الإيرادات لتحسين حياة العراقيين، بدلاً من التعرّض للضغط من أجل تقسيمها داخل شبكات الأحزاب السياسية الحاكمة.

التحدي الآخر الذي سيتحتّم على الحكومة الجديدة مواجهته، هو إعادة إعمار البلاد، فمنذ عام 2003 وحتى عام 2014، تم إنفاق أكثر من (220) مليار دولار أمريكي على إعادة إعمار البلاد. وفي مرحلة ما بعد داعش، عقد العراق مؤتمر إعادة الإعمار في الكويت، حيث تعهّد مانحون دوليون رئيسيون بتقديم مساعدات بقيمة (30) مليار دولار أمريكي. وحتى الآن، لم يتم تحويل كثيراً من تلك الأموال الموعودة؛ بسبب الفساد وسوء إدارة الأموال من قبل الحكومة السابقة[24]. وبدون تحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية في الحكومة، سيكون من الصعب للغاية كسر دائرة الفساد وعدم الكفاءة، وكسب ثقة المانحين.

القيام بعمليات مكافحة الإرهاب يعني أنّه سيتحتّم على الحكومة الجديدة التعاون مع وحدات الحشد الشعبي المدعومة من إيران

إلى جانب تلك التحديات، تمثل التحديات الأمنية مصدر قلقٍ بالغ الأهمية؛ لأنّ الميليشيات التابعة لداعش تواصل تنفيذ هجمات متفرقة في جميع أنحاء البلاد، ممّا يؤدّي إلى سقوط عدد من الضحايا وإحداث خسائر مالية[25]. ومقارنة بصعود داعش في عام 2014، تراجعت الجماعات الإرهابية إلى نسبة (5 %). ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أنّ القبض على مجموعاتٍ صغيرةٍ أو قتلها أصعب بكثير من خوض معارك مفتوحة معهم؛ إذ يجب تنفيذ غارات استباقية لمكافحة الإرهاب لمدة لا تقلّ عن (5-10) سنوات للقضاء على الإرهابيين المتبقين[26]. والقيام بعمليات مكافحة الإرهاب أيضاً يعني أنّه سيتحتّم على الحكومة الجديدة التعاون مع وحدات الحشد الشعبي المدعومة من إيران، والتي تمّ تأسيسها لمساعدة العراق في هزيمة داعش في العام 2014.

التحديات الخارجية:

منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، كانت أيّ حكومة في العراق بحاجة إلى الضوء الأخضر من طهران وواشنطن للمضي قدماً. على سبيل المثال، في العام 2018، تفاوضت إيران والولايات المتحدة على تعيين الكاظمي رئيساً للوزراء. ومن المهم أن تحافظ الحكومة الجديدة على علاقاتٍ جيدةٍ مع كلٍّ من إيران والولايات المتحدة لسببين:

أولاً، للتفاوض على اتفاقية وضع القوات (SOFA) مع الولايات المتحدة، لسحب قواتها المقاتلة من العراق بحلول نهاية عام 2021[27].

ثانياً، من أجل الاستمرار في إرسال إشارات إلى حكومة إبراهيم رئيسي الجديدة بأنّ العراق يريد علاقاتٍ قويةً مع إيران على أساس «مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد»[28] . كما أنّ ذلك سيعزز الثقة بين السكان العراقيين الذين طالبوا بإنهاء النفوذ الأجنبي في البلاد في احتجاجات أكتوبر 2019. ومع ذلك، لن يكون الأمر سهلاً على الحكومة الجديدة.

في حين أنّ مطلب الانسحاب الأمريكي هو المطلب الأقوى بين وحدات الحشد الشعبي، خاصّة بعد هجمات الدرونز الأمريكية في كانون الثاني 2020، والتي أسفرت عن مقتل الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس الاستطلاعي الإيراني، ونائب قائد قوات الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، إلا أنّ هناك من يعارض هذا المطلب، وخاصة الأكراد[29]. أيضاً، هناك مطلب متزايد بين الأكراد[30] والسنّة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، الحليف الوثيق للولايات المتحدة، وهو تطوّر آخر غير مرحّب به بالنسبة إلى إيران والجماعات التابعة لها في العراق[31].

إلى جانب الأكراد، ستبحث دول الخليج التي لا تزال قلقةً للغاية بشأن النفوذ الإيراني في المنطقة، بالتأكيد عن طرق للتأكد من بقاء الحكومة الجديدة على وفاق مع الولايات المتحدة وحلفائها[32]. في الواقع، تنظر الدولتان الخليجيتان المهيمنتان - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - إلى إسرائيل كشريكٍ قويٍّ ومستعدٍّ للعمل بالقوة لمواجهة خصمهما الإقليمي إيران. بينما تنظر روسيا - إلى جانب إيران - إلى العراق بوصفه مسرح أحداثٍ آخر يمكن أن تعمل فيه على تقويض النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، وإعادة تأسيس نفسها كقوّةٍ مهيمنةٍ،

ولكـن القيـام بذلـك يضـرّ بالاسـتقرار العراقـي. تستغل روسـيا وتزيد من حدّة التوتر في العلاقات الأمريكيـة العراقية لتسـريع الانسـحاب الأمريكي مـن المنطقـة. ويمكـن للعلاقـات المتزايـدة بين الكرملين وشـبكة الميليشيات التي تعمل بالوكالة لصالـح إيـران فـي العـراق أن تهـدّد ليـس فقـط الاستقرار العراقي، بل القوات والمصالح الأمريكية في العراق وسوريا أيضاً.

التحـدّي الآخـر الذي يواجه بغداد هـو التعامل مع تركيا التي تتجاهل بشـكلٍ متزايدٍ قضية الاسـتقرار العراقـي. فـي عـام 2018 ، أطلق الرئيـس التركي رجب طيب أردوغان عمليةً رسـميةً ضدّ الأكراد في العـراق[33]. أدانت حكومة بغـداد وكذلك الجماعات شـبه العسـكرية المدعومـة مـن إيـران الهجـوم التركـي باعتباره انتهاكاً لسـيادة بلادهـا. كما قدّم العراق شكوى رسمية ضدّ تركيا[34]. من ناحية أخرى، يدّعـي أردوغـان أنّ هـذا العمل دفاعٌ عـن النفس؛ لأنّ الحكومة العراقية فشـلت في منع اسـتخدام أراضيها كقاعدةٍ لمهاجمة الحدود التركية[35].

مع انتخابات أكتوبر 2021 ، تبحث أنقرة عن حكومة جديـدة فـي بغـداد يمكنهـا التنسـيق معهـا، ولا تمانع خاصة من قيام الجنود الأتراك بشنّ هجماتٍ مسـتمرةٍ على حزب العمال الكردسـتاني ومعاقله علـى الحـدود الشـمالية. ومـع ذلـك، بالنظـر إلى غالبية المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب الكردية فـي انتخابـات عـام 2021 ، فمـن الواضـح أنّها لن تلعب دوراً رئيسـياً في تشـكيل الحكومة الجديدة فحسـب، بـل سـتؤثّر أيضاً علـى سياسـات العراق الإقليميـة. على الحكومة الجديـدة أن تكون حذرة للغاية في التفاوض بشـأن هذه القضايا، مع إعلاء مصالح الدولة والأحزاب السياسية والشعب؛ إذ أنّ وقوع أيّ سوء تقدير للموقف يمكن أن يؤدي إلى إسقاط الحكومة.

خاتمة:

منـذ سـقوط نظـام صـدام فـي عـام 2003 ، لـم يتمكّن العراق من تحقيق الاسـتقرار السياسـي أو إحـراز أيّ تقـدّمٍ اقتصـاديٍّ. فقد كشـفت الإطاحة بنظام صدام عن الانقسامات العرقية داخل البلاد، وبـدأت مجموعاتٌ عرقيةٌ مختلفة في التحارب من أجل الوصول إلى السـلطة واسـتغلالها لمصلحتها الخاصّـة. وبما أنّ الشـيعة يشـكّلون غالبية سـكان العراق، فقد تمكّنوا من الاحتفاظ بأقوى المناصب بسبب الحسـابات السياسية الانتخابية. ومع ذلك، فـإنّ أسـاليبهم فـي تقويـض مصالـح الجماعـات الأخـرى أدّت إلـى زيـادة تدهور الوضع السياسـي. كمـا أدّت الهـوة بين الجماعـات العرقية المختلفة إلى تفشـي الفسـاد وسـوء الإدارة. وفي النهاية، أدّى ازدياد استياء السنّة إلى صعود داعش.

ومـع ذلـك، فـإن إجـراء الانتخابـات وتشـكيل الحكومـات الجديـدة في العـراق ولّد الأمـل مرّةً أُخـرى، خاصّةً وأن السياسـيين والقادة الفاسـدين أجبـروا علـى الاسـتقالة بسـبب الاحتجاجـات الجماهيريـة. كانـت الانتخابات الأخيـرة أيضاً نتيجة لمثـل هـذه الاحتجاجـات. فقـد خلقـت نتيجـة الانتخابات انطباعاً جديداً على عكس الماضي. برزت الأحـزاب الوطنية العراقية بوصفهـا الرابح الرئيس. وقـد ولّـد ذلـك الأمل فـي أنّ الحكومـة الجديدة سـتحاول معالجة قضايا عدم الاستقرار السياسي، والأزمـة الاقتصادية، والتضخـم، والبطالة، وغيرها مـن الأمـور الأخرى. سـيتعيّن علـى الحكومة أيضاً الحفاظ على التوازن بين الولايات المتحدة والحلفاء العرب وإيران، وهم الفاعلون الخارجيون الرئيسيون الضالعون في المشهد العراقي. وبالنظر إلى حجم التحدّيات وثقلها، سـيتعيّن على الحكومة الجديدة إظهـار بعـض المهارات الدبلوماسـية الاسـتثنائية للتعاطي معها.

المصدر:

https://www.idsa.in/issuebrief/new-government-in-iraq-challenges-ahead-naga-pushpa-151121

(Endnotes)

* نكبــوش بــاه ديفــين درا: باحثة ومحللــة في معهد ما نوهــار باريكار لدراســات الدفاع وتحليلاتــه، نيودلهي/ وهو هيأة مســتقلة غير حزبية مكرسة للابحاث الموضوعية، والدراسات المتعلقة بالسياسات في كل مجالات الدفاع والأمن، مهمته تعزيز الأمن الوطني والعالمي، من خلال جيل من الباحثين، ونشر المعرفة حول القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن.

1 - "Inside Look at Iraq's Popular Movement For Reform", Enabling Peace in Iraq Center,

2 - "التسلســل الزمني للأحــداث في العراق" ، تقرير صادر عن مجلس الأمــن ، 6 أكتوبر / تشرين الأول 2020. في أثناء الاحتجاجات المعروفة أيضا باســم حركة تشرين، طالب العراقيــون بإنهاء نظام المحاصصة، وهو نظــام عرقي - طائفي لتقاســم الســلطة، عزز النظام الســياسي الفاســد في العراق منذ عام 2003. ومن بــين المطالب الأخرى للحركة إحــداث تغيير في قانــون الانتخابات وإجراء انتخابات مبكرة لتشــكيل حكومة تكنوقراط.

"Iraq: The Protest Movement and Treatment of Protesters and Activists", Country of Origin Information Report, European Asylum Support Office, October 2020.

أجبرت احتجاجــات العراقيين رئيس الوزراء آنــذاك عادل عبد المهدي على التنحي. ومع ذلك ، أدت اســتقالته إلى أشــهر من الجمود السياسي حيــث لم تتمكــن الأحزاب السياســية الكــبرى من التوافــق على بديل للمهــدي. ومنذ الإطاحة بصدام حســين ، كان مرشــح رئاســة الوزراء العراقي من حزب الدعوة الشيعي. وحتى الآن، لم يتمكن القادة الشيعة من تقاســم السلطة مع السنة أو مع الأكراد بطريقة مستقرة. إذ يخشون رغبة الأكراد في الاســتقلال ومحاولة السنة استعادة هيمنتهم القديمة. على الجانب الآخر ، تعارض الكتل السنية قبول الشيعة في السلطة.

"Islamist Politics in Iraq after Saddam Hussein", Special Report 108, United States Institute of Peace, August 2003. October 2021.

3 - "Iraq's Head of Intelligence Named Third PM-designate This Year", Al Jazeera, 9 April 2020.

4 - "Iraq's Head of Intelligence Named Third PM-designate This Year", Al Jazeera, 9 April 2020.

5 - "Iraq: Prime Minister Announces Early Parliamentary Elections and Urges Implementation of New Election Law", Library of Congress, 14 August 2020.

6 - "Iraq Elections: October 2021", United Nations–Iraq, October 2021.

7 - Ali Jawad, "Iraq Announces Full Results of Parliamentary Elections", Anadolu Agency, 17 October 2021.

8 - Nagapushpa Devendra, "Iraq Post-Elections: Government Formation amid Vote Recount", MP-IDSA–West Asia Watch, Vol. 1, No. 3, May–June 2018.

9 - كتائب حزب الله مدرجة على اللائحة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية، ومتهمة باستهداف القوات الأمريكية في العراق. وقد سُجن مؤنس ذاته من قبل الأمريكيين لمدة أربع ســنوات مــن 2008 إلى 2012 لقتاله ضد القوات الأمريكية.

10 - "Treasury Sanctions Iran-Backed Militia Leaders Who Killed Innocent Demonstrators in Iraq", US Department of Treasury, 6 December 2019. And "Iraq: State Appears Complicit in Massacre of Protesters", Human Rights Watch, 16 December 2019.

11 - Mohamad Bazzi, "It's Time for Iraq's Nuri al-Maliki to Go", Quartz, 20 June 2014.

12 - "Kurdistan's PUK Forges Alliance with Pro-Iran Factions in Iraq Ahead of Election", The Arab Weekly, 8 June 2021.

13 - "Iraqi President Seeks Second Term, Believes He Has More to Offer", The Arab Weekly, 20 September 2021.

14 - "MEE: Nouri al-Maliki is Plotting His Comeback in the Upcoming Elections", Shafaq News, 14 August 2021.

15 - .Andrew Parasiliti, Elizabeth Hagedorn and Joe Snell, "The Takeaway: Sunni 'Awakening' is a Big Story from Iraq's Elections", Al-Monitor, 13 October 2021.

16 - "Including al-Kadhimi, al-Sadr Proposes Four Names for the Prime Ministry", Shafaq News, 6 October 2021.

17 - What is the White Paper for Economic Reform?", Government of Iraq, 26 November 2020.

18 - "Iraq PM Launches Campaign Against Customs Corruption, Vows Reforms", The Arab Weekly, 12 July 2020.

19 - Paul Iddon, "Can Iraq's Prime Minister Win Re-election and Curb the Power of Iran-backed Militias?", Middle East Eye, 1 October 2021.

20 - Ibid.

21 - "COVID-19 Vaccine Doses Administered", Our World in Data.

22 - Lawk Ghafuri, "Iraqi Government Submits 2020 Budget to Parliament, Nine Months Late", Rudaw, 14 September 2020.

23 - Mansoor, "Iraqi Parliament Approves 2021 Budget", The Siasat Daily, 1 April 2021.

24 - Abbas Kadhim, "Rebuilding Iraq: Prospects and Challenges", The Cairo Review of Global Affairs, Summer 2019.

25 - Sinan Mahmoud, "Iraqi Prime Minister Blames Security Failures for ISIS Attacks", The National News, 6 September 2021.

26 - Mina Aldroubi, "ISIS Cannot Recover in Iraq Unless Government Loses Stability, Experts Say", The National News, 10 September 2021.

27 - Gregory Aftandilian, "The Realities and Challenges of a New US SOFA with Iraq", Arab Center Washington DC, 15 August 2017.

28 - "Non-interference Key to Iran-Iraq Relations, Says Kadhimi on Tehran Visit", The National News, 22 July 2020.

29 - "PMU Chief Reiterates Expulsion of US Forces from Iraq", International Quran News Agency, 18 January 2021.

30 - "Baghdad Rejects Iraqi Kurdish Forum's Push for Normalization with Israel", The Times of Israel, 25 September 2021.

31 - Jane Arraf, "Talk of Iraq Recognizing Israel Prompts Threats of Arrest or Death", The New York Times, 29 September 2021.

32 - Kristian Coates Ulrichsen, "Are More Gulf States About to Normalize Ties With Israel?", World Politics Review, 14 October 2020.

33 - "Turkey Says Operation Against PKK in Iraq to Continue", Al Jazeera, 13 August 2020.

34 - "Iraq Condemns Turkish Strikes against PKK in Kurdistan Region", Al-Monitor, 16 April 2020.

35 - No. 34.

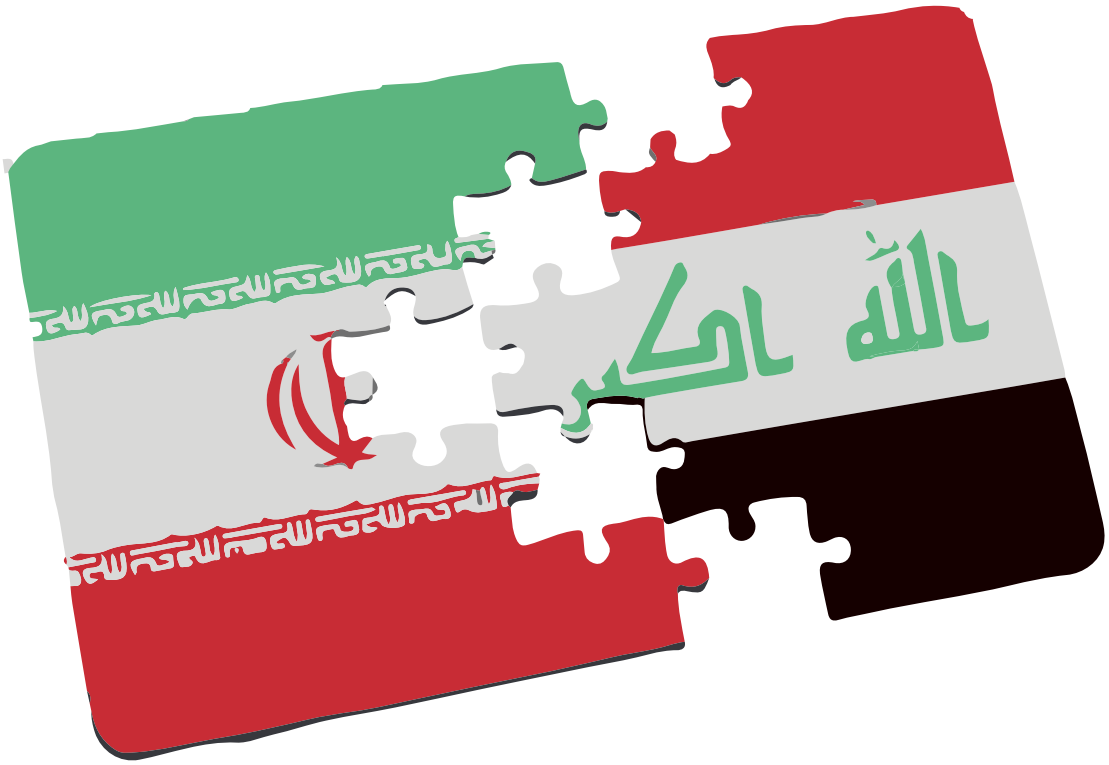

السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة العراقية..

وجهة نظر إيرانية

علي نجات

كاتب وباحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط

بعد كثيرٍ من الجدل، أُجريت الانتخابات العراقية في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وشاركت في الانتخابات تيـاراتٌ عراقيةٌ مختلفةٌ. على الرغم مـن أنّ هـذه الانتخابـات شـهدت أقلّ نسـبة مشاركة، مقارنة بالانتخابات السـابقة، إلّا أنها أُجريـت بالكامـل، علـى الرغـم مـن العقوبات الانتخابيـة. في هـذه الانتخابات التـي أُجريت فيها عملية التصويت إلكترونياً، أُثيرت شكوكٌ حـول كيفيـة فـرز الأصـوات مـن قبـل بعـض الجماعـات الشيعية، وخاصة تلـك القريبة من محـور المقاومة. واحتجّت الجماعات الشيعية القريبة من محور المقاومة، بما في ذلك حزب اللـه فـي العـراق وعصائـب أهل الحـق، على نتائج الانتخابات ونظّمت مسيرات بالقرب من المنطقة الخضراء العراقية.

الحمد لله الذي كرم الإصلاحات بأكبر كتلة، كتلة عراقية، لا شرقية ولا غربية

نحن لا نقبل هذه النتائج الملفّقة بأيّ ثمن

وطالـب المحتجـون بإلغاء نتائـج الانتخابات بسـبب مخالفـاتٍ انتخابيـةٍ. وبعـد نحـو شـهرين من إعـلان نتائج الانتخابـات النيابية العراقيـة، ما زال موضوع الائتلافات اللازمة بيـن القـوى السياسـية لتشكيـل الحكومـة فـي حالـةٍ مـن الغمـوض، والملاحظـات علـى عمليـة المفاوضـات الجماعيـة تُظهر تقدمـاً في المحادثـات. ومع ذلك، تسـتمر الاحتجاجـات على نتائـج الانتخابات. تسـلّط هـذه الورقـة الضـوءَ علـى السـيناريوهات المحتملـة لتشكيـل الحكومـة العراقيـة، لذلـك وبعـد دراسـة التنافس بيـن الأحزاب والائتلافـات لتشكيـل الكتلة الأكبر، سـيتمّ ذكـر السـيناريوهات المسـتقبلية المحتملة لتشكيل الحكومة في العراق.

التنافس بين الأحزاب لتشكيل الكتلة الأكبر:

مع إجراء انتخاباتٍ نيابيةٍ مبكرةٍ في العراق، والتي ستحدّد مهمّة الحكومة المقبلة، حطّمت النتائج المفاجئة التي أعلنت عنها مفوضية الانتخابات بشكلٍ كاملٍ كلّ التوقّعات بشأن الحكومة المقبلة، والآن أصبح للمحللين وجهاتُ نظرٍ مختلفةٍ حول تحالفات الأحزاب، والفصائل البرلمانية، وفي النهاية تحالفات الأغلبية والأقلية، وخططهم السياسية الرئيسية.

بحسب النتائج الأولية، أصبح التيار الصدري الفائز الأكبر في انتخابات العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في العراق بحصوله على (73) مقعدا. وألقى زعيم التيّار مقتدى الصدر، في 11 أكتوبر/ تشرين الأول، خطاباً نارياً قال فيه: "الحمد لله الذي كرم الإصلاحات بأكبر كتلة، كتلة عراقية، لا شرقية ولا غربية».

تظهر نتائج الانتخابات أنّه لا يمكن لأيّ مجموعة أن تفوز بشكلٍ مستقلٍّ بالأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة

بينما علق تحالف الفتح بزعامة هادي العامري الذي خسر ثلثي مقاعده وحصل على (17) مقعداً: "نحن لا نقبل هذه النتائج الملفّقة بأيّ ثمن». وكانت هناك مفاجآت أُخرى، حيث حصل ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي على (34) مقعداً، وحصل حزب تقدم بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي على (37) مقعداً. وبالمقارنة، تضاءلت قوة تحالف القوى الوطنية بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي بشكلٍ حادٍّ، حيث فاز بخمسة مقاعد فقط، ومن بين الأكراد خسر حزب كوران (حركة التغيير) جميع مقاعده البرلمانية. وتمكّنت حركة امتداد، التي انبثقت من احتجاجات أكتوبر/ تشرين الأول 2019، من حجز تسعة مقاعد في البرلمان، بينما وصل عدد المستقلين إلى (30) مقعداً.

يتّسم الهيكل السياسي والنظام الانتخابي في العراق منذ عام 2003، بأنّ تعيين الحكومات يتطلّب دائماً تحالف القوى البرلمانية، ولم يكن تشكيل الحكومة من قبل حزب الأغلبية ممكناً، من أجل تشكيل مجلس الوزراء، فيتمّ تعيين رئيس الوزراء من خلال ترشيح شخص منتخب من مكوّن ما من خلال حصوله على 165 توقيعًا من حزب الأغلبية. وهذا يستلزم تحالفًا بين البيت الشيعي، الذي كان الدعامة الأساسية للحكومة العراقية منذ عام 2003 بسبب الأغلبية السكانية، وتحالف الكتلة الشيعية مع الأحزاب السنية والكردية. وعادة ما ينتظر الأكراد والسنة نتائج مفاوضات بيت الشيعة قبل الدخول في أيّ تحالفٍ أو التفاوض على تشكيل الحكومة. لكن بين الشيعة، يمكننا الحديث عن أربع كتلٍ قوية محتملة:

الكتلة الأُولى: هي التيار الصدري التي فازت في الانتخابات، وهي أيضاً الكتلة الأكبر. ويعتمد أتباعه في موقفهم المستقبلي على تنفيذ رسالة الصدر النارية في 11 أكتوبر/ تشرين الأول. وشكّل الصدر فريقاً تفاوضياً مكوّناً من (حسن العطاري، ناصر الربيعي نائباً أول، نبيل الطرفي نائباً ثانياً، حاكم الزاملي رئيساً). وقال الصدر: "للّجنة السلطة الكاملة على عقد الائتلافات البرلمانية والسياسية في هذه المرحلة". وقد اتصل الفريق بالقادة الأكراد والسنة لمناقشة فرص التعاون.

الكتلـة الثانيـة: فـي القـوى الشيعيـة هـي دولة القانـون، الذين تحرّكوا بسـرعةٍ ودعموا اجتماعات إطـار التنسـيق الشيعي. ويـرى مراقبـون أنّ دولة القانـون تحـاول اسـتقطاب أطـراف غيـر راضيـةٍ عـن نتيجـة الانتخابـات، وخاصّـة تحالـف فتح، في اجتماعات إطارية تنسـيقية. تشكل "إطار التنسيق الشيعـي" بعد وصول حكومة مصطفى الكاظمي إلى السلطة عام 2020، وقد عقدوا (38) اجتماعاً منـذ إنشائـه واتخذوا قـراراتٍ مهمّةً فيمـا يتعلق بالحكومة والوضع السياسي، بما في ذلك قرارات تمريـر قانون الانتخابـات، وقانون إصـلاح المحاكم الفدرالية، واتفاق إجراء انتخابات مبكرة.

الكتلـة الثالثة: هي تحالـف الفتح. وعلى الرغم من أن التحالف خسـر بعض مقاعـده ويحتجّ على نتائج الانتخابـات، إلا أنّـه بالإضافة إلى المقاعـد الـ(17) المتاحـة، قام بتمويل العديد من المسـتقلّين قبل الانتخابـات الذيـن سـينضمّون إليهـم. لديهم أيضاً مقاعـد للأقليات المسـيحية يمكن أن تقرّب الفتح من (30) مقعداً. من ناحية أخرى، أعطى القرب من المرجعية الشيعية في العراق وسجل الفتح الناجح للغايـة في الحفاظ على أمـن العراق ووحدته دوراً خاصـاً لهذا التيار في مشهد التطورات في العراق، لا يمكـن تجاهله. إنّ دعم الفتح لأيٍّ من الخصمين الرئيسـيين بيـن الشيعـة، الصـدر ودولـة القانـون، يمكن أن يساعدهم في تشكيل قوّةٍ كبيرةٍ وقويةٍ في البرلمان.

لدى كلٍّ من الصدريين ودولة القانون فرصةً ضئيلةً لتشكيـل الكتلـة الأكبـر، ويحتاجـون إلـى مهـاراتٍ تفاوضيةٍ لتحقيق ذلك. سـتحاول الأحزاب الصغيرة تأميـن أكبـر عـددٍ ممكـن مـن النقـاط فـي توزيع الوظائـف قبل الالتـزام بكلٍّ منها. وتجدر الإشـارة إلى أنّ بعض الأحزاب - مثل تيار الحكمة - فاز بعددٍ قليـلٍ مـن المقاعد، لكنهـا تتمتّع بقاعدةٍ شـعبيةٍ قويـةٍ، بغـض النظر عـن ضعفها خـلال الانتخابات. الحكيـم مذكـور كممثـلٍ لصـوت الاعتـدال فـي السياسـة الشيعية، ولهذا السـبب يحتاج الطرفان إلى دعم مثل هذا التيار.

قـد يظهر قطبٌ رابعٌ متسـامحٌ فـي الأحزاب التي ولـدت من حركـة احتجاجات أكتوبـر/ تشرين الأول 2019، مع ستة مقاعد، يأملون في الفوز بأصوات الممثلين المسـتقلين الآخرين للوصول إلى حوالي (20) مقعداً[1].

بحسب الدستور العراقي، بعد تشكيل مجلس النواب، يتمّ تعيين رئيس الوزراء من قبل الكتلة الأكبر، وبالتالي فإنّ المنافسة الرئيسية تقوم على تشكيل أكبر كتلة، وهو ما لا يتطلّب أغلبية نصف زائد واحد، ولكن يجب أن تكون أكبر نسبياً من البقية.

في النظام السياسي العراقي، أعلى منصبٍ حكوميٍّ هو رئيس الوزراء، الذي - بالإضافة إلى رئاسة السلطة التنفيذية - هو القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ووفقاً للفقرة الأولى من المادة (76) من الدستور العراقي، يرشّح الرئيس الفصيل البرلماني الأكثر عدداً لتشكيل الحكومة، ولا يجوز إلزام لمجلس النواب إلا بمنع تشكيل الحكومة من قبل رئيس الوزراء من خلال عدم التصويت على الثقة في الوزارة المقترحة.

لذلك فإنّ المنافسة السياسية الرئيسية خلال تشكيل البرلمان هي محاولة تشكيل الكتلة الأكبر. في هذه الحالة، لا يحتاجون للوصول إلى أغلبية (50) زائد واحد؛ بدلاً من ذلك، يكفي تكوين أكبر جزء نسبياً حتى لو كانت نسبته أقل من (50) بالمئة. لذلك فإنّ المنافسة لتشكيل أكبر كتلة في نفس الوقت تعتمد على جهود المنافسين.

تظهر نتائج الانتخابات أنّه لا يمكن لأيّ مجموعة أن تفوز بشكلٍ مستقلٍّ بالأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة. ويحتلّ التيار الصدري حالياً صدارة نتائج الانتخابات بحصوله على (73) مقعدا من (329) مقعداً، يليه حزب «تقدم» بزعامة الحلبوسي بـ(37) مقعداً. وحلّ ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي في المركز الثالث بـ(34) مقعداً، وحلّ «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في المركز الثالث والرابع بـ(33) مقعداً. وفي مثل هذه الحالة، فإنّ التنافس على تشكيل الكتلة الأكبر مهمٌّ للغاية. منافسة يبدو أنّ قطبيها الرئيسيين هما مقتدى الصدر ونوري المالكي.

السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتشكيل الحكومة العراقية:

السيناريو الأول، الذي يبدو أنّه السيناريو الأكثر وضوحاً، يشير إلى التحالف بين الفائزين في الانتخابات وإعادة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وبحسب هذا السيناريو، فإنّ التيارات الكبرى المنتصرة في الانتخابات، بما في ذلك تيار الصدر والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وحزب تقدّم بزعامة الحلبوسي، ستشكل فصيل الأغلبية في البرلمان المقبل. على الرغم من أنّ هذا السيناريو تعزّزه الميول الإيجابية لهذه التيارات في السياسة الداخلية، إلا أنّه لا يزال يشوبه حالة من الغموض[2].

انتخاب مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء لولايةٍ جديدةٍ

لطالما عـرّف التيـار الصدري فـي العـراق، بقيادة مقتدى الصدر، نفسـه على أنّـه معارضة للحكومة العراقيـة بعد دعمه وثمّ خلافه مع نوري المالكي خـلال فتـرة ولايتـه الأولـى كرئيس للـوزراء. وفي الانتخابات السابقة، لم يشكّل التيار الصدري فصيلًا أكبـر لانتخـاب رئيـس للـوزراء، رغـم فـوزه بأغلبية المقاعـد فـي البرلمان. وقـد أدّى ذلـك إلى قيام تيـار مقتدى الصـدر بتقديم نفسـيهما على عكس الوضـع الراهن. لكن في الانتخابـات الأخيرة، وصل الوضع إلى حـدٍّ جعل الصدر يلعب دوراً في انتخاب رئيـس الوزراء وتشكيـل فصيلٍ أكبـر. إلا أنّ تحقيق هذا السيناريو بالنسبة لمحور المقاومة والجماعات السياسـية الشيعيـة الأخـرى سـيكون أفضـل من سيناريو رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

يعتقد كثيرٌ من السياسيين العراقيين أنّ الجماعات الشيعية في البلاد لن تكون قادرةً على التوصّل إلى اتفاق بسـبب نتائج الانتخابات، وأنه لن يتمّ تشكيل فصيـل أغلبيـة. إذا تحقـق هـذا السـيناريو، فمـن المرجّح أن يُعاد انتخاب مصطفى الكاظمي رئيسـاً للـوزراء لولايـةٍ جديدةٍ، خاصّـةً وأنّ هذا السـيناريو يحظـى بتأييـد مختلـف الفصائـل والأحـزاب فـي العـراق، وأهمهـا: تحالف سـائرون بزعامة مقتدى الصدر، وائتـلاف تقدم بزعامة محمد الحلبوسـي، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني. قد يكون تحقيق هذا السيناريو أمراً مرغوبًا فيه بالنسبة للولايات المتحدة؛ للبقاء لفترة أطول في العراق، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها.

تمكنت الولايات المتحدة من تعليق صفقة طويلة الأمـد مع الصين من خـلال الضغط على الحكومة العراقية. ووقّعت الاتفاقية البالغة من العمر (30) عامـاً أثناء رئاسـة عادل عبد المهـدي، وكانت أحد أسـباب الإطاحة به. بالنسـبة لدول فـي المنطقة مثل تركيا والسـعودية، يعتبر هذا السيناريو مثالياً، خاصّةً وأنّ المعاهدات المختلفة بين العراق وتركيا والمملكة العربية السعودية قد أُبرمت خلال هذه الفترة[3].

السيناريو الثاني الأكثر احتمالاً الذي يتمّ متابعته هـو التنافس بين الصـدر والمالكي ونجاح المالكي فـي تشكيل الكتلة الأكبـر. وبالنظر إلى أنّ قائمتي الحلبوسـي والبارزانـي تشغـلان مـا مجموعه نحو (75) مقعداً في البرلمان، وهما العامل الأساسـي فـي تحديـد مهمّـة أكبـر فصيـل، فقد أخـرج هذا السيناريو المبادرة من أيدي البيت الشيعي.

رئيس الوزراء نوري المالكي أو أحد قيادات حزب الدعوة

إلّا أنّ المنافسـة على تشكيـل أكبر فصيل ما زالت مسـتمرة في هذه المرحلة وداخل البيت الشيعي. بالاعتمـاد علـى مخـاوف واسـعة النطـاق بيـن جماعـات المقاومـة بشأن حكومـة مقتدى الصدر ومسـتقبل الحشد الشعبي، يحاول نوري المالكي إقنـاع مختلـف الفصائـل المقربـة مـن المقاومة بتشكيل فصيلٍ كبيرٍ.

في هذا الصدد، لا يقتصر الأمر على القوائم الرئيسية المنسوبة إلى المقاومة، بل قائمة تحالف قوى الدولة وحزب الفضيلة في مشاوراتٍ جادّةٍ مع نوري المالكي، ومن المحتمل أن يتمّ إضافتهم لهذا الفصيل. تحالف قوى الدولة وحزب الفضيلة تشعر أنّ الانتخابات زوّرت ضدّها بشكلٍ متعمّد، بل إنّ تيار الصدري سلب أصواتهم ومقاعدهم. هذا، كعامل مساعد، إلى جانب قضايا أخرى يشعر أنّها مهدّدة من قبل الصدريين، أثار إمكانية التحالف بين هذا الطيف ونوري المالكي[4].

سيناريو رئيس الوزراء نوري المالكي أو أحد قيادات حزب الدعوة والمجلس الأعلى ومنظمة بدر هو الخيار الأمثل لجماعات المقاومة والحشد الشعبي. ازداد الضغط على الحشد الشعبي وجماعات المقاومة منذ انتخاب مصطفى الكاظمي رئيساً للوزراء في العراق. بشكلٍ عامٍّ، قد يؤدي تحقيق هذا السيناريو إلى تسريع عملية انسحاب القوات الأمريكية وقوات الناتو من العراق وإنهاء الغزو التركي للعراق. كما يمكن أن يضع حداً لوجود الإرهابيين المناهضين لإيران في إقليم كردستان العراق. داعمو هذا السيناريو مجموعات المقاومة العراقية، بما في ذلك تحالف دولة القانون، وائتلاف الفتح، والاتحاد الوطني لكردستان العراق، وما إلى ذلك. هذا هو السيناريو الأمثل لمحور المقاومة.

لكن كما ذكرنا في البداية، فإنّ نجاح هذا السيناريو مرهونٌ بالموقف النهائي وقرار محمد الحلبوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني. نتيجة لذلك، حتّى لو سارت الأُمور في هذه المرحلة وفقاً لحسابات المالكي وبرنامجه، فلا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتمكّن في النهاية من تشكيل كتلة أكبر في البرلمان.

السيناريو الثالث بخصوص مستقبل الحكومة، هو تشكيل حكومة اتفاق من قبل تيار الصدري، وتشكيل فصيل معارضة بزعامة نوري المالكي. السيناريو المثالي لمقتدى في هذه المرحلة هو تشكيل حكومة اتفاق من قبل التيار الصدري. يحاول مقتدى الصدر إدخال تيارات سياسية شيعية أُخرى في الحكومة، مع احتكار منصب رئيس الوزراء. وفي هذا الصدد، قبل الانتخابات بفترةٍ وجيزةٍ، أعلن حاكم الزاملي صراحة موقف التيار الصدري: "نحن لا نتنازل عن حقّنا في انتخاب رئيس للوزراء. لكن حكومة الصدر، مثلها مثل جميع الحكومات السابقة، ستكون حكومة ائتلافية".

نحن لا نتنازل عن حقّنا في انتخاب رئيس للوزراء

ومع ذلك، فإنّ نقطة التحدّي الرئيسية في هذا السيناريو، هي في المواقف الشخصية لنوري المالكي. يعود الاستياء بين نوري المالكي ومقتدى الصدر إلى العقد الأول، وتحديداً إلى أمر نوري المالكي للجيش العراقي بمهاجمة قواعد جيش المهدي في أوائل عام 2008، ممّا أدّى إلى

حلّ جيش المهدي. ومع ذلك قد يوفّر تشكيل الفصيل المعارض فرصةً خاصّةً لنوري المالكي في المستقبل. لكن هذا السيناريو له أيضاً تحدّيان رئيسيان. الأول: تجربة السياسيين والأفراد، مثل إياد علاوي وأسامة النجيفي، بعد ترك السلطة تجعل الجماعات السياسية الكبرى تفضّل أن تكون جزءاً من الحكومة بأيّ ثمنٍ. لهذا السبب، ليس من الواضح عدد أعضاء فصيل المعارضة في حال تشكيله. أمّا التحدي الثاني والأكثر أهمية، فمع دخول تسعة أشخاص في قائمة امتداد إلى البرلمان، أصبح لحركة تشرين الاحتجاجية الآن فرعٌ سياسيٌّ رسميٌّ في هيكل السلطة، فإذا كان نوري المالكي يريد أن يلعب دور المعارضة للحكومة وداعم للنظام السياسي، فسيكون في النهاية معارضةً محافظةً. لكن التشرينيين يظهرون أنّهم معارضون للبنية السياسية برمتها، وفي هذا الصدد سيحاولون جذب رأي جماهير المجتمع[5].

الخاتمة

للوهلة الأولى يمكن القول إنّ التيارات المقرّبة من إيران فشلت في الانتخابات العراقية ولم تحقّق النتائج المرجوّة. ومع ذلك، فإنّ تشكيل الحكومة لا يتمّ دائماً من قبل الفائزين في الانتخابات منذ عام 2003، كما أنّ الهندسة التوافقية لنتائج الانتخابات منعت دائماً الفائزين من الوصول إلى منصب رئيس الوزراء. بهذا الوصف، إذا تمكّن الإطار التنسيقي الشيعي من تشكيل الحكومة إلى جانب الجماعات الكردية والسنية، فإنّ الحكومة ستكون قريبةً من إيران. أيضاً، أمّا إذا تمكّن الصدر والإطار التنسيقي من التوصل إلى اتفاق، فمن المحتمل أن يتمّ تشكيل حكومةٍ قريبةٍ من إيران. لكن إذا تمكن تيار الصدري، إلى جانب الجماعات الكردية والسنية، من تشكيل حكومة، فسنواجه على الأرجح حكومة مثل حكومة مصطفى الكاظمي، وربما الكاظمي نفسه. ومع ذلك، فإنّ أيّ حكومةٍ تصل إلى السلطة في العراق ستتعاون مع إيران.

لكن مقدار هذا التعاون يتحدّد بالتصنيف الذي سيتمّ تحقيقه في الحكومة.

بطبيعة الحال، يعتبر تحديد هوية التشرينيين ودخولهم البرلمان تهديداً لمصالح إيران وجماعات المقاومة. على الرغم من أنّ حركة تشرين لم تحقّق النتيجة المرجوة في الانتخابات، إلّا أنّها لم تكن لها هوية قبل الانتخابات، وكانت أكثر حضوراً بالتزامن مع احتجاجات أكتوبر/ تشرين الأول 2019. أمّا الآن، مع تسعة مقاعد برلمانية، فقد اكتسبت هويةً ووجوداً.

الإطار التنسيقي الشيعي يعارض بشدّة رئاسة محمد الحلبوسي

يمكن القول إنّ التيارات المقرّبة من إيران فشلت في الانتخابات العراقية ولم تحقّق النتائج المرجوّة

يتـمّ تنظيـم وإدارة معظـم الأفـراد والأعضـاء المنتميـن إلـى حركـة تشريـن مـن قبـل منظمات المجتمـع المدنـي أو المنظمـات غيـر الحكوميـة التابعـة لوكالـة المخابـرات المركزيـة للولايـات المتحـدة، وفـي معظـم الحـالات لا يؤمنـون بالاحتجاجات السـلمية، ويكـون معظمهم موجهاً ضـدّ جماعات المقاومة. ومـن أهمّ التحديات التي قـد تخلقهـا هـذه الحركة هـي خلق تحـدٍّ من أجل تمرير بعض الخطط والقوانين المناهضة للمقاومة فـي البرلمـان، وذلـك بالتعاون مع بعـض الأحزاب والتيارات السياسـية الأخرى. ومع ذلك، مع إعلان عدد الأصوات، فإنّ هذه العملية ليس لديها فرصة كبيرة لتحقيق أهدافها[6].

فـي النهاية، تجدر الإشـارة إلـى أنّ محاولة اغتيال مصطفى الكاظمي وسـوء إدارته للقضية قلّل من فرص عودتـه لمنصب رئيس الـوزراء. في المقابل، فـإن فـرص برهـم صالـح فـي اسـتمرار الرئاسـة العراقية ليسـت عاليـةً جداً، في ظـلّ نتائج الحزب الديمقراطي الكردسـتاني. في غضـون ذلك، قيل إنّ الإطار التنسـيقي الشيعي يعارض بشدّة رئاسة محمـد الحلبوسـي، ومـن غيـر الواضح مـا إذا كان سيعود كرئيسٍ للبرلمان العراقي[7].

المصادر:

«تحليلـی بر وضعيت بلوک‌های قدرت در شـطرنج تشـکيل کابينه جديد عـراق»، (أوضـاع الكتل السياسـية التي سـتشكل الحكومة العراقيـة الجديدة)، موقع الوقـت، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط: http://alwaght.net/fa/News/208227/

«سه سناريو در مورد ائتلاف‌های تشكيل دولت جديد عراق»، (ثلاثة سـيناريوهات لتحالفات سياسـية عراقية بعـد الانتخابات)، موقع الوقت، 23 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط:
http://alwaght.net/fa/News/208351

عـماد هـلالات، «سـناريوهای مختلـف دولت آينـده عـراق»، (سـيناريوهات مختلفـة لحكومـة العـراق المسـتقبلية)، صحيفة ايـران، رقـم العـدد 7788، 2 ديسـمبر/ كانـون الأول 2021، على الرابـط: https://www.irannewspaper.ir/Newspaper/0/593294/1/Page/7788/

عليرضا مجيدي، «سـناريوهای تشكيل دولت عراق»،(سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية)، اقتصاد نيوز، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط: https://www.eghtesadnews.com/

محمدرضـا فرهـادي، «فرصت‌هـا، چالش‌ها و سـناريوهای پسـا انتخاباتـی در عراق»، (الفـرص والتحديات وسـيناريوهات ما بعد الانتخابات في العراق)، وكالة انباء فارس، 24 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط:https://www.farsnews.ir/news

ياسر قزوينى حائري، «انتخابات پارلمانى عراق؛ پيام‌ها و پيامدها»، (الانتخابات البرلمانية العراقية؛ الرسـائل والتداعيات)، معهد تبيين للدراسات الاستراتيجية، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021، على الرابط: http://tabyincenter.ir/44715/slider/

الهوامش
(Endnotes)

1 . «تحليلی بر وضعيت بلوک‌های قدرت در شـطرنج تشكيل كابينه جديد عـراق»، (أوضـاع الكتل السياسـية التي سـتشكل الحكومة العراقيـة الجديدة)، موقع الوقـت، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط: http://alwaght.net/fa/News/208227/

2 . «سـه سـناريو در مورد ائتلاف‌های تشكيل دولت جديد عراق»، (ثلاثة سـيناريوهات لتحالفات سياسـية عراقية بعـد الانتخابات)، موقع الوقت، 23 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط:
http://alwaght.net/fa/News/208351/

3 . عـماد هـلالات، «سـناريوهای مختلـف دولت آينـده عراق»، (سيناريوهات مختلفة لحكومة العراق المستقبلية)، صحيفة ايران، رقم العدد 7788، 2 ديسمبر/ كانون الأول 2021، على الرابط:
https://www.irannewspaper.ir/Newspaper/

4 . عليرضا مجيدي، «سناريوهای تشكيل دولت عراق»،(سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية)، اقتصاد نيوز، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط: https://www.eghtesadnews.com/

5 . عليرضـا مجيـدي، «سـناريوهای تشكيـل دولـت عـراق»، (سيناريوهات تشكيل الحكومة العراقية)، اقتصاد نيوز، 19 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط: https://www.eghtesadnews.com/

6 . محمدرضـا فرهادي، «فرصت‌ها، چالش‌ها و سـناريوهای پسـا انتخاباتـی در عراق»، (الفـرص والتحديات وسـيناريوهات ما بعد الانتخابات في العراق)، وكالة انباء فارس، 24 أكتوبر/ تشرين الأول، على الرابط:https://www.farsnews.ir/news/

7 . يـاسر قزوينـى حائـري، «انتخابـات پارلمانى عـراق؛ پيام‌ها و پيامدهـا»، (الانتخابات البرلمانية العراقية؛ الرسـائل والتداعيات)، معهد تبيين للدراسـات الاسـتراتيجية، 2 ديسـمبر/ كانـون الأول 2021، على الرابط: http://tabyincenter.ir/44715/slider/

التنظيمات السياسية
في قلب الحرب الأهلية العراقية

بقلم: Arthur Quesnay آرثر كيني
ترجمة: موسى أشرشور

تعـود حالـة العنـف الشديد التـي يشهدهـا العراق منذ عـام 2003، بشكل أساسي إلى نشاط التنظيمات السياسية التي تحيي ديناميكية الحـرب الأهليـة بالمواجهة الدائمة فيما بينها؛ مـن أجل احتكار موارد الدولة وكذلك شحذ الطائفية.

في كتاب صدر حديثا، يحلّلQuesnay كيني الاضطرابات الاجتماعية والتحول الجذري للّعبة السياسية التي كانت تُلعب في العراق منذ عام 2003. يصف هذا الكتاب - الذي يعدّ ثمرة عشر سنوات من البحث في هذا المجال - الصراعَ من خلال تحليل التغيّر في موازين القوة السياسية والصراعات الاجتماعية.

يتطرق لظاهرة جوهرية في الصراع العراقي ظلت مغيّبة في الدراسات، وهي نشاط التنظيمات السياسية وأثرها على تحوّل المجتمع. كما يعتبر ثمرة أبحاث ميدانية واستقصائية عميقة ليوميات السكان في سياقٍ يتسّم ببلوغ العنف على أشدّه. ينتهج العمل منهجيةً نوعيةً، تولي أهميةً أكبر لما يسمّى بالملاحظة المشاركة، ويقوم على تقاطع عدّة مئات من المقابلات لإنجاز سوسيولوجية ممارسات، وطريقة عمل المجموعات السياسية العسكرية العراقية.

إنّ هذا البحث، ومن خلال تسليط الضوء على صراع غير معروف من الداخل، على الرغم من التغطية الإعلامية الكثيفة التي حظي بها، يسمح لنا بفهم فشل الغزو الغربي وصعود تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك دواعي وجود وتعزيز نظام ميليشي شيعي جديد في البلد.

الحرب الأهلية العراقية.. مرحلة تسييس مكثّف:

لم يكن سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 ولا بداية الاحتلال الأمريكي وانزلاق العراق في أتون الحرب الأهلية إيذاناً لمرحلة من عدم التسييس، بل على العكس من ذلك، كانت الحرب الأهلية العراقية فترة تسييس لا نظير لها؛ ذلك لأنّ الصراع من أجل البقاء، أي مجرد الإقامة في حي سكني ما، أو الحصول على وظيفة، أو اختيار مدرسة لأطفالك، أو القيام بأيّ نشاط اقتصادي، يتوقّف على قدرة المرء على استقراء خريطة سياسية تتطور وتتغير باستمرار. فالعراقيون الذين تمّ استجوابهم يتحدّثون عن ارتباطهم بالسياسة، التي كانت في السابق حكراً على حزب البعث، ثمّ أصبحت بعد ذلك تعدّدية، فيما تتقاتل التنظيمات السياسية، الشرعية منها وغير الشرعية، بضراوة للسيطرة على الدولة ومواردها.

لم تحدث التنظيمات السياسية قطيعة تامّة مع النظام القديم، بدليل أنّها استعادت بعض ممارسات العهد البعثي، وبالأخص منها استغلال الاختلافات في الهوية وتسييس مؤسسات الدولة اللذين ما زالا يطبعان العمل السياسي وفقاً للمثلث (الحزب - الدولة - المجتمع الموروث من حزب البعث)، تأخذ هذه المركزية المتشكلة من الأحزاب والهوية منعطفاً مأساوياً؛ لكونها توافق التحولات المؤسساتية التي أرادها المحتل الأمريكي، وهذا ما يزيد من تفاقم الحرب الأهلية. اضطرت الولايات المتحدة بعدما فاجأتها انتفاضة تعارض احتلالها للبلاد، للمراهنة على التنظيمات الشيعية العائدة من المنفى وعلى الأحزاب الكردية. ونتيجة لذلك، فقدت مؤسسات الدولة إلى حدٍّ كبيرٍ من استقلاليتها عن الأحزاب السياسية التي أصبحت المنتج الرئيس للعنف وحلقات الوصل الإلزامية بين السكان ومؤسسات الدولة. وهكذا فرضت الأحزاب نفسها في الصراع بفضل قدرتها التنظيمية، وبحكم طبيعتها البيروقراطية الشديدة، ضاعفت من عدد المؤسسات شبه الحكومية ووضعت سياسات واستراتيجيات خاصة بالتعبئة العرقية أو الدينية، لكسب الدعم، وحتى الشرعية داخل المجتمع.

والنتيجة كانت إثارة استقطاب على أساس الهوية، فالمواجهات بين مختلف القوى الحزبية، وكذلك احتكارها للإدارة والسياسات الاقتصادية، أدت تدريجياً إلى إحداث نوع من التجانس الديمغرافي للأقاليم؛ ذلك أن التحول إلى التقسيم الطائفي يسمح بتضييق الحدود بين الجماعات العرقية والدينية ويسهّل التعبئة الحزبية.

وعلى الرغم من تصاعد العنف، بقيت الدولة العراقية صامدة ولم تختف من الوجود، بل

بالعكس، كان لزاماً على التنظيمات السياسية، بحكم الطابع الريعي للاقتصاد الذي تمثله صادرات النفط، ضمان حدٍّ أدنى من احترام اللعبة المؤسسية؛ لأنّ الأحزاب السياسية واعية بضرورة أن تظل الدولة فاعلة وضامنة لقيمة التبادلات الدولية.

أخيرًا، هناك وجود جيش احتلال أجنبي وتبعية التنظيمات السياسية للقوى الإقليمية اللذّين يفرضان خطوطًا حمراء، لاسيما منها احترام الحدود العراقية. فجهاز الدولة الذي أضعف في المحافظات التي تسيطر عليها الأحزاب الكردية، لم يفقد وجوده الرسمي، لكن نموذج الحكم أصبح بلا أدنى شك يتعارض بعد ذلك مع النموذج الوطني.

كركوك: نقطة مراقبة مميّزة لتحوّلات المجتمع العراقي

تمثل كركوك صورة نموذجية للطريقة التي يلزم بها التسيير الريعي للدولة العراقية الأحزاب الكردية على احترام المعايير التي يفرضها إطار الدولة. تشكل محافظة كركوك واحدة من أفضل نقاط المراقبة لتحولات المجتمع العراقي بحكم طابعها الطائفي المتعدد الذي يبرز للعيان التعبئة الطائفية لمختلف التنظيمات السياسية.

تكشف المواجهة بين التنظيمات الكردية والعربية والتركمانية عن منطق سياسي يزداد هنا تفاقماً وانتشاراً في باقي أنحاء العراق، وتعدّ المحافظة مركزاً للعديد من الابتكارات في مجال المنظومات السياسية، إنشاء مؤسسات شبه حكومية ونقابات

ولجـان اقتصاديـة وفـروع إداريـة، أو حتـى جمعيات تشـرف علـى تأطيـر السـكان، وهـي كلهـا مفاتيـح تسـاعدنا على فهـم الديناميكيـات الوطنية لما بعد 2003، من تسـييس الإدارات العامة من قبل القوى الحزبيـة، وتطويـر شـبكات زبائنية، ووضع سياسـات طائفية وإسنادها لتنظيمات محلية.

بالإضافـة إلى ذلـك، وبالموازاة مع تأكيد السـيطرة علـى مؤسسـات الدولـة فـي كركـوك، كان الصراع بين إقليم كردسـتان العراق والحكومة المركزية على أشـدّه بين عامـي 2003 و2017. وقد ظهرت هذه التوترات السياسية على خلفية التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسـية لعراق ما بعد 2003: تعميق الفـوارق بين الأرياف والمـدن، الزحف على المناطق شـبه الحضرية الفقيـرة، انفجار النمـو الديموغرافي، وأخيـراً نسـبة الأمية التي تعقد أيّ تحـوّلٍ اقتصاديٍّ منشودٍ.

بين عامي 2011 و2013، تصاعدت الانتفاضة السنيّة وتحوّل المتظاهرون تدريجيًا إلى التطرف أمام القمع الحكومي، إن ديناميكية القمع والعسكرة هذه التي عرفتهـا المعارضـة تسـاعدنا على فهـم كيف تمكن تنظيـم الدولـة في عـام 2014 من الاسـتيلاء على مـا يقرب مـن ثلث الأراضـي العراقية. بعـد المعارك وعمليات التعبئة المختلفة المشار إليها، يتعين علينا تحليل التحولات السياسية.

في مرحلـة أولى، اهتزت الدولـة العراقية مرة أخرى إثر خسارة جزء من جيشها، الأمر الذي سمح للأحزاب الكرديـة بتثبيـت مواقعهـا فـي المحافظـات التـي تطالـب بهـا. ولقد مكّنهـا النزاع من الاسـتيلاء على موارد دولية كبيرة ومن توسيع مشاريعها السياسية. لكن في مرحلة ثانية، اسـتطاعت الحكومة العراقية، بفضـل إيراداتها مـن النفط والدعـم الدولي، أن تعزز جهـازاً دفاعيـاً يتكـون مـن الشعب، من خـلال تعبئة شعبية حفزها وصول تنظيم الدولة الإسلامية، ولقد سـمح تأطير عـدة آلاف من المقاتليـن في كركوك، بتنسـيق من الحكومة العراقيـة وبتمويل من موارد الدولـة، بعـودة الدولـة فـي الأخيـر، ومـن ضمن ما حققه نظام "الحشد" المرتبط بالجيش العراقي الذي أعيد بناؤه، أنه مكّن بغداد من استعادة كركوك في عام 2017.

ومـن المفارقـات أن الاسـتيلاء الحزبي علـى الدولة بين عامي 2003 و2017 أدى إلى تعزيز مركز الدولة من خلال الأحزاب السياسية وتشكيل نظام سياسي جديد حاول فرض وجوده.

بين عامي 2011 و2013، تصاعدت الانتفاضة السنيّة وتحوّل المتظاهرون تدريجياً إلى التطرف أمام القمع الحكومي

مثلث: الحزب - الدولة - المجتمع: مفتاح لفهم النزاع العراقي

تكشف محافظة كركـوك عن مثلث (الحزب ـ الدولة ـ المجتمـع) الـذي أعيـد إنتاجـه فـي النـزاع العراقي بأشكال مختلفة من خلال بناء شبكات من المناضلين وسياسـات التخطيـط الديموغرافـي ومـن خـلال تشكيل أجهزة قمعية.

فـي عـام 2003، اسـتولت التنظيمـات الكرديـة المتحالفـة مع القـوات الأمريكية، ولاسـيما الاتحاد الوطني الكردسـتاني، على كركوك وسـيطرت على المدينة بفضل فعالية هياكلها الحزبية التي سـمحت لها بالاسـتيلاء على مؤسسـات المحافظـة. قامت التنظيمـات الكرديـة بتشكيل قيـادةٍ طائفيةٍ جديدة يسـيطر عليها الأكراد وتسـمح لهم بفرض أنفسـهم

على مدينة متعددة الطوائف، مما أدى إلى استباحة العنف تحت غطاء العرقية والقومية.

أمـام هيمنة الأحـزاب الكرديـة، كشف عجـز ممثلي العـرب السـنّة علـى إنتـاج مؤسسـات سياسـية عن آثـار السياسـة القمعيـة الأمريكيـة. كمـا أن فشـل التنظيمـات التركمانيـة كان مثـالاً للطريقـة التـي أطّـرت بهـا الأجهـزة "العابـرة للأقطـار" التنظيمات السياسـية العراقيـة، علمًـا بـأن ضعـف اسـتقلالية الكـوادر التركمانية عن تركيـا كان العامل الرئيس في عدم قدرتها على بناء قاعدة اجتماعية. فتحت ضغط التنظيمات السياسـية، كان على السكان أن يتأقلموا مـع نظامٍ اجتماعـيٍّ جديدٍ يكون فيهـا عنصر الهوية عنصراً محدداً.

أولاً، عنـف الثـورة والقمـع الـذي يصاحبـه حصـراً المحافظة بيـن الشمال الذي تسـيطر عليه الأحزاب الكرديـة، والجنوب حيث يزداد تحرش الثوار بالسـكان التركمـان الشيعـة. ثـم إن إعـادة توجيـه الدوائـر الاقتصاديـة نحـو كردسـتان العـراق أدى إلـى زيادة الفـوارق الحضريـة لصالـح الأحيـاء الكرديـة. أخيـراً، يـؤدي توزيع مناصب الشغل على أسـاس عرقي إلى تهميـش العرب والتركمان، فيمـا يزيد الصراع الحزبي الداخلي في صفوف الأكراد من اشـتداد المنافسـة على الموارد.

في هذا السـياق، يحتاج سكان المدينة إلى اكتساب مهـاراتٍ جديـدةٍ للمنـاورة فـي مجتمـع تتزايـد فيه حـدة الاسـتقطاب. ففي عـام 2011، ولـدت حركة احتجاجيـة وطنيـة فـي فتـرة الربيـع العربـي ميزتها الإجمـاع الوطني وتعـدّد الطوائف، لكـن، وكما هو الحال في بقية مناطق البلاد، سرعان ما حصر القمع الحركـة في المناطـق العربية السـنية، مما أدّى إلى تفاقـم التوتـرات الطائفيـة ومهّـد الطريـق لتشكّل تنظيم الدولة الإسلامية.

منذ يونيو 2014، أدّت الحرب ضد داعش إلى تشديد المشاريـع السياسـية لكافـة الجماعات السياسـية، ولقـد اسـتغلت الأحـزاب الكرديـة ضعـف بغـداد للسـيطرة على المحافظة عسـكرياً، في حين أن هذا الصـراع كان سـبباً في تفاقـم انقسـاماتها الداخلية. في غضـون ذلك، اسـتخدمت التنظيمـات الشيعية التركمانيـة الحشـد الشعبـي ضـد داعـش مـن أجل التصـدي لهيمنة الأحزاب الكرديـة. ومن هنا اندلعت مواجهـة جديـدة بيـن مشـروع حكـم ذاتـي كـردي ومشروع شيعي وحكومي.

في الأخير، بيّنت استعادة بغداد لكركوك في تشرين الأول / أكتوبر 2017 فشل سياسة التقسيم العرقي التـي تبنتها الأحـزاب الكردية، فيما بـدأ صعود نظام سياسـي جديد تقوده الأحزاب الموالية لإيران التي حاولت إعادة تشكيل النظام السياسي العراقي.

في الختام، نقول إنّ تحليلنا للديناميكيات السياسـية فـي العـراق بين عامي 2003 و2017 يسـمح بفهم كيف كانت مسـائل الهوية نتاجاً وليس سـبباً لإعادة تشكيـل الهيـاكل السياسـية فـي أعقـاب سـقوط النظـام البعثـي. وإذا كان صعـود تنظيـم الدولـة الإسلامية في عام 2014 واستيلاء الدولة العراقية علـى كركوك علامة على إفلاس النظام السياسـي الـذي وضعته الولايات المتحـدة، فإنّ هزيمة داعش سـمحت بعـودة الدولة على مسـاحة شاسـعة من الأراضي العراقية.

نشر في 2021/16/11

المراجع

• Tripp C., 2002, A History of Iraq, Cambridge: Cambridge University Press.

• Dorronsoro G., Grojean O., 2015, Identités et politique. De la différenciation culturelle au conflit, Paris, Presses de Sciences Po.

• Dodge T., 2017, Iraq – From War to a New Authoritarianism, Londres, Routledge.

• Baczko A., Dorronsoro G., 2017, « Pour une approche sociologique des guerres civiles», Revue française de science politique, n°2, vol. 67.

• Bet-Shlimon A., 2012, « Group Identities, Oil, and the Local Political Domain in Kirkuk: A Historical Perspective», Journal of Urban History, n°5, vol. 38.

تقرير استقصائي

المعارضة السياسية في تركيا

مقارنة بين سنة 1969 وسنة 2021

علي آچيق گوز
ترجمة : امجد طارق

المصدر : مجلة بيريكيم
العدد 385 - أيار/مايو 2021

سـأتحدث فـي هـذا المقـال عـن الوضع السياسـي للمعارضة التركية وبعض الانطباعات التي تدور حولها، مقارِنـاً ذلـك بمـا كانت عليـه تركيا في سـنة 1969. ولكـن قبـل ذلـك أودُّ أن أشـرحَ مفهوم التنافسـيَّة، وهـو مفهـومٌ مرتبـطٌ بمفهومَـي الديمقراطيـة والسـلطوية؛ ويُعـدُّ مفهوما المنافسـة والصندوق مفهومان أساسـيَّان في الأنظمة الديمقراطية، حتَّى إنَّ هنـاك رؤيـةً خاطئةً لـدى البعض، وهـي أنَّ وجودَ صناديقِ اقتراعٍ فـي أنظمة «الديمقراطية الشكلية» يعـدُّ دليلًا كافيًـا على وجود الديمقراطية. واسـتنادًا إلـى هذه الرؤيـة الخاطئة في توصيـف الديمقراطية يُطلِـق علمـاء السياسـية علـى الأنظمـة السياسـية التـي تنظِّـم الانتخاباتِ المجرَّدةَ مـن العدالة والحرِّية لشرعنـة سـلطاتهم مصطلـح «الأنظمة السـلطوية التنافسية».

وقـد بـات النظـام التركـي منـذ مـدَّةٍ مثـالًا علـى هـذه الأنظمـة، ويمكننا القـول: إنَّ التنافسـيَّةَ مبدأٌ أساسـيٌّ ضـروريٌّ كالديمقراطية؛ لأنّـه يعكس صورة الديمقراطية. وإنَّ عدمَ اختزال الديمقراطية بصناديق الاقتراع فحسب، وتكاملَها عبر حريَّة الانتخاب والترشُّح والتعبيـر والوصـول إلـى المعلومـات والتجمّعـات وتأسيس الجمعيات لا يعني غيابَ التنافسية.

وأرى أنّ المقارنـة بيـن مرحلتيـن مختلفتيـن (سـنتي 1969 و 2021) مهمَّـةٌ لسـببين، الأول: التشابه في وصول السياسـة إلـى طريـقٍ مسـدودٍ، والثاني: هو التوهُّـم بأنّ المعارضة التركية تفرَّعت إلى معسـكرين من حيث المنافسة والعمل المؤسساتي، فقد كانت سـنة 1969 كما عبَّر عنها (چتيـن آلطان) بمصطلحي "معارضـة داخل البرلمان" و"معارضـة خارج البرلمان"، واليـوم يعبِّـر كثيـرٌ مـن المحلِّليـن عـن المعارضـة بمصطلحـي "المعارضـة المؤسسـاتية" و"المعارضة المجتمعيـة". وسـأركِّز فـي مقالـي هـذا علـى حزب الشعـب الجمهوري الـذي يمثِّل المعارضة الرئيسـية اليوم، كما كان يمثِّلها في سنة 1969.

وهنا أودُّ الإشارة إلى فكرتين: الأولى هي أنّ إصرار المعارضة التركية على المشاركة في المعترك السياسي تتمخَّض عنه أمارات التعدّدية السياسية من مختلف المناحي، والثانية هي أنّه منذ وقتٍ طويلٍ انزوى بعض محلّلي الإعلام المعارض إلى وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي، وهم يتعرَّضون للتهميش بأساليب ملتوية في محاولةٍ لوأد النقاش السياسي في مهده، وإن كان على هذه الشاكلة، والحدِّ من التعدّدية السياسية بطريقة "الهدم المريح".

وتكمن أهمّية فهم الوضع التركي في سنة 1969 لأنّه يقدِّم الدروس للمعارضة، فضلاً عن التذكير بأنّ ثقافتنا الحوارية العامَّة التي سادت بين مجموعة من المثقفين الأتراك قد تعرَّضت لنكسةٍ حقيقيةٍ.

نظرة في سنة 1969:

شهدت حقبة الستينيات في تركيا حركاتِ مدٍّ وجزرٍ في الديمقراطية الشابَّة الجريحة، وإعادة مشاركة الانتاج الاقتصادي، وبروز الحركات الاجتماعية، وتشعُّب التيَّارات الأيديولوجية، وموجة كبرى من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، وتعقُّد السياسة نتيجةً لتلك المستجدَّات، وقد تزامن ذلك كلُّه مع تسارع وتيرة الحرب الباردة، حيث كانت تركيا حصنَ التحالف الغربي على ثغوره في جنوب شرقيِّ أوروبا.

وفي سنة 1969 عاشت تركيا انقلاباً عسكريّاً وعدّةَ محاولاتٍ انقلابية حينما كانت الديمقراطية في ربيعها العشرين، وكانت السياسة التركية تتعقَّد وتتنوَّع بسرعةٍ في تلك المرحلة، إذ تعدَّدت الأحزاب في الشارع التركي، ففي مركز اليمين الحزب الديمقراطي، وخلَفُه حزب العدالة، وفي أقصى اليمين حزب الحركة القومية، وحزب النظام القومي، وفي اليسار حزب العمَّال التركي الذي كان يميِّز نفسه عن منافسه في مركز اليسار حزب الشعب الجمهوري، وكان الأخير قد عبَّر عن نفسه بعد سنة 1965 بأنّه أُنموذج للديمقراطية الاجتماعية الأوروبية بصورةٍ محلِّيةٍ، وأنّه يحمل لواء الإصلاح الشعبي، وقد مرَّ في نقطة تحوُّلٍ إثر رفعه شعار «يسار المركز»، وقد انفتح على العمَّال والفلَّاحين وصغار الكسبة والطبقة الفقيرة في المدن والأرياف، واتَّخذ منهجاً يساريّاً، وأعاد هيكلة كوادره، وبقي مستمرّاً في كفاحه الأيديولوجي. ففي سنة 1967 حصل أوَّل انقسام في صفوف الحزب؛ إذ أسّس المنشقُّون عنه حزب گووَن (الثِّقة) الذي جمع بين القيم الكمالية وتوطيد العلاقات بطبقة الأعيان. وباختصار شهدت الديمقراطية التركية في تلك المرحلة اشتداد المنافسة بين الأحزاب على الرغم من ضعف انخراط الناخبين في النظام السياسي.

ومن جانب آخر تنوَّعت الحركات الشبابية، وتمَّ تحديد السنِّ الأدنى للانتخاب بعمر الحادية والعشرين، وقد شكَّلت الجامعات الأرضية الأساسية لإسهام الشباب في الحياة السياسية والاجتماعية، في حين أنَّ الأندية الفكرية المقرَّبة من حزب العمال التركي في أقصى اليسار أخذت تنادي بشعارات الثورة القومية الديمقراطية، وتحتكُّ بالقاعدة الشعبية، وتتَّسم بالإيديولوجية الثورية بعد سنة 1967، وأسَّستْ شُعبَ الثقافة الشرقية الثورية من أجل الشباب الأكراد الراغبين بمتابعة سياساتها. وفي مركز اليسار تمَّ تأسيس جمعيات الديمقراطية الاجتماعية، أمَّا في اليمين فقد ظهر أصحاب الفكر القومي الذين كانوا يُعرفون بالكوماندوز (المغاوير)، وبذلك ازدادت الراديكالية والعنف بين اليسار واليمين، وكانت جمعيات الديمقراطية الاجتماعية هي الجهة الوحيدة التي نبذت العنف من خلال حملة «اترك السلاح».

ولكن انتشرت أفكارٌ جديدةٌ إلى جانب هذا التعقيد الذي شهدته الحياة السياسية، ومن ذلك أنّه لا جدوى من السياسيين والمؤسسات السياسية المتنافسة، وبناءً عليه يجب تصفية تلك المؤسسات بشكلٍ جذريٍّ، واتخاذ وجهة جديدة

Türkiye
١٩٦٩

خـارج النظـام المألـوف، وكانت أشـهر عبـارة تُعبِّر عن هذا الفكر هي عبـارة «الديمقراطية الوديعة» التـي وردت في صحيفة «دَوريم» التي كان يديرها «ضوغان آوجي أوغلو»؛ وبحسـب هـذه الصحيفة فـإنّ بعـض الاشـتراكيين الديمقراطييـن في حزب العمَّـال التركـي، ويسـار المركز في حـزب الشعب الجمهوري يضيعون الوقت سـدىً في المنافسـة السياسـية. وبدلاً من ذلك يجب إلغاء المؤسّسات والديمقراطية الموجودة بانقلابٍ عسكريٍّ، كالذي حـدث فـي 27 أيّار/مايـو 1960، وتأسـيس إدارةٍ قادرةٍ على تخطّي مراحل الثورة بسرعةٍ، كما يفعل قياديُّو الثورات على اختلاف أنواعها.

وثمَّة موقفٌ فكريٌّ آخرُ كان ممثَّلاً في مجلة «آنتْ/آنـطْ» التي كانـت تعكس أفـكار مختلـف التيَّارات اليسـارية والمفكِّرين اليسـاريِّين المقرَّبين من حزب العمَّـال التركي، وكانت هـذه الشريحة قد انشقَّت - مـن حيـثُ بناء العلاقات مع العسـكر والتموضع الإيديولوجـي على وجه الخصوص- فكريًّا وتكتيكيًّا واسـتراتيجيًّا عـن نهج مجلَّة «دَوريـم»، وعن حركة الثـورة الديمقراطيـة التـي كانـت أكثرَ مهـارةً في اسـتقطاب الشبـاب؛ إلَّا أنَّهـا تعاملـت بتحفُّظٍ مع التنافسـيَّة الديمقراطية. وهـذا ما نفهمه من ردَّة فعـل «عصمت إينونو» الذي وصفهم بعبارة: «إنَّ منافسَـنا الرئيسـيَّ هو حزب العمَّـال التركي الذي في يسارِنا» وذلك في برقيَّته المرسلة إلى مؤتمر فرع محافظة «قـارْص» لحزب الشعب الجمهوري فـي سـنة 1968[1]. وكانت المنافسـة في اليسـار المركـزي قـد انعكسـت في عبـارات اسـتخدمها محرِّرو مجلَّة «آنْط» مثل: (الخطر، الخيانة، العدوّ)،[2] وكم كان غريبًـا ردُّ «ضوغان أوزگودَن» المحرِّر في مجلـة «آنـط» على مقالةٍ رئيسـيَّةٍ بعنـوان «حزب الشعـب الجمهوري يدعو حزب العمَّال التركي إلى الحـوار» بعـد صدورها بأسـبوعٍ واحـد في صحيفة «أولـوص» التابعـة لحـزب الشعـب الجمهـوري، حيث قـال: «تدعون إلى الحـوار؟!! ولكن مع من؟ وعلـى أيَّـة منصَّـةٍ تريدون الحـوار مـع أنّ دعوتَكم للحوار صدرت منذ عامين؟ وهل تريدون حواراً حول أكذوبـة (يسـار المركـز) التي لم تتبلـور في أدمغة كبـار مسـؤولي حزبكـم بما فيهـم إينونو نفسـه؟ فضـلاً عـن الأقـلام المتغيِّـرة يوميّـاً فـي مجلـة (أولـوص)؟»[3] وكان «إدريس كوچـوك عمر» وهو مـن أبـرز الكتَّاب فـي مجلَّة «آنـط» قد ألَّـف كتابًا

Doğan Avcıoğlu

ULUS
ADIMIZ ANDIMIZDIR
İki idam infaz edildi
A. Menderes'in cezası henüz infaz edilmedi
M.B.K. nin tasdik kararı dün resmî gazetede yayınlandı
Menderes'in sıhhi durumu iyiye gidiyor
"Medeniyet,, 7 gün için kapatıldı
Beraet edenler

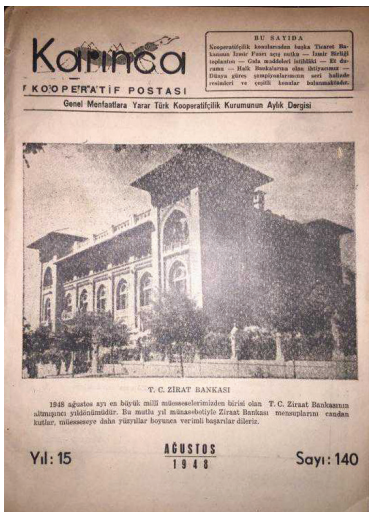
Karınca
KOOPERATİF POSTASI
Genel Menfaatlara Yarar Türk Kooperatifçilik Kurumunun Aylık Dergisi
T. C. ZİRAT BANKASI
AĞUSTOS 1948
Yıl: 15
Sayı: 140

بعنوان «اغتراب النظام: تبنّي الهُويّة الغربية» ونشره سنةَ 1969، وعلى الرغم من أنّه ركّز في كتابه هذا على المجتمع المدني إلّا أنّه لم يأبه قطّ بأيّ عملٍ من أعمال «بولنت أجاويد» الذي اتّخذ لنفسه موقفاً يستند إلى المنافسة الديمقراطية في اليسار المركزي خلال تلك المرحلة، ورأى أنّ أجاويد بقي وحيداً خارج اللعبة التاريخية.[4] ويبدو أن باب النقاشات الفكرية بين أنصار حزب العمّال التركي وأنصار حزب الشعب الجمهوري قد أوصد من البداية في تلك المرحلة التي كانت الخطاباتُ الحماسيّةُ الرنّانة فيها من أهمّ مميّزات اليسار التركي.

وكان المقرّبون من مجلّة «آنْط» يختلفون فكريًّا عن المقرّبين من مجلّة «دَوريم» ولكنهم جميعاً كانوا متّفقين في فكرةٍ أساسيّة وهي: السياسة التي تحاول الاتّكاء على الديمقراطية التنافسيّة في تركيا لا تتّبع الخطوات اللّازمة من أجل تنمية تركيا، بل إنّها تعيق الثورةَ التي هي الشرطُ الأساسيُّ لتحقيق ذلك؛ لذا يجب إزالتها وتأسيس ديمقراطية «راديكالية» بدلاً منها. وما شهدته تركيا آنذاك هو أنّ سكّان المدن رأَوا أنّ الديمقراطية التنافسية ما هي إلا وسيلةُ استقطابٍ تستهدفهم، ويمكنني وصف هذه الحالة بعبارةٍ أستلهمها من «ممتاز طورخان / طورهان»: (تشكيكيّةٌ لا يمكنها النجاح).

والشرائح الثقافية التي تفرّقت إلى درجةِ أنّها لا يمكن أن تلتقي بشكلٍ من الأشكال لم تكن مؤمنةً بسياسية الأكثرية التنافسية، ولكنّها اشتركت في الفكر الراديكالي لدى التيّار اليساري لا الفكر الديمقراطي التنافسي الذي استند إليه.

الانتخابات العامة في سنة 1969:

صحيحٌ أنّ مرحلة الستينيّات شهدت تنوُّعاً حزبيّاً، ولكنّ ذلك تزامن مع انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات (من 81.4 % في سنة 1961 إلى 64.3 % في سنة 1969)، حيث شهِدَت تلك المرحلةُ عدمَ الاهتمام بالانتخابات العامّة والمحلّية وبانتخابات مجلس الشيوخ الجزئية التي كانت تُنظَّم مرّةً كلَّ عامين، كما شهدت صعوبةَ تواصل الأحزاب بأساليبها التقليدية مع شريحة الناخبين المهاجرين من الأرياف إلى المدن، في حين كانت الراديكالية التي تزداد في المجتمع تؤثّر سلباً في النظرة إلى سياسة الديمقراطية التنافسية.

وقد خاض حزب الشعب الجمهوري تلك الانتخابات ببرنامج يغلب عليه الطابع الاقتصادي، حيث ارتكز برنامجه على الوعود الموجّهة إلى سكان الأرياف، ولكن يجب ألّا تقلّ الوعود الموجّهة إلى الفقراء وعمّال المصانع في المدن[5]. وكان حزب الشعب الجمهوري قد نُبِّهَ على ضرورة عدم

خوض النقاشات الدينية مع الشعب، والتخلّي عن خطابات العلمانية المتشدِّدة، ونُصح بالحديث عن الاقتصاد كلّما سنحت له الفرصة[6]. وإذا ما نظرنا إلى أرقام التنمية اللامعة التي وعد بها حزب العدالة قبل الانتخابات، تبيَّن لنا أنّ حزب الشعب الجمهوري قد اختار لنفسه مضماراً صعباً.

وكانت نتائج الانتخابات غريبةً بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري[7]، وعلى الرغم من أنّ الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري قد تراجعت عموماً، إلّا أنّها ازدادت في المدن الصناعية والأرياف التي تُنتج النباتات المستخدمة في الصناعة، ما أدّى إلى خسارة حزب گووَن وحزب بيرليك (الوحدة) للكثير من الأصوات في المنطقتين الشرقية والجنوبية الشرقية من تركيا، حيث تكون العلاقات التقليدية مع الإدارة أكثر تأثيراً في جمع الأصوات.[8] ولكن من المزايا الغريبة أيضاً لهذه الانتخابات أنّ هذا التغيُّر الذي طرأ على حزب الشعب الجمهوري جعله يواجه في الرأي العامّ اتّهاماتٍ بانزياح مبادئه نحو حزب العدالة والحزب الديمقراطي[9].

وكانت نتائج الانتخابات بالنسبة للمثقفين الراديكاليين اليساريين دليلًا على تفاهة «الديمقراطية الوديعة»، أمّا وضع حزب الشعب الجمهوري فلم يكن يتعدّى كونَه مجرَّدَ حاجزٍ أمام الثورة الحاصلة، وخلاصة القول إنّ أنصارَ سياسةِ الديمقراطية التنافسيَّة باتوا كالمهزومين في لعبتهم. ومن ناحيةٍ أُخرى كان طلّاب الجامعات ينتظمون راديكاليًّا إمّا في أقصى اليمين أو في أقصى اليسار، ويزدادون تناحراً، وتسارعت وتيرة أحداث العنف. وقد ازدادت متطلّبات الثورة عقب إضراب العمّال في تاريخ 15 - 16 حزيران/يونيو 1970، وكان ذلك بمثابة انتصار للمثقّفين بعد أن فقدوا الأمل بالديمقراطية، وقد تمكّن أنصار مجلّة «دَوريم» وفكرة الثورة الديمقراطية القومية من تنظيم أنفسهم في الكوادر العسكرية

وتسبَّبوا في إصدار الجيش لمذكِّرة 12 آذار/مارس، وقد أيَّد اليساريُّون من حركة الطلّاب ومجموعات المثقّفين المناهضين للديمقراطية التدخُّلَ العسكريَّ في بداية الأمر، ولكن تبيَّن حجمُ الهزيمة خلال مدَّة وجيزةٍ؛ إذ دخل كثيرٌ منهم السجون وتعرَّضوا للتعذيب، في حين تعرَّض بعضُ قياديّي الطلّاب للموت المدني، أو القتل في الاشتباكات أو تحت التعذيب، أو الحُكم بالإعدام. ولم يعارض التدخُّلَ العسكريَّ من اليسار سوى حزب العمّال

التحوُّل الديمقراطي في تركيا سيبقى ناقصاً في حال ظلَّ الشباب وغيرهُم بمنأىً عن كونهم طرفاً في سياسة الديمقراطية التنافسية

التركـي بقيادة «بهيجـة بوران» ويسـار المركز من حـزب الشعب الجمهـوري. وأعتقدُ أنّـه يجب طرح بعـض الأسـئلة هنا: هـل كان من الممكـن تفادي التدخُّل العسكري وأعمال العنف التي أيَّدتها بعض المجموعات اليسارية لو أنّ اليسار التركي استطاع إيجـادَ أرضيَّـةٍ للنقاش البنَّاء؟ هـل كان من الممكن تفـادي الخسـائر الكبيرة في تلـك المرحلة، أم هل كان مـن الممكـن أن ينجـوَ الشباب الذين شـكَّلوا غالبيَّـة الذيـن سُـحقوا بالقبضـة العسـكرية لو تمَّ توسيع مجال النقاش؟

نظرة في سنة 2021 :

تختلـف تركيـا اليـوم كثيـراً عمَّـا كانت عليه سـنة 1969، فحكومـة حزب العدالة والتنمية التي يزداد تسـلُّطها يوماً بعد يوم تشارف اليوم على الدخول فـي عامهـا العشرين. وعلى عكس مـا كان يحدث فـي سـتينيَّات القـرن الماضي فإنّ حريـة الصحافة تتراجع باستمرار، في حين تتعرَّض حرِّيات التجمّعات والتعبير عن الرأي للتقييد بشكلٍ كيفيٍّ، أمَّا سيادة القانـون فقـد غدت تحـت الأقـدام. والحديث عن الاقتصـاد التركي لم يعد يرتكز على نِسـب التنمية

المرتفعة، بل على الهشاشة ونِسب التضخُّم المرتفعة. هذا وتمارس الحكومة الضغوط على الحركات الاجتماعية المتزايدة والمتنوِّعة. ومن جانب آخر أضحت المواقف الإيديولوجية في المجتمع تتقدَّم ضمن طرق جديدة لدى أجيال الشباب، فالهجرة من الأرياف إلى المدن قد توقّفت منذ أمدٍ بعيد، وأمسى المهاجرون من الأرياف إلى المدن يشكّلون الأغلبيَّة من سكَّان المدن، وفي هذه المرحلة ازدادت التكتُّلات وقلَّ تحوُّل الأصوات بين الكُتَل، ما أدَّى إلى شيوع أفكار من قبيل «دخول السياسة في طريق مسدود» ما يشير إلى ظهور علامات التشاؤميَّة تجاه السياسة، وثمَّة إشاراتٌ لوجود تعدُّدية سياسية على الرغم من التضييق الذي تمارسه الحكومة على الحياة السياسية. وإذا أردنا الحديث في نطاق المعارضة الرئيسيَّة يمكننا القول: إنّ حزب الشعب الجمهوري نال فرصة إدارة المجالس المحلِّية على مستوى يفوق 50 % من الشعب التركي، ما جعل رئيس الحزب وحلفاءه يتحدَّثون عن إمكانية وصولهم إلى السلطة، وفي الآونة الأخيرة ازداد عدد الأحزاب المعارضة المنشقَّة عن الحكومة، ولعلَّ ذلك امتدادٌ لسياسة التحالف هذه. ومنذ مباحثات الميزانية في سنة 2021 حتّى الآن فإنّ أعضاء تحالف المعارضة يبثُّون لقاءاتِهم مع التجَّار الصغار وأصحاب الحرف المختلفة عبر الإنترنت في محاولةٍ لإيصال أصواتهم إلى الرأي العامِّ.[10] في حين أنّ بعض الشخصيات في حزب الشعب الجمهوري يفسحون المجال للنقاشات بطرح مقترحاتهم وآرائهم السياسية من خلال تأليف الكتب، أو نشر المقالات في الصحف والمجلَّات، أو الجلَسات الحوارية عبر اليوتيوب.

ومن ناحية أُخرى فإنّ رؤساء بلديَّات المدن الكبرى من حزب الشعب الجمهوري على وجه الخصوص يدعمون المنتجين المحلِّيين من حيثُ وسائلُ الانتاج، ويشترون المنتجات من الجمعيات التعاونية الزراعية بغيةَ الاستهلاك وتقديم المساعدات الاجتماعية، وفضلاً عن ذلك ينظِّمون حملات المساعدات الاجتماعية بشكلٍ متزايدٍ، على الرغم من تضاؤل الموارد الماليَّة جرَّاء جائحة فيروس كورونا. وباختصار يمكننا القول: إنّ المعارضة تحاول انتهاج سياسةٍ تمكِّنها من السير بعكس تيَّار الحكومة التي تزيد من ضغوطها يوماً بعد يوم.

الشباب في تركيا يعبِّرون عن آرائهم بشكلٍ سلميٍّ وواضحٍ ومفهوم، وهم قادرون على المطَّالبة بحقوقهم عندما يلزم الأمر

ومن الأهمِّية بمكان تحليل هذه التطوُّرات في ضوء الاحتجاجات الطلَّابية في جامعة «بوغاز إيچي» لنفهم إلى أين جرفَنا التيَّار في السياسة التركية. فالاحتجاجات التي خرجت قبل عدَّة أشهر في جامعة بوغاز إيچي - التي تخرَّجتُ فيها - نتيجةَ تعيين رئيس جامعة من غير انتخابات، قد تفاقمت أكثر إثرَ تدخُّل قوات الشرطة لتفريقها، وهذا ما له دلالاتٌ تتعلَّق في شباب مجتمعنا، ومنها:

- إنَّ الشباب في تركيا يعبِّرون عن آرائهم بشكلٍ سلميٍّ وواضحٍ ومفهومٍ، وهم قادرون على المطالبة بحقوقهم عندما يلزم الأمر، وقد شاهدنا كيف استطاع المجتمع المدني تنظيم نفسه للدفاع عن نفسه إثر الاعتقالات التي طالت البعض عقب الاحتجاجات.
- إنَّه لا علاقةَ للأحزاب السياسية والمعارضة بذلك، بل إنَّ المجتمع هو الذي جعل الأحزاب السياسية تسير خلفَه، وهذا أمرٌ إيجابيٌّ من حيثُ تبيانُ المستوى الذي آلت إليه العلاقة بين المجتمع والسياسة.

فـي حيـن أنَّ أعضـاء أحـزاب المعارضـة ولا سـيما حـزب الشعب الجمهـوري تعرَّضوا لانتقـاداتٍ في الـرأي العامِّ؛ لأنهم اكتفَـوا بتقديم الدعم للطُّلاب فـي المخافـر ودار العـدل بـدلاً مـن أن يشاركـوا فـي احتجاجات جامعـة «بوغاز إيچـي» على أعلى المسـتويات، وأنا أرى أنّ الانتقـادات البنَّاءة صائبةٌ فـي هـذا الصـدد وغيـره. وواضـحٌ أنَّ سياسـات الأحـزاب ولا سـيما حزب الشعـب الجمهوري تُجاه الشباب فعَّالةً بما يكفي. واستناداً إلى ما شهدته سـنة 1969 يتَّضح لنا أنّ التحـوُّل الديمقراطي في تركيا سـيبقى ناقصاً في حال ظلَّ الشباب وغيرهُم بمنأىً عن كونهم طرفاً في سياسـة الديمقراطية التنافسية.

وكم هو غريبٌ أن يتعرَّض حزب الشعب الجمهوري اليـوم لنفس الانتقادات التي تعرَّض لها في سـنة 1969، فقـد انتُقـد فـي سـنة 1969 لأنّـه يعمل علـى تغيير قاعدته، ويُنتقد اليوم في سـنة 2021 لأنّـه يعمل على خلـق تعدُّديَّةٍ سياسـية من خلال التحالـف مـع أحزاب أُخـرى، فهذه الانتقـادات غير بنَّـاءةٍ، وهـي لا تصـبُّ إلَّا فـي مصلحـة الحكومة، وهذا أشـبه بانتقـادات مجلَّتي «دَوريـم» و«آنْط» للمعارضة التي كانت تنافس حزب العدالة في سنة 1969 حيـث تركَّـزت انتقاداتهـا علـى أنَّ المعارضة ليسـت راديكاليَّـةً بمـا يكفي، وعلى إنـكار العلاقة بين الديمقراطية والتنافسية.

وأخيـراً أقـول: إنَّنـا جميعًـا بحاجـةٍ إلـى تحـوُّل منظومتنـا السياسـية من السـلطوية التنافسـية إلـى الديمقراطيـة، ومثلُ هـذا التحوُّل لـن يتحقَّقَ بين ليلةٍ وضُحاها ولن يكون سـهلاً، وخير الوسـائل المتاحـة بيـن أيدينـا لتحقيـق الديمقراطيـة هـي النقاشـات أمـام الرأي العـامِّ، وطرح الأفـكار بلغة الحـوار الاحترافـي، والتفاهـم، والاختـلاف أحيانـاً، والاتِّفـاق على نقـاطٍ مشتركةٍ أحيانـاً أُخرى. ونحن الآن بحاجـةٍ إلى اسـتعمال هذه الوسـائل من أجل البناء لا الهدم.

(Endnotes)

1 - Gökhan Atılgan, "Sanayi Kapitalizminin Şafağında", Osmanlı'dan Günümüze Türkiye'de Siyasal Hayat, der. Gökhan Atılgan, Cenk Saraçoğlu, Ateş Uslu, İstanbul: Yordam Kitap, 2015, s. 501570 ,657-.

2 - Bakınız: Ant, sayı 69, 23Nisan 1968. "Düşman" kullanımı için ayrıca bkz: İdris Küçükömer, "Önsöz", İdris Küçükömer Bütün Eserleri 3: Sivil Toplum Yazıları, İstanbul: Bağlam Yayınları, 1994, s. 173181-.

3 - Doğan Özgüden, "Tartışma evet, ama!", Ant, C: 3, S: 70, 30 Nisan 1968.

4 - İdris Küçükömer, Düzenin Yabanculaşması: Batılaşma, İstanbul: Ant Yayınları, 1969, s. 160.

5 - İnsanca Bir Düzen Kurmak İçin Halktan Yetki İstiyoruz: CHP'nin Düzen Değişikliği Programı, Ankara: Ulusal Basımevi, 1969.

6 - Cumhuriyet Halk Partisi, CHP XX. Kurultayı: Parti Meclisi Raporu, Ankara: Ulusal Basımevi, 1970, s. 163-164.

7 - من الأصوات 27,4 % أصواتٍ أي ما نسبته 2.487.006 https://www.ysk.gov.tr/tr/milletvekili-genel-secim-arsivi/2644

8 - Cumhuriyet Halk Partisi, CHP XX. Kurultayı…, s. 1832-.

9 - A.g.e., s. 38. Ayrıca bkz. Doğan Avcıoğlu, "Gidiş Nereye?", Devrim, sayı 3, 4 Kasım 1969, s. 1, 7.

10 - ويمكنكـم مشاهـدة بعض هذه اللقـاءات من خلال الروابط التالية:

https://youtu.be/A1pzKXxGl1o; https://www.youtube.com/BUwy8QTgbNY; https://www.youtube.com/watch?v=gsU6GnHV6es; https://ankahaber.net/haber/detay/afyonlu_esnaf_karsisinda_vekili_gorunce_dert_yandi_insanlarin_evine_ekmek_girmiyor_her_gun_dukkanlarimiza_hirsiz_giriyor%E29%80%D_29113

«المعارضة البرلمانية» ... لا وجود لها في حسابات القوى الكردية

سامان نوح

لا تـكاد تجـد فكرة المعارضة السياسـية حاضرة في رؤية الأحـزاب الكردية الحاكمة والنافذة في الاقليم، هذه حقيقة ماثلة يمكنك ان تتلمسها في برامج وسلوكيات الأحـزاب، سـواءٌ فـي الاقليـم أو في إطـار العـراق الاتحـادي؛ نتيجة تلكـؤ التجربة الديمقراطية في كردسـتان، وغياب المؤسسات المدنية الحاكمة التي تشجّع على المنافسة السياسية السليمة، وتضمن تداول السلطة.

> حصتنا من المناصب العليا معروفة، ونرفض المساس بها

هـي أحزاب لا تؤمـن بفكرة المعارضـة، ولا تتصوّر نفسـها خـارج دائـرة الحكومـة المتحكّمـة حتـى بسلطتي التشريع والقضاء، فهي تعتقد أنّ وجودها فـي الطرف الآخر يعني نهايتها في ظلّ عقودٍ من سياسـة تغييـب المؤسسـات وإضعـاف الإقليـم ككيان له أُسسـه المدنيـة الحاكمة، وتحول "إطاره الفيدرالي الدستوري" إلى إدارتين حزبيتين تتحكمان بكلّ شـيء، حتى لو تقاطع ذلـك مع النظام الذي يفترض أن يسود "الدولة – المؤسسات - القانون" لتحقيق تطلعات شعب إقليم كردستان.

مع نظامٍ إداريٍّ مشوّه لا يضمّ أجهزة ومؤسسات حاكمـة وقائـدة، وواقـع انقسـام حزبـي إداري يفرض نفسـه على الأرض، صنعـه الحزبان الكرديان (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) خلال ثلاثة عقود، وبعد هذا، من غير المنطقـي أن ننتظر من القوى السياسـية الكردية "الحاكمـة منهـا والمحكومـة" أن تؤمـن بفكـرة المعارضة السياسية.

فالنظـام السـائد لا يسـمح لـولادة "معارضـة حقيقيـة" قادرة على تسـلّم السـلطة، وإن سـمح بهامـش منها في إطار صورة الإقليم الكردي لدى المجتمـع الدولـي. ويأتـي ذلـك كنتيجـة طبيعية لتحكـم الأحـزاب بـكلّ مفاصـل "كيـان الاقليـم" واحتكار مسـالك الإدارة والقرار في ظلّ "الشرعية الثوريـة" التـي تسـوقها كمبـرّر بعد 30 سـنة من الإدارة المباشـرة وتحـت شـعار ضمـان مصلحـة "الدولة – الاقليم – الشعب".

تـرى القـوى الحاكمـة أنّ إدامـة حكمهـا مرتبـط بوجودها في السلطة التي تتمثل عندهم في رأس الحكومة والدوائر الأمنيـة والحلقات الاقتصادية. كما انّ القوى المحكومة ترى أنّها - وبعد سـنوات مـن فشلها في المنافسـة للوصول إلى السـلطة - لا أمـل لها بتحقيق أيّ تغييـرٍ طالما ظلّت بعيدةً عـن مركز التأثيـر وصنع القـرار المتمثـل بالحكومة والأجهزة الأمنية التي ما تزال حزبية.

انعكاس على الواقع العراقي:

«لـن نكـون مـع طـرفٍ علـى حسـاب الطـرف الآخر"."سـننتظر توافقـاً شـيعياً للمضـي معـا للحكومة الجديدة". "نؤكد على مبدأ الشراكة في

الحكومـة". "حصتنا من المناصـب العليا معروفة، ونرفض المساس بها". "لا بديل عن أُسس الشراكة والتوافق والتوازن في الحكومة والمواقع العليا". تلخـص هـذه العبارات التـي يردّدها بشـكلٍ يوميٍّ قادة وأعضاء الحزبين الكرديين الرئيسيين في إقليم كردسـتان، ويقدّمونهـا كشـروطٍ ومطالـب، رؤية الحزبين بشأن شـكل حضورهـا في الدولة العراقية بمؤسسـاتها المختلفـة، فهي رؤيـةٌ لا تؤمن بغير الوجـود في قيادة الحكومـة، أي حكومة، حتّى لو كانت ضعيفةً وفاسدةً أو عاجزةً عن أداء مهامها.

لا يوجـد في الخطاب الكردي السـائد - والمتمثل بخطاب الحزبين الحاكمين في كردستان - إشارةٌ إلى إمكانيـة أن يكونوا يوماً ما فـي صفوف المعارضة بدل الحكومة، بل يعتبرون عدم مشاركتهم بمثابة انتهـاء لـ"الشراكة والتوافق والتـوازن" في الدولة العراقية. هم يختصرون واقع "الشراكة والتوافق" بوجودهـم في الحكومة، بـدل النظر بشكل أعمق وأدقّ إلـى الشراكـة التـي يفتـرض أن تتحقّـق من خـلال الوجـود الفعلـي والمؤثّر والمحمـي قانوناً، اعتمـاداً علـى مبـدأ المواطنـة، فـي كلّ مفاصـل الدولة والنظام السياسـي والإداري والاقتصادي القائم، وليس في هرم السلطة التنفيذية فحسب.

ذلك الاصرار على الوجود في الحكومة، كان قائماً حتّى في فترات التوتر وخلال الأزمات مع القيادات الشيعية الحاكمة (2013-2018). وكان قائماً منذ 2003، ولـم يتـمّ مناقشـة التوجّه لخيـاراتٍ بديلةٍ حتّـى حيـن عطّل التطبيـق الفعلي للمـادة (140) من الدستور بشأن المناطق المتنازع عليها، أو حين رفضت العديد مـن المطالب المالية أو التشريعية للأحـزاب الكرديـة. فتلـك الأحـزاب لم تطـرح رؤيةً بديلةً، مثلاً التوجّه للمعارضة والتفاوض السياسي خـارج الحكومـة، والتحـرك القانونـي والمدنـي لاستحصال تلك المطالب.

ظل لسـنواتٍ مشـروعُ النفط والغـاز معلّقاً ينتظر الصياغات النهائية لاقراره، كما هو الحال مع قانون المجلـس الاتحـادي المهم جـدّاً للبنيـة الفيدرالية للدولـة العراقيـة، والمهـم كذلك لضمـان التوازن بيـن المكونـات والمحافظـات، لـم يقـدم الحزبان الكرديـان رؤيةً للذهاب إلـى المعارضة في حال لم يتـم إقـرار القانونين فـي مدّةٍ زمنيـةٍ محددةٍ على سـبيل المثال. فممثلـو الكرد لا يجدون أنفسـهم إلا ضمـن دائـرة السـلطة التنفيذيـة، ويسـوّقون لفكـرة انّ وجودهـم خارجها يعني انتهـاء الشراكة فـي العراق، ويبـرّرون مخاوفهم بمظالم سـنوات التهميـش التي عاشـها الكرد في ظـلّ الحكومات العراقيـة المتعاقبـة قبـل ولادة إقليم كردسـتان وتحكمه بقراره الإداري والاقتصادي.

بقيـت مناقشـة فكـرة الوجـود فـي المعارضـة السياسية بدل الحكومة - حتّى لو كانت كأداة ضغط - غيـر واردةٍ لدى الحزبين منذ العام 2003، رغم انّ المشاركـة الكردية في الحكومـات الثلاث الأخيرة كانت مشـاركاتٍ هامشيـةً، فهـم مشاركون فيها ولكنّهـم لم يكونوا شـركاء حقيقييـن في القرارات الحاسـمة وفـي التخطيط ورسـم وبناء سياسـات الدولـة، وهذا يفرضه واقـع الوزن الانتخابي للكرد، بين (55) إلى (65) مقعداً، والذي يترجم إلى خمس أو ست وزارات، يبقيهم في مجلس الوزراء أقلية لا يملكون معها قوة الثلث المعطل.

سـوّقت الأحـزاب الكردية الرئيسـة دائمـاً لأهمية التمثيـل القـوي فـي جميـع الحكومـات العراقية المشكّلـة منـذ 2005، وروّجـت لرؤيـة أنّ الذهاب للمعارضـة سـيعني بالضـرورة ضيـاع الحقـوق والمطالـب الكرديـة، رغـم انّ تلك الحقـوق مقرّةٌ دسـتوريّاً، وهي حقوق مكوّن ومواطنين، وليست مجـرد مطالـب أحـزاب، وبالتالـي يفتـرض إمكانية ضمانها برلمانياً عبر تشريعات وقوانين.

جذور الرؤية وواقع الاقليم:

مرتكـز تلـك الرؤيـة الكردية ربّمـا ينبع مـن الواقع السـيّئ للمعارضـة فـي إقليـم كردسـتان، وقراءة القوى السياسية لنتائج "أن لا تكون في الحكومة"، فهي تعني تراجع القوة والتأثير والتعرّض للتهميش

يدرك الحزبان الرئيسيّان في كردستان أنّ قوّتهما مستمدّةٌ من وجودهما في الحكومة وامتلاكهما، أدوات استقطاب المؤيدين وضرب الخصوم وتهميشهم

في ظلّ فقدان التحكّم بالأذرع التنفيذية، وخسارة الامتيازات المالية، وانحلال القبضة الأمنية، وخسارة النفوذ على الأجهزة العسكرية الحزبية، بكلّ ما يترتب على ذلك من نزيف في أصوات المؤيدين.

بناءً على تجربة الحكم الطويلة في إقليم كردستان، يدرك الحزبان الرئيسيّان في كردستان أنّ قوّتهما مستمدّةٌ من وجودهما في الحكومة وامتلاكهما، من خلال الأذرع التنفيذية، أدوات استقطاب المؤيدين وضرب الخصوم وتهميشهم. وهذه الرؤية مترسّخة ومستمدّة من واقع صنعه الحزبان في الاقليم عبر ممارساتٍ سياسيةٍ غير قابلة للتعديل "سنظلّ أقوياء وبيدنا كلّ شيءٍ ما دمنا في الحكومة، وسنخسر كلّ شيء إذا ذهبنا للمعارضة".

وربّما نتائج الانتخابات العراقية التي جرت في تشرين الأول اكتوبر 2021 تؤكد "خطورة الخروج من دائرة السلطة؛ لأنّها تعني الضعف والأفول" فالحزبان الكرديان الرئيسيان حصلا معاً على نحو 22 % من أصوات الناخبين الكرد (الديمقراطي نحو 16 % والاتحاد 6 %)، لكن تلك النسبة محدودةٌ، مقارنةً بعموم الناخبين، مازالت تكفي لإدامة سلطتهما في ظلّ قدرتهما على استهداف قوى المعارضة وتدميرها قبل أن تتمكن من الوصول إلى السلطة التنفيذية.

ورغم انّ وجود الحزبين في الحكومة بات ومنذ سنوات - وفي ظلّ استمرار الفساد وتراجع الاقتصاد مع تزايد معدلات البطالة والفقر - يتسبّب في تراجع شعبيتهما، فإنّ ذلك التراجع ليس حاسماً ما داما قادِرَيْن معاً على الحكم بـ20%

او 30 % من أصوات الناخبين.
ليس بإمكان الحزبين تصوّر وجودهم في غير السلطة، ولعلّ تصريحات القيادي البارز في الاتحاد الوطني (ملا بختيار) والتي أطلقها قبل سنوات حين كانت حركة التغيير تحصل على مقاعد أكثر من الاتحاد، تجسّد تلك الرؤية حيث قال: حتى لو حصلنا على بضعة مقاعد وفاز الآخرون بأضعاف ذلك الرقم، فإنّنا سنظلّ نحكم بما نملكه من نفوذٍ وسلاحٍ.
تلك التصريحات كانت تقول بوضوح: حتّى لو حصلت المعارضة غداً على غالبية المقاعد في أيّ انتخاباتٍ، فإنّها لن تستطيع أن تحكم، فنحن لن نسلمها السلطة؛ لأننا نملك السلاح والشرعية الثورية!!

فكرة المعارضة تبدو "عبثية»:
ماذا يعني أن تعارض في ظلّ نظامٍ لا مؤسساتي، نظامٌ حزبيٌّ يعمل وفق مبدأ القوة وفرض الأمر الواقع. كل ما تقوله وتكشفه وتقدّمه وبالأدلة من مواضع خللٍ وفسادٍ وغيابٍ للعدالة وانحدار للمؤسسات وتهديدٍ لكيان الاقليم، لا قيمة له.
يؤكّد ذلك كتّاب وباحثون سياسيون.
المعارضة لا قيمة لها ولا وزن في بنيةٍ سياسيةٍ إدارية متحلّلة، وذلك واضح من خلال ما يقدّمه نوّاب بارزون في برلمان كردستان، مثل "علي حمة صالح" الذي يوثّق بشكلٍ شبه يومي مواضع الفساد والخلل، ويكشف عن ضياع مليارات الدولارات، ويقدّم كلّ شيءٍ للادّعاء العام ولرئاسة الحكومة والبرلمان، لكن لا شيء يحدث!
تلك الجهات لا تقول بزيف أو عدم دقّة تلك الملفات، بل هي لا تتعب نفسها حتّى في قراءة ما يكتب ويقدّم! وليس في التحقيق به ومحاولة المحاسبة، في ظلّ غيابِ رأيٍّ عامٍّ ومجتمعٍ مدني وإعلامٍ مؤثّر.
ما قيمة المعارضة إذا كان صوتك غير مسموع؟!
وإذا كنت عاجزاً عن المحاسبة، وعن استعمال أدوات العمل المدني السلمية (التظاهرات، الاحتجاجات) للضغط، فأحزاب السلطة تمنعك من كل ذلك!

أحزاب المكونات، والأحزاب الوطنية:

الواقـع الـذي يشـي بعـدم جـدوى المعارضـة السياسـية نتيجة عدم ترسّـخ الديمقراطية وغياب المؤسسـات المدنيـة، والـذي يرتبـط بحقيقـة انّ "السـلطة التنفيذيـة" هـي مصـدر قـوة، ومعهـا يمكنك إعادة صياغة اللعبة السياسية والمخرجات الانتخابيـة بما يخدمك، واقـعٌ خلقته عوامل حزبية داخليـة أيضاً، إلى جانب العوامل الأُخرى، فالأحزاب الكرديـة الرئيسـة تفتقـد للبنيـة الديمقراطيـة وللهيكلية التنظيمية السليمة التي من خلالها يتمّ رسـم البرامج واتّخاذ القرارات. كما انّ هناك عاملاً يرتبـط بتوجهـات تلـك الأحـزاب، قوميـة كانت أو وطنية أو مذهبية.

خلال ثلاثة عقود من الحكم شبه المطلق تلاشت الهيكليـة التنظيميـة التقليدية للأحـزاب الحاكمة، ولم يعد هناك قرار يطبخ أو يناقش في المجالس القيادية والمكاتب السياسـية مهمـا كان أهميته. باتت الأحزاب ذات بنية عائلية أو شـخصية طاغية، يتخذ القرار فيها من قبل شخص أو اثنين، ولا حضور للآخريـن إلّا كموظفيـن بامتيـازاتٍ جيّـدة ينفّذون التوجيهـات، فلـم تعـد تلـك الهيـاكل التنظيميـة صانعـةً للقـرار، ولا يتـمّ الرجوع إليهـا لوضع الرؤى السياسـية الحزبيـة. وفـي ظـلّ هكـذا بنيـة حزبية تؤمـن بأُحاديـة التحرّك والقرار، لا يمكـن أن نتوقّع من هذه الأحزاب القبول بفكرة وجودها خارج دائرة صنع القرار التنفيذي.

كما انّ الأحزاب السـائدة، وجلّهـا ذات بنية قومية أو مذهبية طائفية، وحقيقة كونها أحزاب مكونات لاعتبارات انتخابية بعد عقود من التحشيد القومي والطائفـي، تعـزّز فكـرة المشاركـة فـي الحكومة "كحق للمكوّن والطائفة لتجنب التهميش" وتلغي أيّ توجّهٍ نحو المعارضة.

وما لم يتمّ تشكيل أحزاب وطنية جامعة للمكوّنات، سـيكون الحديـث عـن المعارضـة البرلمانيـة وعن تشكيـل حكومة "أغلبية بالمفهوم السـائد" أقرب إلى الشعـار منه للواقع، فأحـزاب المكوّنات دائماً سـتصرّ علـى المشاركة فـي الحكومات، وسـتروّج لفكـرة انّ المكون الذي تمثّله يواجه التهميش إذا لم تشارك هي في الحكومة.

انتكاسة وطريق طويل:

اعتماداً على "التجربـة الديمقراطية" المتلكّئة في الإقليـم، لا يمكـن الحديـث عـن فكـرة المعارضة البرلمانيـة والسياسـية، وسـط إصـرار الحزبيـن الرئيسـيين علـى اعتمـاد نظـام التشـارك فـي الحكومـات والتوافـق حـول قراراتهـا، والتهديـد بالتوجّه لتشكيل إدارة منفصلة إذا لم تصبح شريكاً في الحكم.

باتت الأحزاب ذات بنية عائلية أو شخصية طاغية، يتخذ القرار فيها من قبل شخص أو اثنين، ولا حضور للآخرين إلّا كموظفين بامتيازاتٍ جيّدة ينفّذون التوجيهات

وقد أثبتت التجارب أنّ الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطنـي يعمـلان دون توقّـف فـي رسـم حـدود الإدارتيـن، فهنـاك حـدودٌ فاصلـةٌ لمناطـق نفوذ كلّ حـزب، وهما مسـتعدان فـي أيّ لحظة لفرض واقـع الانقسـام، فالأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية مقسّمةٌ فعلياً، وعلى الأرض هناك إدارتان تعملان بشكلٍ شبه منفرد، حتّى أنّ معظم عائدات المعابر الحدوديـة لا تعود لميزانية الحكومـة، وكلّ طرفٍ يصـرف تلـك الأموال علـى المشاريع التـي يريدها ضمن مناطقه.

في الواقع، إنّ ذلك يمثّل انتكاسة في مسار البناء الديمقراطـي للاقليم، حيث باتت صناديق الاقتراع

ورقة الديمقراطي التي ستُعتمد في الغالب كورقةٍ كرديةٍ تتضمّن أن يكون "محافظ كركوك" من حصة الكرد، وأن تلتزم الحكومة الاتحادية بتخصيص (١٧ ٪) من الميزانية الاتحادية للاقليم

غيـر حاسـمة فـي تحديـد مـن سـيحكم، وبالتالي أُفرغت الديمقراطية من محتواها، وهو ما انعكس علـى أداء الأحزاب التي تتراجع شـعبيتها، فلم تعد تولـي أهميـةً كبيـرةً لـرأي الناخـب، كمـا على دور البرلمـان الـذي بات هامشياً وشـكلياً ولـم يعد له حضورٌ حقيقيٌّ.

وفي ظلّ غياب دستور للاقليم ومؤسّسات مدنية حاكمة، بات طبيعياً تعطيل البرلمان لأشهرٍ طويلةٍ، وتكرار تأجيـل الانتخابات، واللعـب بنتائجها، وعدم احترام توقيتاتها. وهنا تبدو التجربة العراقية أفضل، فحتّـى في ظلّ ضعف الدولـة وانتشار المليشيات وقوة نفوذها، هناك التزام بالتوقيتات الدسـتورية لإجـراء الانتخابـات، وهنـاك رابحـون وخاسـرون، وهناك رؤسـاء وزراء يتغيّرون، وهناك قوى حاكمة تتقـدّم، وأُخرى تتراجع، وهنـاك هامشٌ من تداول أو تبـادل السـلطة بين عدة أحـزاب، وذلك كلّه لم يحصل في الإقليم، رغم تجربته الأطول زمنياً (أول انتخابـات جـرت فـي 1992)، والاسـتقرار الأمني، والتحسّـن الاقتصادي، والخطاب المدني المنفتح الجامع الذي تعلنه القوى الكردية.

لا جديد في الرؤية الكردية:

فـي جولات الحوار الأخيـرة قبيل تشكيل الحكومة الجديـدة، يكـرّر الكـرد ذات الرؤيـة والمطالـب والخطـاب، فـي حيـن انّ حركـةً سياسـية كـ(التيـار الصـدري) يطرح رؤيـةً تبدو غريبة للقـوى الكردية، فهـو يعلـن عـن سـعيه لتشكيـل حكومـة أغلبية (بمشاركـة جـزء من الكرد والسـنة)، ويقول: إذا لم ننجح فسنذهب للمعارضة ونعمل من هناك، وهذا توجّه إن اعتُمد فعلياً، فسـيكون غير مسـبوق في رؤيـة الفائزين في الانتخابات، على الأقل بالنسـبة للقوى الكردية التي حتّى إعلاميا لا تعلن عن هكذا مواقـف، بل تقول صراحة: إنّها تنتظر اتفاق القوى الشيعيـة على الكتلـة الأكبر للانضمـام إليهم في تشكيل الحكومة.

ويمكن تلمس رفض القوى الكردية لفكرة الوجود فـي المعارضـة مـن خـلال الأوراق التـي يعلنـون عنهـا للتفـاوض مـع باقي القـوى، فورقـة الحزب الديمقراطـي ترتكز على التفاوض على حصة الكرد مـن المناصب كمنصـب رئيس الجمهوريـة، ونائب رئيس البرلمان، ونائب رئيس الوزراء، وإحدى الوزارات السـيادية، إلى جانب الوزارات والمواقع الحكومية الأخرى (رؤساء وأعضاء الهيئات)، ويقول الحزب: إنّ أيّ طـرفٍ كرديٍّ يحصل علـى منصب الرئيس يجب أن يتخلّـى عـن المناصـب الأُخرى للطـرف الكردي الثاني.

(التيار الصدري) يطرح رؤيةً تبدو غريبة للقوى الكردية، فهو يعلن عن سعيه لتشكيل حكومة أغلبية (بمشاركة جزء من الكرد والسنة)

وتشيـر المعلومـات أنّ ورقـة الديمقراطـي التـي سـتُعتمد فـي الغالـب كورقـةٍ كرديـةٍ تتضمّن أن يكون "محافظ كركوك" من حصة الكرد، وأن تلتزم الحكومـة الاتحادية بتخصيص (17 ٪) من الميزانية الاتحاديـة للاقليم، وتقوم بتفعيل تطبيع الأوضاع فـي المناطـق المتنـازع عليهـا، وتطبيـق المـادة (140) من الدسـتور، إلى جانب جملة من المطالب المالية.

هـذه الورقـة توضّح الرؤيـة الكردية التـي تركّز في جلّهـا على المشاركة في الحكومة وبكلّ مفاصلها مهمـا كان شـكلها، ولا يظهـر فيهـا أيّ توجّه نحو المعارضـة، كبديـلٍ فـي حـال لـم يتـمّ تلبيـة الحد الأدنى مـن تلك المطالب التي فـي غالبها مكرّرة ومستنسـخة عن دورات التفاوض السـابقة، وكأنّ شيئاً لم يتغيّر على الأرض يفرض رؤية كردية مغايرة عن السابق.

نتائج انتخابات 2021 ..

أملٌ أم يأس؟

المشاركة النسوية أنموذجاً

عدنان عبد الحسين
بنين محمد جابر

تقدير موقف

أدت احتجاجات تشرين 2019 الى استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي التي شكلها إتلاف سائرون وتحالف الفتح، وجاءت بحكومة تكاد تكون ممثلة فيها جميع الكيانات السياسية الفائزة في انتخابات 2018، كانت مهمتها الأساسية هي اجراء انتخابات مبكرة، اذ حددت هذه الحكومة موعد اولي كان في الشهر السادس من 2021، ولكنها وبناءً على طلب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اجلته ليوم 2021/10/10، وأيضا أدت الى ان يشرع مجلس النواب قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالرقم (31) لسنة 2019، وكان اهم ما تم تغييره في هذا القانون مقارنة بالقانون السابق هو ان مجلس المفوضين في هذه المفوضية شُكِل من القضاة، كما تم تغيير كل الكادر الوظيفي المتقدم فيها، كما أدت الى تشريع قانون جديد لانتخابات مجلس النواب بالرقم (9) لسنة 2020، وكان ابرز ما جاء فيه تغيير النظام الانتخابي من التمثيل النسبي الى النظام الاغلبي (الفائز الأول) كما عبر عنه في القانون[1]، وقسم العراق الى (83) دائرة انتخابية بعدد الكوتا النسوية، هذا باختصار اهم ما يمكن تأشيره على المستوى السياسي لنتائج احتجاجات تشرين.

كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (43.54%) وبلغ عدد المصوتين (9,629,601)، اذ أُحتُسِبت النسبة من العدد الكلي للناخبين المسجلين ممن حدثوا بياناتهم الانتخابية فقط وليس جميع من يحق له التصويت في الانتخابات، اذ بلغ عدد الذين حدثوا بياناتهم الانتخابية (22,116,368) ناخباً، في حين ان العدد الكلي لمن يحق له التصويت بلغ بحدود الخمسة وعشرون مليون ناخب، فاذا ما احتسبنا النسبة طبقا لهذا العدد فإنها ستكون اقل من هذه النسبة المعلنة.

يكمن القول ان النظام الانتخابي الجديد أثر في عدد الأحزاب والمرشحين والائتلافات الحزبية مقارنة بالانتخابات السابقة عام 2018، اذ زاد عدد الأحزاب في انتخابات (2021) الى اكثر من ضعف عدد الأحزاب في انتخابات (2018)، اما عدد المرشحين الافراد فقد زاد في انتخابات الى اكثر من (41) ضعفاً عن الانتخابات السابقة، اما عدد الائتلافات المشاركة فكان العدد متقارب في كلتيهما، وهذا التباين في الارقام بحسب اعتقادي جاء بسبب النظام الانتخابي الذي يفسح المجال للمرشحين الافراد والاحزاب على حد سواء للمشاركة في الانتخابات وتحقيق نتائج ايجابية وهو ما تحقق بالفعل، كون الترشيح يعتمد بشكل أساس على شعبية المرشح.

	عدد الائتلافات	عدد الأحزاب	عدد المرشحون المستقلون
انتخابات ٢٠١٨	٢٣	٤٥	١٩
انتخابات ٢٠٢١	٢١	١٠٨	٧٨٩

كما انني سبق وان توقعت ان هذا القانون سوف يصب في صالح الأحزاب والكيانات السياسية ذات القاعدة الجماهيرية المتماسكة، ومثلت لذلك في كيانين هما التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني[2]، اذ حصل التيار الصدري في هذه الانتخابات على (73) مقعد في مجلس النواب، في حين انه حصل على (54) مقعد في انتخابات 2018، اما الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد حصل في هذه الانتخابات على (31) مقعد، في حين انه حصل في الانتخابات السابقة على (25) مقعد.

في الجانب الإيجابي فان اهم ما يمكن تأشيره على نتائج هذه الانتخابات وبالتحديد فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الجديد المعتمد، انها سمحت بفوز عدد كبير من المرشحين المستقلين (43) مقعد، بالإضافة الى فوز الأحزاب الناشئة حديثا نتيجة حراك تشرين، حيث فازت حركة امتداد بتسعة مقاعد (9)، وفازت اشراقة كانون بستة مقاعد (6)، وهذا الامر ان دل على شيء فانه يدل بشكل واضح على ان الرؤية السائدة في ان الأحزاب الكبيرة مهيمنة على المشهد السياسي والانتخابي امر غير دقيق ويمكن ان يحصل العكس، ولربما لو ارتفعت نسبة المشاركة لكانت نتائج المستقلين والأحزاب الحديثة التشكيل اكبر بكثير مما هي عليه الان.

اما في الجانب السلبي فان اهم ما يؤشر على هذه الانتخابات وبالذات فيما يعلق بالنظام الانتخابي فان هذا النظام ذي الطبيعة المناطقية خلق ربط وصلة كبيرة بين النائب ودائرته الانتخابية التي فاز عنها وبالتالي وفي ظل وضع البلد المربك سياسيا ووظيفيا وخدميا رسخ وأسس هذا النظام ثقافة الزبائنية وابتعد بالنائب عن وظيفته الدستورية المتعلقة بالرقابة والتشريع وجعلت عمله منحصرا في دائرته ومحاولة إرضاء الناس.

كما ان اهم ما يؤشر على هذه الانتخابات وهذا النظام الانتخابي انه لم يُحدِث فارقا في تحقيق الاستقرار السياسي اذ جاءت النتائج مقاربة لنتائج الانتخابات السابقة، فلم يستطيع كيان واحد او كيانين تشكيل الأغلبية او حتى الكتلة الأكبر.

كانت أوّل مشاركةٍ سياسيةٍ للمرأة العراقية في الانتخابات عام 1980 ضمن فلسفة الحزب الواحد (حزب البعث)، حيث حصلت المرأة العراقية في العام نفسه على حقّ الترشيح والتصويت.

في 15/ 10/ 2005م أكّدت المادة الدستورية (49) على الحقوق السياسية للمرأة، وتحديد نسبة مشاركتها في المجالس التشريعية التي جاءت في قانون إدارة الدولة، فضلاً عن أنّ قانون الانتخاب رقم (16) لسنة 2005 جاء معزّزاً لنص تلك المادة الدستورية[1].

مجموع الأصوات التي حصلت عليها النساء الفائزات في هذه الانتخابات حوالي (938722) صوتاً، على مستوى المحافظات، اثنان منهن من الكوتا الاقلية (مسيحي)،

قانون الانتخابات الجديد:

نتيجة لتظاهرات تشرين الأول من العام 2019 م، شرّع مجلس النواب العراقي قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020م . كما تمّ تشريع قانون المفوضية العليا المستقلّة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019م ، حيث كان هذان القانونين مطلبين أساسيين للجماهير المحتجة على تردّي أوضاع البلد الخدمية، وقد أدخل المشرّع في هذين القانونين تغييراتٍ جوهريةً، تختلف اختلافاً جذرياً عمّا كان سائداً فيهما، حيث اعتمد قانون انتخابات مجلس النواب الجديد نظام الصوت الواحد غير المتحوّل كنظامٍ انتخابيٍّ، وغادر نظام التمثيل النسبي، الذي تمّ اعتماده في جميع الانتخابات التي أُجريت في العراق من بعد 2003

م(2).

قانون الانتخابات الجديد فيما يتعلق بالنساء [5]:

جاء في المادة (16) من قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 عن مشاركة النساء في الانتخابات العراقية ما يأتي (5):

أولاً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقلّ عن (25 %) من عدد أعضاء مجلس النواب

ثانياً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقلّ عن (25 %) من عدد أعضاء مجلس النواب في كلّ محافظة.

ثالثا: تحدد كوتا النساء لكلّ محافظة كما محدّد في الجدول (5)

رابعاً: إذا استنفدت الكوتا النسوية وفقاً لنتائج الانتخابات في المحافظة، فلن تكون هناك عملية استبدال.

خامساً: يتم توزيع كوتا النساء في حالة عدم تحقّقها وفق البند (رابعاً) على النحو الآتي:

أ - تتمّ إضافة مقعدٍ واحدٍ (افتراضي) إلى عدد النساء الفائزات لكلّ دائرةٍ انتخابيةٍ.

ب - يقسم العدد الحاصل نتيجة العملية في الفقرة (أ) على العدد الإجمالي للمقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لتحديد النسبة المئوية للفائزات من النساء في حالة الزيادة.

ج- يُضاف مقعدٌ واحدٌ لعدد مقاعد النساء للدائرة الانتخابية التي حصلت على أقلّ نسبةٍ مئويةٍ.

د- إذا لم يتمّ استكمال العدد المطلوب لمقاعد النساء المخصصة للمجلس وفقاً لما ورد في الفقرات (أ, ب, ج) سيكون هنالك عمليةٌ جديدةٌ تبدأ من الفقرة (أ) مع حساب الزيادة التي حصلت مسبقاً في الفقرة (ج).

سادساً: تتمّ إعادة هذه العملية حتّى يصل العدد الإجمالي للنساء إلى العدد المخصّص للمجلس.

سابعاً: إذا حصل اثنان أو أكثر من الدوائر الانتخابية على النسب المئوية نفسها تتمّ إضافة مقعدٍ واحدٍ إلى الدائرة الانتخابية الحاصلة على أقل عدد من الأصوات.

ثامناً: إذا حصل تساوٍ في عدد الأصوات الصحيحة سيتمّ اللجوء إلى القرعة لتحديد أيٍّ من الدوائر الانتخابية التي يجب إضافة مقعد لها.

تاسعاً: إذا كان المقعد الشاغر يخصّ امرأة، فلا يشترط أن تحلّ محلها امرأة، إلا إذا كان ذلك مؤثراً في نسبة تمثيل النساء.

وفيما يأتي جدول رقم (1) يوضح مشاركة النساء من بعد 2003 إلى سنة 2021

مقارنة (4) عدد مقاعد النساء من بعد 2003

الدورة الانتخابية	عدد مقاعد النساء	العدد الكلي
الأولى ٢٠٠٦	٧٣	٢٧٥
الثانية ٢٠١٠	٨٠	٣٢٥
الثالثة ٢٠١٤	٨٣	٣٢٨
الرابعة ٢٠١٨	٨٣	٣٢٩
الخامسة ٢٠٢١	٩٥	٣٢٩

نتائج الانتخابات :

كان مجموع الأصوات التي حصلت عليها النساء الفائزات في هذه الانتخابات حوالي (938722) صوتاً، على مستوى المحافظات، اثنان منهن من الكوتا الاقلية (مسيحي)، حيث حصلت المرشحة سروه عبد الواحد عن حراك الجيل الجديد من محافظة السليمانية على أعلى الأصوات ضمن النساء الفائزات والبالغ عددها (28987) صوتاً، تليها في المرتبة الثانية المرشحة نيسان الصالحي عن حركة امتداد من محافظة ذي قار وبعدد أصوات بلغ (28140) صوتاً، تليها في المرتبة الثالثة المرشحة بدرية إبراهيم عن الحراك الجديد من محافظة السليمانية وبعدد أصوات بلغ (25022) صوتاً، أمّا اقل الأصوات فكانت للمرشحة ابتسام الابراهيمي عن المنتج الوطني من محافظة كربلاء وبعدد أصوات (1730) صوتاً، كما موضّح في المخطط رقم (1).

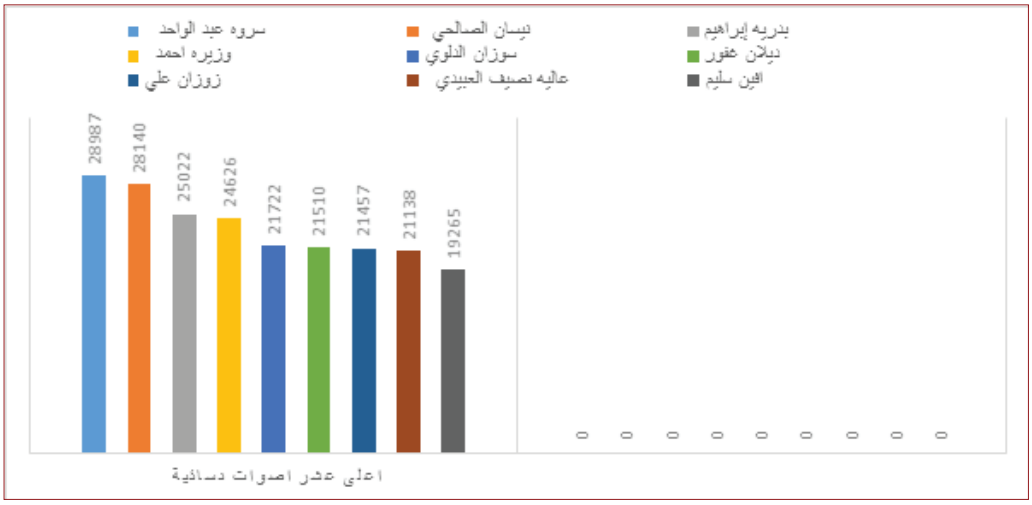

مخطط بياني رقم (1)

ومـن الملاحظـات الملفتـة صعـود خمس نساء مستقلات في الانتخابات، اثنان منهن دون الحاجة إلى قانـون الكوتا، مثل حصول النائبـة ديـلان غفـور عن محافظـة كركوك على (21510) صوتـاً، وهـي بذلـك تفوق أصـوات النائبـة عاليـه نصيـف عـن ائتلاف دولـة القانون (21138) صوتـاً، كما موضّح في المخطط رقم (2).

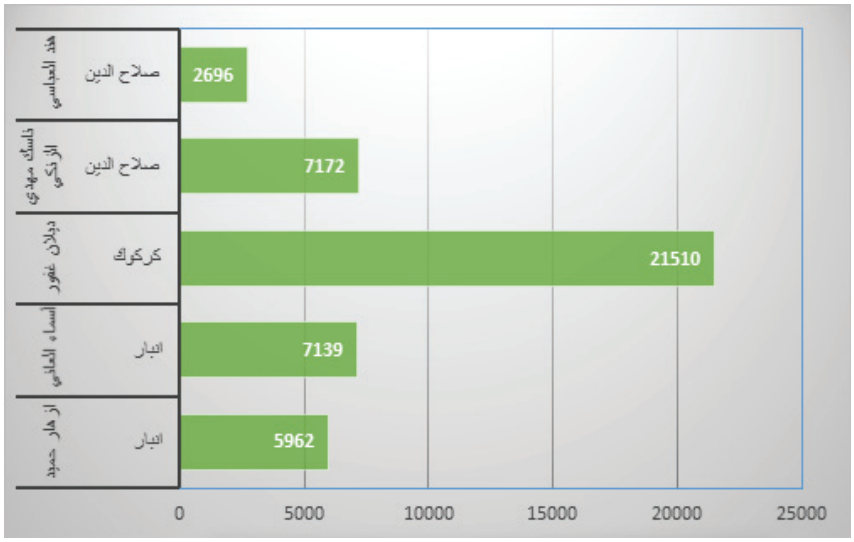

مخطط بياني رقم (2)

احتلـت الكتلـة الصدرية المرتبـة الأُولى من حيـث عـدد المقاعـد، والبالـغ عددها واحد ثلاثون مقعداً، حصلت المرشـحة (سـندس اللامـي) مـن محافظة واسـط علـى أعلى الأصوات وبدون الحاجة إلى الكوتا النسوية، بينمـا حصلـت المرشـحة (شـيماء الدراجي) مـن محافظـة بغداد علـى أقـل الأصوات. وكان مجمـوع النسـاء اللاتي فـزن بمقاعد دون الحاجة إلـى الكوتا حوالي نصف العدد الكلـي، أي (15) مرشـحة، موزّعـات علـى

سبعة محافظات عراقية (بغداد، بصرة، نجف، ذي قار، واسـط ، كربـلاء، ديوانية). يلي الكتلة الصدرية (تقدّم)، حيث حصلت النساء على أحد عشر مقعداً كانـت أعلاهـن مـن محافظـة ديالـى المرشـحة (أسـماء القيسي) كانت أيضاً خارج الكوتا، وأقلهنّ المرشـحة (نهلـة الفهداوي) عن محافظـة الانبار. خمـس مقاعد كانت خارج الكوتا النسـوية موزّعة علـى أربـع محافظـات عراقية (بابـل، ديالـى، انبار، بغداد).

أمّـا الحزب الديمقراطي الكردسـتاني فقد حصلت النسـاء علـى عشـرة مقاعـد، لكـن المفارقـة هنا حصول المرشحة (زوزان علي) عن محافظة دهوك علـى أعلى الأصوات ضمن الكوتا النسـوية، وعدد أصواتهـا يفوق أعلى الأصوات لدى كلّ من الكتلة الصدريـة وتقـدّم. أمّـا أقلّ أصـوات الحـزب كانت للمرشـحة (نجوى كاكه اي) عن محافظة كركوك، لكـن كان صعودها دون الحاجـة إلى قانون الكوتا.

أمّـا تحالف كوردسـتان فقـد حصلت النسـاء على عشرة مقاعد، كانت جميعها دون الحاجة إلى الكوتا النسـوية، أعلاهنّ للمرشحة (سوزران الدلوي) عن محافظة ديالى، وأقلّ الأصوات للمرشحة (سروه محمد) عن محافظة سليمانية. حصل ائتلاف الفتح على سـتة مقاعد كانت أعلى الأصوات للمرشـحة (سـهام الموسـوي) عن محافظة الديوانية، وأقلّ الأصـوات للمرشـحة (مديحـة المكصوصـي) عـن محافظة بغداد.

أمّا ائتلاف دولة القانون، فقد حصلت النسـاء على خمسة مقاعد، أعلاهنّ في بغداد للمرشحة (عاليه نصيـف) دون الحاجة إلى الكوتا النسـوية، وأقلهنّ إلـى المرشـحة (حنـان الفتـلاوي) عـن محافظـة بابـل. ومن بعد دولة القانـون حراك الجيل الجديد، حيـث حصلت النسـاء علـى أربعة مقاعـد، أعلاهن فـي محافظة السـليمانية للمرشـحة (سـروة عبد الواحد)، وأقلّ الأصوات للمرشحة (فيان عبد العزيز) عـن محافظة اربيل. أمّا (عـزم) فقد حصلت على مقعديـن فقـط، وكانت نسـبة الأصـوات متقاربةً للمرشحات عن محافظتي بغداد وديالى.

وحصلت امتداد على نفس العدد من المقاعد عن محافظتـي ذي قـار وبابل. أمّا بقيـة الأحزاب فقد حصلـت على مقعـدٍ واحدٍ وهـم (اشـراقة كانون، الجماهيـر الوطنية، جماهيرنـا هويتنا، حركة بلادي، حركة حسم للاصلاح، تحالف العقد الوطني، قوى الدولة)، كما موضح في المخطط البياني رقم (3).

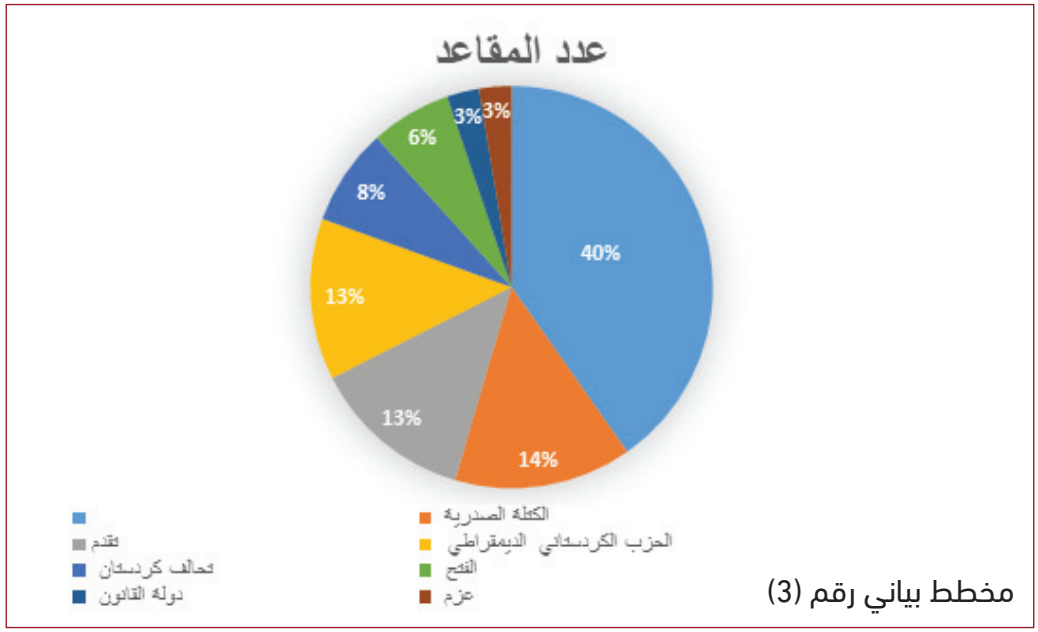

مخطط بياني رقم (3)

يبلغ عدد النساء اللاتي رشحن للانتخابات النيابية (2018-2021) حوالي (2011) مرشحة من إجمالي عدد المرشحين البالغ عددهم (6990) مرشحاً، حصلت (22) امرأة في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 على أصواتٍ كافيةٍ للفوز بمقعدٍ في البرلمان، دون مساعدة من النسبة الخاصة بكلّ جنس، حيث تم تخصيص (65) مقعداً إضافياً للمرأة بناءً على نسبة الكوتا، فبلغ عددهم (83) امرأة من أصل (329)(1).

أمّا في الانتخابات من عام (2021 - 2025) فقد كان عدد المرشّحات للانتخابات (951) مرشّحة من العدد الكلي، والبالغ (3245) مرشحاً، حصلت المرأة على (96) مقعداً، وقد تجاوزت بذلك العدد المخصص لهن في الكوتا النسوية ب (13) مقعد منهن (57) مرشحة تأهّلن دون الحاجة إلى الكوتا، وكما موضّح في الجدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم (2)

عدد النساء الفائزات بدون نظام الكوتا 2018	عدد النساء الفائزات بدون نظام الكوتا 2021
22	57

يتّضح حصول النساء على اعداد كبيرةٍ من الأصوات في هذه الانتخابات، ولم تكن هذه الأصوات محصورةً في حزب معيّن أو محافظةٍ معيّنةٍ، بل كانت موزّعةً وممثلةً لجميع المكونات،

الاستنتاجات :

ممّا تقدّم يتّضح حصول النساء على اعداد كبيرةٍ من الأصوات في هذه الانتخابات، ولم تكن هذه الأصوات محصورةً في حزب معيّن أو محافظةٍ معيّنةٍ، بل كانت موزّعةً وممثلةً لجميع المكونات، فقد لاحظنا صعود المرشحة (سروة عبد الواحد) عن محافظة السليمانية، وحصول المرشحة (نيسان الصالحي) على عددٍ متقاربٍ من الأصوات عن محافظة ذي قار، والمرشحة (عاليه نصيف) عن محافظة بغداد، وهذه مؤشرات تدلّ على نجاح القانون الانتخابي الجديد إلى حدٍّ ما، حيث جاء لينصف النساء وتمثيلهن في البرلمان ومشاركتهن في صنع القرار السياسي.

وهذه الانتخابات هي فرصة للنساء لإثبات استحقاقهن من المقاعد البرلمانية، وفي رؤية مستقبلية عن مشاركة المرأة في الانتخابات، فإنّ المتوقع للدورة القادمة مشاركة فعالة للنساء، وقد يتجاوز الألف مرشحة، وهذا يكون نتاج التجربة الناجحة التي خاضتها المرشحات في هذه الدورة، ومن المتوقع حصولهن على أكثر من مئة مقعدٍ لمجلس النواب القادم. ويجب أن تكون هذه الانتخابات تجربة ذات منفعة يمكن استثمارها لرسم الخطة الانتخابية القادمة بطريقة تمكّن النساء من خوض الانتخابات بصورةٍ تضمن حصولهن على عددٍ مقاعد اكثر.

للاطلاع على جميع النتائج بالأرقام يرجى الاطلاع على الملاحق أدناه:

الملاحق(3) :

معنى مصطلح كوتا:

كلمة كوتا (quota) مصطلح لاتيني الأصل، يقصد به نصيب أو حصّة، ارتبط هذا المصطلح تاريخياً بما يسمى "التمييز الإيجابي" الذي أطلق لأول مرّة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، فتمّ تطبيق نظام حصص نسبية "كوتا"، ألزمت بموجبه المؤسسات

التعليميـة بتخصيـص نسـبة معيّنـة مـن الطـلاب المقبوليـن فيهـا للأقليـات الإثنيـة (السـوداء)، كما انتشر في بلدان أخـرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنّها محرومة.

المرشحات المستقلات:

ملحق رقم (1)

نوع المقعد	عدد الاصوات	المحافظة	الكتلة	الاسماء
كوتا	5962	الانبار	مستقل	ازهار حميد
	7139	الانبار	مستقل	أسماء العاني
	21510	كركوك	مستقل	ديلان غفور
كوتا	7172	صلاح الدين	مستقل	ناسك مهدي الزنكي
كوتا	2696	صلاح الدين	مستقل	هند العباسي
	44479			**total**

أسماء الفائزات دون الحاجة الى الكوتا : ملحق رقم (2)

عدد الاصوات	المحافظة	الكتلة	الاسم
28987	سليمانية	حراك الجيل الجديد	سروه عبد الواحد
28140	ذي قار	حركة امتداد	نيسان الصالحي
25022	سليمانية	حراك الجيل الجديد	بدريه إبراهيم
24626	اربيل	حراك الجيل الجديد	وزيره احمد
21722	ديالى	تحالف كوردستان	سوزان الدلوي
21510	كركوك	مستقل	ديلان غفور
21138	بغداد	ائتلاف دولة القانون	عاليه نصيف العبيدي
18695	دهوك	تحالف كوردستان	ايمان عبد الرزاق محمد
18502	دهوك	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	فيان صبري
18370	اربيل	تحالف كوردستان	كوردو عمر عبدالله
17307	سليمانية	تحالف كوردستان	بدرية حسين عزيز
16408	نينوى	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	اخلاص الدليمي
16408	نينوى	تحالف كوردستان	أحلام رمضان
15952	سليمانية	تحالف كردستان	جرو حمه
15625	نينوى	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	كافين سعيد
13755	كل العراق	كوتا /اقليات المسيحية /بغداد	ايفان فائق
13688	اربيل	حراك الجيل الجديد	فيان عبد العزيز
13630	كل العراق	كوتا /اقليات المسيحية/دهوك	بيداء خضر
12435	واسط	الكتلة الصدرية	سندس اللامي
11938	نينوى	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	فيان دخيل
11887	كركوك	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	نجوى كاكه أي
11765	سليمانية	تحالف كوردستان	اسو فريدون
11418	ديالى	تقدم	أسماء القيسي
10612	بابل	حركة امتداد	نداء الكريطي
10560	بابل	تقدم	مها الجنابي

9604	ديوانية	الكتلة الصدرية	عبير الهلالي
9477	سليمانية	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	يادكار محمود
9132	بغداد	تقدم	وحده الجميلي
9070	بغداد	ائتلاف دولة القانون	ليلى التميمي
8836	مثنى	ائتلاف دولة القانون	خديجه الجابري
8650	بغداد	الكتلة الصدرية	مهى الدوري
8528	البصرة	الكتلة الصدرية	سهيله العجرش
8433	سليمانية	تحالف كوردستان	نرمين معروف
8357	كربلاء	اشراقة كانون	نفوذ حسين عبد الصاحب
8325	كربلاء	الكتلة الصدرية	شيماء السعيدي
8241	نينوى	تحالف كوردستان	رونزى زياد
7893	البصرة	الكتلة الصدرية	حنان البوسليمي
7851	سليمانية	تحالف كردستان	سروه محمد
7625	نجف	الكتلة الصدرية	لقاء الياسين
7603	بغداد	الكتلة الصدرية	ابتسام البديري
7541	واسط	ائتلاف دولة القانون	انتصار الغريباوي
7465	نينوى	تحالف فتح	منتهى الفاضل
7441	بغداد	الكتلة الصدرية	لبنى اللامي
7371	بغداد	الكتلة الصدرية	نسرين الحجيمي
7139	انبار	مستقل	أسماء العاني
7074	بغداد	عزم	عائشه المساري
6996	ذي قار	الكتلة الصدرية	مروه الكناني
6957	انبار	تقدم	سميعه المحمدي
6805	ذي قار	الكتلة الصدرية	اميره العتابي
6493	بغداد	الكتلة الصدرية	ازهار الفتلاوي
6377	بغداد	تقدم	زيتون حسين
6342	بغداد	الكتلة الصدرية	جنان الموسوي

6089	واسط	تحالف فتح	محاسن الدليمي
5763	ذي قار	الكتلة الصدرية	فراك الكناني
5181	البصرة	تحالف فتح	انتصار الجزائري
4176	بغداد	تحالف فتح	سهيله السلطاني
4092	بغداد	الكتلة الصدرية	ابتسام التميمي
667027			**total**

أسماء الفائزات حسب الكوتا ملحق رقم (3)

عدد الاصوات	المحافظة	الكتلة	الاسم
21457	دهوك	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	زوزان علي
19265	دهوك	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	افين سليم
13872	اربيل	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	نهله قادر
12843	اربيل	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	جوان عبدالله
9964	كركوك	تحالف العقد الوطني	منى الجبوري
9703	بغداد	الكتلة الصدرية	سعدة عادل غضيب
9173	بابل	الكتلة الصدرية	سها الزبيدي
8251	ديالى	تقدم	نورس الجبوري
8083	نجف	الكتلة الصدرية	هديل الرحيم
8067	ديوانية	تحالف فتح	سهام الموسوي
7840	صلاح الدين	جماهيرنا	بشرى القيسي
7810	ذي قار	الكتلة الصدرية	ابتسام حربي
7324	واسط	الكتلة الصدرية	زينه المعموري
7265	ديالى	عزم	ناهده الدايني
7172	صلاح الدين	مستقل	ناسك مهدي الزنكي
7114	البصرة	الكتلة الصدرية	مياده الكعبي

6960	ميسان	الكتلة الصدرية	زينب الربيعي
6640	ميسان	الكتلة الصدرية	غصون الفرطوسي
6462	نجف	الكتلة الصدرية	الاء الابراهيمي
5962	انبار	مستقل	ازهار حميد
5879	البصرة	الكتلة الصدرية	امل البعيري
5809	مثنى	الكتلة الصدرية	منى المكوطر
5559	ميسان	الكتلة الصدرية	منى الفيصل
5459	ديوانية	الكتلة الصدرية	انتصار الغرابي
5356	بابل	ائتلاف دولة القانون	حنان الفتلاوي
5040	نينوى	الجماهير الوطنية	رحيمه الجبوري
4926	نينوى	تقدم	بسمه بسيم
4919	نينوى	حركة حسم للاصلاح	زليخة الياس
4915	بغداد	تقدم	سناء اللهيبي
4543	نينوى	تقدم	محاسن حمدون الدلي
4076	بغداد	تقدم	ساره الدليمي
4026	كربلاء	تحالف قوى الدولة الوطنية	منال شرموطي
3798	بغداد	الكتلة الصدرية	شيماء العبيدي
3327	انبار	تقدم	نهله الفهداوي
3272	بغداد	الكتلة الصدرية	شيماء الدراجي
2696	صلاح الدين	مستقل	هند العباسي
2676	البصرة	حركة بلادي	زهره السلمان
2462	بغداد	تحالف فتح	مديحة حسن المكصوصي
1730	كربلاء	المنتج الوطني	ابتسام الابراهيمي
271695			**total**

توزيع المقاعد على الاحزاب [٦]:
ملحق رقم (4)

اعلى الاصوات	▲
اقل الاصوات	▼
بدون كوتا	●

المفاتيح	نوع المقعد	عدد الاصوات		الاسماء
الكتلة الصدرية				
▲●		12435	واسط	سندس اللامي
	كوتا	9703	بغداد	سعدة عادل غضيب
●		9604	ديوانية	عبير الهلالي.
	كوتا	9173	بابل	سها الزبيدي
●		8650	بغداد	مهى الدوري
●		8528	البصرة	سهيله العجرش
●		8325	كربلاء	شيماء السعيدي
	كوتا	8083	نجف	هديل الرحيم
●		7893	البصرة	حنان البوسليمي
	كوتا	7810	ذي قار	ابتسام حربي
●		7625	نجف	لقاء الياسين
●		7603	بغداد	ابتسام البديري
●		7441	بغداد	لبنى اللامي
●		7371	بغداد	نسرين الحجيمي
	كوتا	7324	واسط	زينه المعموري
	كوتا	7114	البصرة	مياده الكعبي
●		6996	ذي قار	مروه الكناني
	كوتا	6960	ميسان	زينب الربيعي

المفاتيح	نوع المقعد	عدد الاصوات		الاسماء
الكتلة الصدرية				
		6805	ذي قار	اميره العتابي
	كوتا	6640	ميسان	غصون الفرطوسي
		6493	بغداد	ازهار الفتلاوي
	كوتا	6462	نجف	الاء الابراهيمي.
		6342	بغداد	جنان الموسوي
	كوتا	5879	البصرة	امل البعيري
	كوتا	5809	مثنى	منى المكوطر
		5763	ذي قار	فراك الكناني
	كوتا	5559	ميسان	منى الفيصل.
	كوتا	5459	ديوانية	انتصار الغرابي
		4092	بغداد	ابتسام التميمي
	كوتا	3798	بغداد	شيماء العبيدي
	كوتا	3272	بغداد	شيماء الدراجي

تقدم				
		11418	ديالى	أسماء القيسي
		10560	بابل	مها الجنابي
		9132	بغداد	وحده الجميلي
	كوتا	8251	ديالى	نورس الجبوري
		6957	انبار	سميعه المحمدي
		6377	بغداد	زيتون حسين
	كوتا	4926	نينوى	بسمه بسيم
	كوتا	4915	بغداد	سناء اللهيبي
	كوتا	4543	نينوى	محاسن حمدون الدلي
	كوتا	4076	بغداد	ساره الدليمي
	كوتا	3327	انبار	نهله الفهداوي

الحزب الديمقراطي الكوردستاني				
	كوتا	21457	دهوك	زوزان علي
	كوتا	19265	دهوك	افين سليم
		18502	دهوك	فيان صبري
		16408	نينوى	اخلاص الدليمي
		15625	نينوى	كافين سعيد
	كوتا	13872	اربيل	نهله قادر
	كوتا	12843	اربيل	جوان عبدالله
		11938	نينوى	فيان دخيل
		11887	كركوك	نجوى كاكه أي
		9477	سليمانية	يادكار محمود

تحالف كوردستان				
		21722	ديالى	سوزان الدلوي
		18695	دهوك	ايمان عبد الرزاق محمد
		18370	اربيل	كوردو عمر عبدالله
		17307	سليمانية	بدرية حسين عزيز
		16408	نينوى	أحلام رمضان
		15952	سليمانية	جرو حمه
		11765	سليمانية	اسو فريدون
		8433	سليمانية	نرمين معروف
		8241	نينوى	رونزى زياد
		7851	سليمانية	سروه محمد

ائتلاف الفتح				
سهام الموسوي	ديوانية	8067	كوتا	
منتهى الفاضل	نينوى	7465		
محاسن الدليمي	واسط	6089		
انتصار الجزائري	البصرة	5181		
سهيله السلطاني	بغداد	4176		
مديحة حسن المكصوصي	بغداد	2462	كوتا	

دولة القانون				
عاليه نصيف العبيدي	بغداد	21138		
ليلى التميمي.	بغداد	9070		
خديجه الجابري	مثنى	8836		
انتصار الغريباوي	واسط	7541		
حنان الفتلاوي	بابل	5356	كوتا	

حراك الجيل الجديد				
سروه عبد الواحد	سليمانية	28987		
بدريه إبراهيم	سليمانية	25022		
وزيره احمد	اربيل	24626	كوتا	
فيان عبد العزيز	اربيل	14168		

الهوامش

1 - والصحيح ان النظام الانتخابي الذي تم اعتماده في قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020 هو نظام الصوت الواحد غير المتحول.

2 . عبد الحسين، عدنان، مجلة الرواق العدد (3) ص14.

3 - المشاركة السياسية للمرأة في االنتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003م، م.م. تغريد رامز هاشم العذاري، أ.د. سعدون شالل ظاهر كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة.

4 – عدنان عبد الحسين، الانتخابات المبكرة في ظل قانوني انتخابات مجلس النواب ومفوضية الانتخابات الجديدين، مجلة الرواق، العدد الخامس.

5 - موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تم زيارة الرابط في 27/11/2021 /https://ihec.iq

6 - عدنان عبد الحسين، النظام الانتخابي في قانون انتخابات مجلس النواب، مجلة الرواق، العدد الثالث.

7 - قاعدة التشريعات العراقية /قانون الانتخابات الجديد https://iraqld.hjc.iq/identity_search.aspx

-6 موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تم زيارة الرابط في 28/11/2021: /https://ihec.iq

د.علاء حميد إدريس

المعارضة السياسية.. المعنى والدور

تخشى أغلب القوى السياسية بعد 2003 العودة إلى العمل في المعارضة، وتنبع هذه الخشية من الإرث التاريخي والسياسي الذي تكوّن عند هذه القوى حين عارضت النظام السابق؛ لذلك غاب معنى المعارضة ودورها بعد إزاحته. ومعالم هذا الإرث التاريخي والسياسي الذي تبلور أثناء مرحلة 1968-2003 ممتلئ بالإقصاء والتصفية الجسدية، وصولاً إلى الاضطرار إلى الهجرة خارج العراق.

وقد تحقّقت هذه المعالم في تاريخ القوى السياسية المتعدّدة التي عارضت النظام السابق من اليساريين والإسلاميين بشقّيهم الشيعي - السني والأكراد؛ ولذلك بات معنى ودور المعارضة - على ضوء هذا الإرث - يعني العمل في الهامش، وعدم القدرة على الوصول إلى السلطة. ربّما يفسر هذا الاستنتاج فشل قوى المعارضة قبل 2003 في ممارسة الدور الواضح والعملي والقابل للانجاز للمعارضة، وحين نعود إلى تاريخ تلك المرحلة - معارضة النظام السابق - لا نجد سوى انّ دورها انحصر في الجانبين القومي والمذهبي، وكأنّها ممارسة لقوى ما قبل الدولة، والتي اهتمت بالجزئي على حساب الكلي، وكان من المفترض أن يدور حول شكل النظام وشرعيته ونظرته للمجتمع.

تغيّر الحال بعد 2003، وأصبحت هذه القوى في السلطة، ما الذي حصل لمعنى ودور المعارضة السياسية ؟ لقد ضمر إلى حدّ الغياب والنسيان، ووقعنا في محنة أن من يدير السلطة هو من يعارضها! وهذه مفارقة لم يشهدها نظامٌ سياسيٌّ من قبل، وهذا الوصف لا ينطبق على الجانب العراقي السني في بداية تشكيل النظام الجديد؛ إذ اندفع نحو عدم القبول بهذا الواقع السياسي والعمل على إظهار عيوب هذا النظام؛ لذلك بُنيت شرعية النظام على مشاركة العراقيين الشيعة والأكراد، وطيلة تلك الفترة الممتدة من 2005 ولغاية 2014 بات الجانب السني هو من يُمثّل معنى ودور المعارضة، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى محاولة تغيير كلّ معادلة النظام السياسي الجديد، وما يترتّب عليه من شرعية ومقبولية لدى فئاتٍ واسعةٍ من المجتمع العراقي.

وعلى ضوء هذه المتغيّرات، أصبح معنى ودور المعارضة السياسية يدور حول ثنائية الـ» ضد – مع» وليس كشف أخطاء النظام وطرح البدائل السياسية والاجتماعية التي تعالج أخطاءه وتقلّل من أزماته. ومع تنامي أزمات النظام السياسي، أصبح معنى ودور المعارضة ينمو عند فئاتٍ متنوعةٍ من المجتمع كـ(صحفيين وإعلاميين، أكاديميين، ناشطين مدنيّين،

سياسيين غير منتمين لأحزاب، وجهاء اجتماعيين). وهذا يكشف أنّ معارضة فئات المجتمع للنظام أخذت تتشكّل بالتوازي مع معارضة الجانب العراقي السنّي، وعلى الرغم من وجود هذا التوازي ظل هناك نوع من التضادّ بين معارضة فئات المجتمع، ومعارضة الجانب العراقي السني للنظام، زاد هذا الواقع من غموض وضبابية معنى ودور المعارضة السياسية بعد 2003 ، وأمست ثنائية ال»ضد – مع» هي من تقلّل من درجة الغموض والضبابية.

وقد مثّل قيام الاحتجاجات منذ 2009 متغيراً أثّر على إعادة تشكيل معنى ودور المعارضة؛ إذ كرّس ذلك المتغيّر الجانب الاجتماعي في دلالة معنى المعارضة على حساب الجانب السياسي، وأصبح الوضع العراقي يعاني من تناقضٍ مفاده أنّ المعارضة بمعناها العام موجودةٌ عند فئات المجتمع، ولكنها مغيّبةٌ عند القوى السياسية.

ربّما يفسّر تحليل هذا التناقض الخللَ الذي أصاب شرعية النظام بعد 2003؛ ولذلك حين نتأمّل خطّ سير الاحتجاجات ومعنى ودور المعارضة نجد أنّها قد أسهمت بشكلٍ مباشرٍ في إحياء أهمّية ودور المعارضة ومعناها، وجعلها مطلباً حيوياً، كما كشفت الاحتجاجات وما ترتّب عليها من متغيرات عن استمرار خشية القوى السياسية من القيام بدور المعارضة، وعلى الرغم من تعدد الأحزاب والقوى السياسية، إلّا أنّها كانت لا تقبل بعنوان أحزاب المعارضة السياسية، وهذا يقودنا إلى معاينة معادلة الحكم منذ 2003، إذ نجد أنّها تواجه صعوبة تعيين - وبشكل واضح - مَنْ هم في السلطة ومَنْ خارجها؟ فهناك تغيّرٌ شبه مستمر في معادلة الحكم، قد يكون هذا التغيّر شاهداً على ديمقراطية النظام الجديد. وهنا نتساءل: هل النظام السياسي بعد 2003 ديمقراطي؟ وكيف نثبت ديمقراطيته، وبأيّ معايير؟

يضع دارسو النُّظم السياسية معيارَ ظهورِ المعارضة السياسية دليلاً على ديمقراطية النظام طبقا للقاعدة التي تقول: «لا ديمقراطية حقيقية بدون معارضة سياسية»، في ضوء عمل النظام الجديد على أضعاف أيِّ عاملٍ من العوامل التي تسهم في تبلور معارضة سياسية تصبح مرآة له يرى فيها أخطاءه ويشخّص من خلالها عيوبه.

إنّ معنى المعارضة ودورها يشير إلى عددٍ من الممارسات التي تقوم بها القوى الاجتماعية والسياسية كي تعبّر عن عدم موافقتها على سياسة الحكومة أو السعي لتأييد موقف ورأي سياسي أو اجتماعي، وتعرف المعارضة السياسية بالعمل السياسي الذي تقوم به القوى السياسية في مواجهة من هم في السلطة؛ ولذلك هي الجانب الآخر من الحكم، حيث يظهر من خلاله من هو الحاكم ومن هو المحكوم. كما أسهم غياب المعارضة السياسية بعد 2003 في فقدان حالة التوازن بين قوى النظام والقوى الرافضة له، وهذا ربّما يفسّر ارتفاع مستوى العنف بشكلٍ ملموسٍ منذ 2006 ولغاية 2014.

إنّ الخشية القائمة عند القوى السياسية التي حكمت منذ 2005 ولغاية الآن من تكوّن معارضة، نقل الصراع من المجال العام إلى داخل القوى الرئيسة «الشيعية، السنية، الكردية»؛ ولهذا أخذت تظهر قوى جديدة داخل هذا الجماعات لا تقبل بما تطرحه القوى القديمة حول السياسة والحكم في العراق بعد التغيير؛ ولهذا انتقل الصراع من الجماعات المختلفة فيما بينها إلى الجماعات المتشابهة، وأخذنا نشهد صراعاً شيعياً - شيعياً، وسنّياً- سنّياً، وكردياً - كردياً.

إنّ ما يحتاجه النظام هو معارضة سياسية تحقّق معنى المراقبة عن طريق هيئات عامّة تقوم بدور تصويب عمل الحكومة، وهي بذلك تقلّل من فرص استعمال العنف كوسيلة متاحة لتغيير توجّهات النظام، وبالتالي يصبح العمل السياسي عبارة عن توظيف العنف من أجل تحقيق مكاسب سياسية، ولكن المشكلة الأساس في العنف أنّه يمنع النظام من تكوين تقاليد وممارسات سياسية واجتماعية مستقرّة.

حتى تقرر مستقبل افضـــل

لازم تختار صح.

آنا البرلمان

التطبيق بدعم من مركز رواق بغداد للسياسات العامة
و بتمويل من مؤسسة كونراد ادناور

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

info@rewaqbaghdad.org

0783 577 4084

كن انت البرلمان وتواصل مع ممثليك

تطبيـق الكتروني متطور مختص في مجلس النواب تم استحداثه بدعم مركز رواق بغداد للسياسات العامة في مرحلتـه الاولى مـا قبل الانتخابـات المبكـرة لعام 2021 والذي كان حلقة وصل مابين المرشح والناخب.

وفي مرحلته القادمة سوف يعمل التطبيق على تجسير العلاقات مـا بين النائب والمواطن في دائرته الانتخابية، مـن خلال عمل مكتـب افتراضي للنائب داخـل التطبيق ليسهل للمواطن امكانية التواصل مع النائب.

كما يعمل التطبيق على تأسـيس قاعدة بيانات متكاملة لـكل مـن النـواب والمواطنيـن بتوفير خاصية التسـجيل ضمـن دوائرهم الانتخابية وهو متـاح لجميع المواطنين. ويوفر التطبيق امكانية الوصول الى أخبار مجلس النواب واحداث سـير العملية الانتخابية، عن طريق وكالة اخبارية مختصة بمجلس النواب و مسجلة بنقابة الصحفيين .

إصدارات مركز رواق بغداد

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086